الصحيفة
ASSAHIFA.COM

يونيـــو 2023

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 4 • الثمـن 7 دراهم

وليد اشديرة للصحيفة: **عائلتي ربتني على تعاليم الدين وحب الوطن..** وأعد المغاربة بتسجيل الأهداف مستقبلا ـــــ 16

#assahifa
www.assahifa.com

طنجة المتوسط..

مُرَكبٌ وَهَب للمغرب مفاتيح حوض البحر الأبيض المتوسط

مشروع استراتيجي **افتتح به الملك محمد السادس عهده** وحوله لرقم صعب في التجارة والصناعة واللوجيستيك

افتتاحية

>> المغرب «يَخسر» معركتــه الإعلاميــة

خـالد البرحلـي

في الوقت الذي ربحت فيه المملكة المغربية الكثير من النقاط في سياستها الخارجية المُعتمدة على الديبلوماسية المرنة، خسرت ومازالت تخسر معاركها الإعلامية، وفشلت بشكل «مُفزع» في صناعة «قوة ناعمة» ممثلة في إعلام قوي قادر على الدفاع عن القضايا الكبرى للبلاد رغم صرف ملايين الدولارات سنويا على مؤسسات عمومية أو شبه عمومية تستنزف أموالا باهظة بدون أي تأثير في الرأي العام الداخلي أو الخارجي.

دول الخليج، فهمت قوة الإعلام مُبكرا، فأسست قطر قناة «الجزيرة» سنة 1996 بميزانية لم تتجاوز حينها 150 مليون دولار، وغذتها بميزانية سنوية بلغت 30 مليون دولار كانت كافية لأن تجعل «صندوق الكبريت» كما وصفها الرئيس المصري الراحل حسني مبارك عند زيارته لمقرها، أقوى من أي سلاح آخر يمكن أن يتوفر لقطر لصُنع «قوتها الناعمة» والتأثير في الرأي العام العربي والعالمي من خلال إطلاق قناة بفائض كبير من الحرية، جعلت من الدوحة العاصمة التي «يخشاها» العديد من زعماء المنطقة لأن بها قناة إسمها «الجزيرة».

كذلك، فعلت السعودية التي لحقت بقطر وأسست قناة «العربية» لتصريف سياستها الخارجية وخلق التوازن المطلوب في المشهد الإعلامي في الشرق الأوسط على الأقل، وهو ما تفطنت إليه الإمارات قبل أزيد من عقد من الزمن، لتقوم بـ«استيراد» إسم «سكاي نيوز» البريطانية، من خلال إطلاق قناة «سكاي نيوز عربية» في صفقة بملايين الدولارات بين شركة أبو ظبي للاستثمار الإعلامي ومؤسسة سكاي البريطانية، وذلك لخلق ذراع إعلامي للإمارات تدافع به عن مصالحها في مواجهة الدوحة والرياض.

في المغرب، تصرف الدولة من المال العمومي حوالي 270 مليون دولار سنويا على 8 قنوات تابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، والقناة الثانية 2M التي تصدر عن شركة (صورياد) وقناة (Medi1 TV) التي دخلت ضمن قنوات القطب العمومي، ليصبح المجموع عشر قنوات غير صالحة لأي شيء، وبدون أي تأثير يُذكر بعد أن غرقت في برامج الترفيه، والابتذال، وترجمة المسلسلات المكسيكية والتركية، وإنتاج الردادة، وصرف الأموال العمومية في صفقات لشركات الوساطة والمناولة كُتب عنها الكثير في الإعلام وتقارير المجلس الأعلى للحسابات، ومازال يُكتب عنها دون أن يقول أحد داخل الدولة «اللهم إن هذا مُنكر»!

ولنقيس قيمة ما يُصرف على ما تَحقق من تأثير على مُستوى الرأي العام الداخلي والإقليمي حتى لا نقول الجهوي، حينها، سنجد أن المعادلة صِفرية. فلم تستطع الدولة المغربية بـ 270 مليون دولار سنويا التأثير في الرأي العام الداخلي والإقليمي بما يخدم القضايا الوطنية المصيرية مثل الوحدة الترابية، والدفاع عن المصالح العليا للبلاد في الخارج لتواجه إعلاما دوليا شرسا يستطيع اغتيال أعدل القضايا بمهنية «ماكرة» حتى أصبحت الرباط، في الكثير من قضايا المملكة العادلة هي «محور الشر». كما لم تقدر الدولة بهذه الميزانية و«بجيش عرمرم» من الصحافيين والمنتجين والشركات المتعاقدة من توسيع الوعي الجماعي للمجتمع المغربي بما يساهم في تطويره والرقي بذوقه، والمساهمة في إدراك مسؤولياته ومعرفة حقوقه وواجباته.

ومع وجود عشر قنوات عمومية أغلبها تبث برامجها 24/24 لم تستطع الدولة المغربية أن تقوم بتصريف مواقفها السياسية – على الأقل – بشكل فاعل في محيطها الإقليمي، مما سمح بتوفير الكثير من الفراغ الذي جعل من قضايا كبرى للمغرب محل مغالطات وبروباغندا طاحنة لـ«إتلاف التاريخ» و«تزويره» بشكل قبيح دون أن يَكون «القطب العمومي» بقنواته قادرا على صياغة «قوة ناعمة» (Soft power) لإقناع المتلقي بوجاهة الطرح المغربي في قضاياه المصيرية مثل الوحدة الترابية.

وإن كانت قطر، مثلا، رفعت ميزانية شبكة «الجزيرة» إلى أزيد من مليار دولار سنويا، فهي تدرك أن بهذه القناة استطاعت الدفاع عن نفسها بشراسة أثناء حصارها سنة 2017 من بعض دول الخليج ومصر، وكانت «تؤلم» أعداءها ببرامج الجزيرة «المحبكة»، وإن كانت مُوجهة، فقد استطاعت الدخول إلى وجدان الرأي العام العربي والعالمي بشكل كبير، وقامت بتأليب الرأي العام الخليجي والدولي على «دول الحصار»، إلى أن «ربحت» قطر – في الأخير من خلال قمة العلا سنة 2021 – حربها بدون قاذفات «الباتريوت» ولا طائرا الـ F16، بل «بصندوق الكبريت» الذي يعمل فيه صحافيون بهامش حرية كبيرة وبخط تحرير مُوجه بعناية في صناعة محتوى رفيع ومُحرج للدول التي حاصرت الدوحة، وكانت ملزمة في الأخير لأن تبحث عن «صيغة لمصالحتها» لأن قوة أضواء الكاميرات الكاشفة لـ«الجزيرة» كانت أقوى من ثقل دبابات وطائرات وبوارج السعودية والإمارات والبحرين ومصر مُجتمعة !

كذلك، تفعل العديد من الدول التي تدرك جيدا معنى قوة الإعلام لخلق توازنات سياسية في علاقاتها مع باقي دول العالم كما تفعل فرنسا بإعلامها وشبكة قنوات FRANCE24 الممولة من وزارة الخارجية أو كما هو الحال مع «قناة الحرة» الممولة من طرف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والموجهة بالأساس إلى العالم العربي.

في المغرب مازالت الدولة تصرف الأموال من أجل أن «لا تثير أي نقاش»، بل للمحافظة على «الشخير العام». ويكفي أن ندرك أن الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، فيصل العرايشي، مثلا، ظل في منصبه لمدة تزيد عن 19 سنة دون أن يحاسبه أحد على «صناعة الردادة».

ومنذ تعيينه سنة 2005 فرَّخ العرايشي العديد من القنوات التابعة للقطب العمومي، وزادت ميزانية هذا القطب، وتم صرف ملايير السنتيمات من جيوب المغاربة دون أن يُمنحوا أي منتوج إعلامي يحترم عقولهم أو يرتقي بذوقهم، أو يقدم لهم وعيا جماعيا بقضاياهم المصيرية، فما أدراك بأن يصبح هذا الإعلام مؤثرا في محيطه الإقليمي والجهوي.

نموذج آخر على إفلاس إعلام الدولة نجده في القناة الثانية 2M التي بلغت مديونيتها أزيد 190 مليون درهم، ومازال يُطالب مديرها، سليم الشيخ الذي عين في منصبه قبل 15 سنة (سنة 2008) بالمزيد من الأموال العمومية لضخها في شرايين القناة لتعيش من أجل صناعة المزيد من برامج «الترفيه» وترجمة الأفلام التركية والمكسيكية لصناعة ثقافة هجينة للأجيال القادمة من المغاربة.

وإن كان المغرب يبحث عن عقوله المهاجرة في الخارج لتنمية البلد، فهناك من هم في الدولة الذين تعاملوا بقسوة مع جيل كامل من خيرة الصحفيين ودفعوهم إلى الهجرة القسرية إلى الخارج، ليصبحوا نجوما يصنعون التأثير في الإعلام العربي والدولي، في حين كان من الممكن منحهم الهامش الكافي من الحرية للاشتغال داخل المغرب بعيدا عن «العقول الجافة» التي ترى أن تدبير مصالح البلاد تتم في الغرف المغلقة فقط، وليس في قاعات التحرير كذلك.

اليوم، يجب التخلص من الطريق المسدود الذي تسير فيه الدولة بتكاسل، كما يجب الإدراك أن من يحمي استمرار العرايشي وسليم الشيخ وحسن خيار في مناصبهم لإنتاج كل هذا «الفشل» الإعلامي، هو نفسه من لا يدرك أن «الحروب»، أصبحت تدار في القنوات وعلى شاشات التلفزة وداخل قاعات تحرير الصحافة الرزينة، ويخوضها إعلاميون بكفاءة وبهامش كبير من الحرية لصناعة إعلام قادر على الدفاع عن القضايا الكبرى لهذه الأمّة.

علينا أن نتخلص من حراسة البنية التقليدية لتفكير الدولة في تعاملها مع الإعلام على أنه «براح» لكل ما هو رسمي، لأننا بذلك نفترس مستقبلنا كشعب وأمّة ودولة تصبو لتحديث نفسها في محيط صعب، كما علينا أن نكف عن دعم إعلام تشوهات المجتمع، وقمع الحقيقية بشكل قاس، فقط، لأننا خائفون من التغيير ومن التعايش مع الاخْتلاف، فنصبح بذلك دولة تعاني وستعاني في المستقبل من التآكل المنتظم لنفسها، كما هو حاصل اليوم في دول مجاورة. مستقبل بلدنا في إعلام حر يطرح السؤال ويبحث عن الجواب، لأن السؤال دليل وعي، والوعي هو ما يبحث عنه المغاربة في إعلامهم.

- **المديـر العـام** خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس** محمد حكمون
- **مدير النشر** حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة** أمال المتوكل
- **رئيس القسم الدولي** محمد سعيد أرباط
- **رئيس القسم التقني** إسماعيل كرودي
- **المسؤولة عن مكتب أوروبا** أمال الصبهاني
- **للتواصل مع الإدارة** contact@assahifa.com
- **للإعلان في الصحيفة** Ads@assahifa.com +212 (0) 6 61 45 39 86
- **المقر الرئيسي للمجموعة** شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع:** ماروك سوار
- **توزيع:** سوشبريس

القرض الفلاحي للمغرب

>> مشروع استراتيجي افتتح به الملك محمد السادس عهده وحوله لرقم صعب في التجارة والصناعة واللوجيستيك

ميناء طنجة المتوسط.. مُرَكبٌ وَهَب للمغرب مفاتيح حوض البحر الأبيض المتوسط

الصحيفة – حمزة المتيوي

عندما افتتح ولي العهد الأمير الحسن، أواخر يونيو 2019، ميناء طنجة المتوسطي الثاني، لم يكن فقط يعلن تحويل هذه المنشأة إلى أكبر وأهم ميناء بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وقارة إفريقيا، وإنما أيضا كان يؤكد أن قرار والده الملك محمد السادس، تدشين ميناء جديد في أقصى شمال المملكة، نجح بالفعل في تغيير وجه المغرب اقتصاديا، وحوله إلى بوابة حقيقية للمبادلات التجارية ومركزا جذابا للاستثمارات في مجال الصناعة والخدمات واللوجيستيك.

إنه بحق أبرز مشاريع عهد الملك محمد السادس، فالأمر يتعلق بمركب ظل يتوسع تدريجيا منذ إعلانه في خطاب العرش لسنة 2002، ليصبح بمثابة «دولة» خاصة بالتجارة واللوجستيك والصناعة والخدمات، تبسط سطوتها من الضفة المتوسطية للمملكة على المدخل الرئيس لحوض البحر الأبيض المتوسط، لتعلن انتهاء عهد الصدارة الإسباني وبداية سيادة المغرب على الطرق التجارية البحرية المارة من مركز العالم، مع قدرات تنافسية تشي بأن ما تحقق إلى حدود الآن ليس سوى البداية.

ومنذ أن اعتلى الملك محمد السادس العرش خلفا لوالده الراحل الحسن الثاني سنة 1999، كان من الواضح أنه يسعى لمصالحة تاريخية مع العديد من أقاليم المملكة، تُنهي سنوات طويلة من التهميش كانت خلفياتها سياسية، لكن ضريبتها الاقتصادية والاجتماعية كانت جسيمة جدا، وهو أمر لم يُلحق الضرر بسكان تلك المناطق فقط، بل بالمغرب كله، حيث وجد العاهل الجديد نفسه مطالبا بتدارك سنوات طويلة من التنمية المفقودة، والعمل على الاستغلال الأمثل للقيمة الاستراتيجية للعديد من المواقع التي لم يكن يُلتفتُ لها مركزيا.

لذلك، فإن أول ما بدأ به الملك الجديد عهده هو تفقد مختلف مناطق المملكة بشكل شخصي في زيارات رسمية متتالية، وهو ما يؤكده في خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة لجلوسه على عرش المملكة، حيث جاء فيه: «شعبي العزيز، في خضم حرصنا الأكيد على معاينة أحوالك، كانت زياراتنا لعدد من أقاليم المملكة وجهاتها، في الجنوب والوسط والشمال، مناسبة لتجديد روابط الوفاء والإخلاص الجامعة بيننا، ولإعطاء الانطلاقة لعدة مشاريع تنموية».

الملك يَعثر على الكنز

كان الملك محمد السادس يعلم أن قطار التنمية عليه أن ينطلق بشكل مستعجل وبالسرعة القصوى لتدارك ما فات، وأيضا كي تستفيد المملكة من كنز استراتيجي مجمد منذ الاستقلال، لذلك جاء في خطابه: «إذا كانت هنالك من جهات تحظى ببالغ اهتمامنا، وتجسد خيارنا الاستراتيجي لجعل الجهة فضاء محفزا على الاستثمار، فهي أقاليمنا الشمالية والجنوبية التي نعمل على أن تكون نموذجا للتنمية الجهوية المندمجة»، وهو ما كان تمهيدا لأكبر مشروع مينائي في تاريخ المملكة المغربية.

وبدا أن الرؤيا كانت واضحة لدى العاهل المغربي قبل الإعلان الرسمي عن المشروع، وهو ما عبر عنه بشكل مباشر في نص خطاب العرش لسنة 2002، حيث قال «وفي هذا الإطار، وبموازاة مع جعل مدينة طنجة وميناؤها الحالي من أكبر الموانئ والمراكز الترفيهية بالبحر الأبيض المتوسط، فقد أعطينا تعليماتنا قصد دراسة وإنجاز مركب ضخم مينائي وتجاري وصناعي، على ضفاف البوغاز، شرق طنجة»، وأضاف أن «من شأن مستواه الدولي (الميناء) وارتباطه بمناطق حرة، تمكين الأقاليم الشمالية من تحقيق إرادتنا في فك عزلتها وتنميتها الشاملة، ومن انخراط المغرب كفاعل وشريك في المبادلات الاقتصادية الدولية».

واتضح أن الملك كان يرسم الملامح الأولى لمشروع استثنائي، أراده أن يكون واجهة مملكته الاقتصادية، وأن يبقى لعقود طويلة بنية تحتية عملاقة تزاحم مثيلاتها الأضخم والأكثر تحقيقا للإيرادات وخلقا لمناصب الشغل عالميا، وهو ما وضع خريطة طريقه من خلال خطاب العرش، حيث قال: «ونظرا لضخامة الاستثمارات والرهانات الإستراتيجية، وضرورة التنسيق المحكم بين جميع مكونات المشروع وبين الهيئات العمومية، بما فيها وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، والفاعلين الاقتصاديين الخواص، والأشقاء منهم والأصدقاء، قررنا إحداث هيئة للقانون الخاص، لها صلاحيات السلطة العمومية وكل الامتيازات الكفيلة بجعلها تنهض على الوجه الأكمل بجميع العمليات المرتبطة بإنجاز هذا المشروع الكبير».

وبالنسبة للملك محمد السادس، لم يكن هناك مجال لأي تأخر، لذلك أصدر أوامره من خلال الخطاب الملكي لإنشاء هذه الوكالة، موردا «وعملا على الإسراع بتحقيق هذا المشروع، الذي نتبناه بكل رعاية واهتمام، فإننا نصدر تعليماتنا لحكومة جلالتنا، قصد اتخاذ التدابير القانونية الاستعجالية لإحداث هذه الهيئة»، وهو ما نتج عنه إحداث الوكالة الخاصة طنجة المتوسط.

من التفكير إلى التنفيذ

لم يطل الأمر كثيرا قبل أن يتجه الملك صوب إقليم الفحص أنجرة، بنواحي مدينة طنجة، وتحديدا بجماعة القصر الصغير، المكان الذي اختير لاحتضان ميناء طنجة المتوسط. وبتاريخ 17 فبراير 2003 أطلق العاهل المغربي أشغال المركب المينائي الذي وصفه في خطابه بهذه المناسبة بأنه «مشروع من أضخم المشاريع الإقتصادية في تاريخ بلادنا»، وبكونه «حجر الزاوية لمركب ضخم مينائي ولوجستي صناعي وتجاري وسياحي».

وكانت انطلاقة أشغال الميناء، مناسبة للملك محمد السادس لإعلان الخطوط العريضة لمستقبل هذه البنية التحتية العملاقة، وتحديد معالمها الاقتصادية والاستراتيجية، مبرزا أن المغرب بهذا المشروع يُعمق جذور انتمائه للفضاء الأورومتوسطي ولمحيطه المغاربي والعربي ويعزز هويته المتميزة كقطب للتبادل بين أوروبا وإفريقيا وبين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ويدعم دوره المحوري كفاعل وشريك في المبادلات الدولية موطدا اندماجه في الاقتصاد العالمي.

وأوضح الملك محمد السادس أن قرار تشييد هذا المشروع على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق يهدف إلى تأكيد التزام المملكة الثابت بمد جسور قوية واعدة بعلاقات متميزة مع جيرانها وأصدقائها، مضيفا «نريد من خلال هذا الإنجاز أن نوفر لجهة الشمال قاعدة اقتصادية متينة ذات مستوى دولي ومناطق اقتصادية حرة تمكنها من تطوير مؤهلاتها الغنية لجعلها نموذجا للتنمية الجهوية المندمجة التي تعود ثمارها بالخير على كل أرجاء الوطن».

وكان صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الجهة التي اختارها الملك لتمويل مشروع الميناء المتوسطي الذي كلف 14 مليار درهم، حيث تولت هذه المؤسسة 40 في المائة من تكلفته الإجمالية، أي ما يناهز 5 ملايير درهم، لكن مشرعا بهذا الحجم استقطب استثمارات أخرى من الخارج، وتحديدا من الدول العربية، لذلك نجد أن الملك محمد السادس أشاد برئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حينها، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح.

وحسب الرؤية الملكية، فإنه فضلا عن التجهيزات التحتية المبرمجة من مرافىء وطرق سيارة وسكك حديدية فإن هذا المركب يتيح إمكانات واسعة للإستثمار الأجنبي والوطني بفعل النظام المتميز الذي حرص بشكل شخصي على أن تتمتع به المنطقة الخاصة لطنجة – المتوسط، والهدف من ذلك كان هو أن هذه الاستثمارات التي تناهز 20 مليار درهم، ستوفر، عند استكمالها، عشرات الآلاف من مناصب الشغل الهامة للشباب المغربي.

المرور للسرعة القصوى

كان واضحا أن الأشغال الجارية في ميناء طنجة المتوسطي تسير بسرعة كبيرة، حتى تتحول هذه المُنشأة إلى أمر واقع سريعا، وهو تماما ما حصل ففي 27 يوليوز 2007، أي 5 سنوات بعد الخطاب الملكي، دشن الملك محمد السادس الميناء بإعطاء الانطلاقة لعملية تشغيل الرصيف الرئيسي للحاويات الذي تولت استغلاله Maersk APM Terminals والممتد على مسافة 800 متر موفرا أرضية للتخزين مساحتها 400.000 كيلومتر مربع، في حين يصل عمق حوضه المائي إلى 18 مترا، وهو ما يجعله قادرا على استقبال أحدث جيل من البواخر المحملة بالحاويات حينها، والتي يتجاوز طولها 417 مترا وعرضها 56 مترا بينما تصل حمولتها إلى 11 ألف حاوية.

لكن طموح الملك محمد السادس كان أكبر من ذلك، فبعد أقل من عامين على هذا التدشين، عاد العاهل المغربي إلى إقليم الفحص أنجرة، ليعطي انطلاقة أشغال ميناء طنجة المتوسطي الثاني، وذلك في 17 يونيو 2009، وهو الأمر الذي كان يعني معالجة ملايين الحاويات الإضافية سنويا داخل هذا المركب المينائي، وحاليا أصبح لهذا المركب المينائي 4 محطات للحاويات، أكبرها على الإطلاق هي التي توجد في الرصيف الرابع القادرة على استقبال 5 ملايين حاوية سنويا.

وعلى النهج نفسه، وبعد عام آخر، وتحديدا في 29 يونيو 2010، حل الملك محمد السادس مجددا بميناء طنجة المتوسط، لتدشين ميناء الركاب الذي كلف 2,2 مليار درهم، الأمر الذي كان يعني

وفق الأرقام الرسمية، فإن هذا الميناء بإمكانه استقبال حوالي 7 ملايين مسافر ومليوني سيارة و700 ألف شاحنة للنقل الدولي الطرقي سنويا

أن المركب المينائي لم يعد منصة تجارية فقط، بل أيضا عامل ربط رئيس بين الجالية المغربية المقيمة في الخارج وأرض الوطن، بالإضافة إلى تحويله إلى عامل جذب سياحي عبر الربط البحري المباشر بين المغرب وأوروبا.

مشروع استراتيجي متكامل

ووفق الأرقام الرسمية المُعلن حينها، فإن هذا الميناء بإمكانه استقبال حوالي 7 ملايين مسافر ومليوني سيارة و700 ألف شاحنة للنقل الدولي الطرقي سنويا على ثمانية أرصفة، كما يوفر، على المدى الطويل إمكانيات مواكبة تطور حركة المسافرين والشاحنات مع السعي إلى ضمان أفضل شروط سيولة الحركة والراحة والسلامة، أما على مستوى التجهيزات، فيتوفر ميناء الركاب على 35 هكتارا من الأرض المسطحة، كما يقوم على العديد من فضاءات الارتكاز الواقعة قرب الميناء مباشرة.

وتشمل فضاءات ميناء الركاب على منطقة الولوج والتفتيش الحدودي للشاحنات في البوابة رقم 1، تمتد على مساحة 8 هكتارات، ومنطقة الولوج والتفتيش الحدودي للركاب في البوابة رقم 2، الممتدة على 6 هكتارات، ثم منطقة لولوج وضبط السيارات الخفيفة في البوابة رقم 3 الممتدة على مساحة 8 هكتارات، وتسمح بضبط حركة المرور خلال فترات الذروة وتحتوي على شبابيك لشركات الملاحة، ولمؤسسة محمد الخامس للتضامن وغيرها، أما منطقة ضبط حركة وسائل النقل البري الدولي فتمتد على مساحة ثلاثة هكتارات، وتقع في المنطقة الحرة اللوجيستيكية، بالإضافة إلى منطقة للضبط بالقصر الصغير.

ولا يكتمل الحديث عن فعالية الميناء المتوسطي، التي جعلته يتقدم بشكل مستمر في معايير الكفاءة الدولية، دون التطرق إلى نهج الرقمنة المتبع داخل هذا المركب منذ افتتاحه، حيث أدرجت السلطات المينائية هذا الأمر ضمن المحاور الاستراتيجية الرئيسية لعمليات التطوير، لذلك أصبح يحظى بنظام مينائي خاص به يحمل اسم PCS المتوافق مع المعايير الدولية.

وجرى تصميم الخدمات الرقمية لأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمركب المينائي لتلبية احتياجات المشغلين البحريين العاملين في مجال تدفقات عمليات إعادة الشحن، وكذا الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين في مجال الاستيراد والتصدير، بما يشمل إدارة المكالمات البحرية وتنظيم وترتيب حركة السفن وعمليات الحجز، بالإضافة إلى ضبط بيانات وحدات العمليات التجارية سواء فيما يتعلق بوصول البضائع أو مغادرتها، ويمتد أيضا ليشمل عمليات الفوترة والأداء متعدد القنوات وتتبع مسارات وحدات الشحن، والإعلانات الموجزة والرموز والأرقام المرجعية الخاصة بوصول البضائع إلى دول الاتحاد الأوروبي وغيرها.

من الملك محمد السادس إلى ولي عهده.. المستقبل يبدأ الآن!

مع مرور الوقت، أصبح يتضح أن ميناء طنجة المتوسط فكرة يُراد لها أن تعيش طويلا جدا، وأن ترثها الأجيال باعتبارها المثال الأوضح لمواكبة المملكة متطلبات العصر في المجال الاقتصادي، لذلك، وكما سيُورث الملك محمد السادس العرش لولي عهده الأمير الحسن، فقد أورثه مسبقا الارتباط بهذه المنشأة الاستراتيجية واضعا إياه، منذ سنة 2019، في صلب عمليات تطويرها، حين كلفه بإطلاق العمليات المينائية لميناء طنجة المتوسط الثاني.

وهكذا، أشرف ولي العهد الأمير الحسن على تدشين النسخة الثانية من الميناء التي تتوفر على محطتين للحاويات بقدرة استيعابية إضافية تبلغ 6 ملايين حاوية، والتي دعمت موقع المركب المينائي طنجة المتوسط كقطب مرجعي على الصعيدين القاري والعالمي من حيث التدفقات اللوجستية والتجارة الدولية، إذ تجاوزت قدرته الاستيعابية 9 ملايين حاوية، في الوقت الذي أصبح فيه المغرب، بفضل هذه المنشأة، مرتبطا بـ77 بلدا و186 ميناء، وارتقى للمرتبة 17 عالميا في مؤشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وأمام ولي العهد، استعرض رئيس الوكالة الخاصة طنجة المتوسط، فؤاد البريني مستقبل المركب المينائي أيضا في أفق سنة 2025، ويتعلق الأمر ببرنامج استثماري قيمته 9 ملايير درهم، يهدف إلى تعزيز التنافسية اللوجستية المغربية والقارية في الآن ذاته، إلى جانب المساهمة في تعزيز دور المملكة كفاعل أساسي في المحاور اللوجيستية العالمية، ويتعلق البرنامج بزيادة قدرات المعالجة المينائية وتهيئة مناطق تسهيل جديدة لمواكبة نمو الصادرات المغربية الصناعية والفلاحية.

وتعني هذه الخطوة أن هذه المنشأة التي تستقر بها حاليا أكثر من 1200 مقاولة وطنية ودولية تعمل في مجالات الصناعة والخدمات واللوجيستيك، والتي يعمل بها أكثر من 100.000 شخص، مُقبلة على المزيد من عمليات التطوير والتحديث والتوسيع، وبعد أن أصبحت الرقم الأصعب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وقارة إفريقيا، فإن المستقبل يعد بأن يُنافس «طنجة المتوسط» أكبر الموانئ العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومنطقة الخليج العربي.

المنطقة الصناعية طنجة المتوسط.. أكثر من 1200 شركة و100.000 وظيفة واستثمارات في مجال السيارات والطيران والإلكترونيات

إذا كان المركب المينائي طنجة المتوسط، منصة لوجيستية عالمية قادرة على منافسة نظيراتها عبر العالم، فإن المنطقة تعد أيضا منصة صناعية بامتياز، الحديث هنا عن المناطق الصناعية طنجة المتوسط، والتي تعد من فروع الوكالة الخاصة المسؤولة عن عملية إدارة وتسيير المنصّة الصناعية الكبرى وتطويرها.

وتقدر المساحة الإجمالية للمنطقة بحوالي 50 مليون متر مربع وتقع حول المجمع المينائي، حيث جرى استثمار هذه المساحة تدريجيا وفقا لأفضل المعايير العالمية في بناء مجمعات صناعية ولوجستية وخدمات مندمجة في البناء، والتي تدار بنظام الشباك الواحد. ووفق أرقام المؤسسة، فإن هذا القطب التنافسي يتضمن حوالي 1200 شركة عاملة توجه منتجاتها للتصدير، كما يُوفر أكثر من 100 ألف وظيفة تقوم بشكل أساسي على الأنشطة الصناعية واللوجستية، وتُدار من قبل هيئات دولية عاملة في قطاعات الملاحة الجوية والسيارات وصناعة الملابس والخدمات اللوجستية والإلكترونية.

وتتمتع هذه المنصة الصناعية بالعديد من المزايا وتقدم خدمات عالية الكفاءة تلبي توقعات الشركات العالمية الفاعلة، وحسب إدارة المركب المينائي فإنها توفر موقعا استراتيجيا عند نقطة تقاطع التدفقات البحرية الكبرى، وعلى مقربة من الأسواق المُستهدفة، بالإضافة إلى أنها عبارة عن كيان متكامل يتمتع ببنية تحتية على أعلى مستوى ومساحات أراضي شاسعة، كما يتوفر على إدارة متكاملة لمختلف مناطق الأنشطة من قبل هيئة واحدة، وعلى قاعدة صناعية راسخة.

وتنقسم هذه المنصة إلى 4 مواقع، منها الموجودة حول المركب المينائي ومنها الموجودة في تطوان، أولها منطقة طنجة الحرة التي بدأت تشتغل حتى قبل تدشين الميناء، وتحديدا في عام 1999، وهي تعتبر من أهم مناطق الأنشطة في شمال المغرب، وتتواجد في هذه المنطقة الآن كبرى الشركات الرائدة في قطاعات السيارات والطيران والإلكترونيات والنسيج، وتبلغ مساحتها الإجمالية 400 هكتار.

أما الموقع الثاني فهو «طنجة أوطوموتيف سيتي» التي تمثل مركز التميز في مجال أنشطة صناعة السيارات بفضل وجودها حول أكبر موقع تجميع في أفريقيا التابع لشركة «رونو»، وهذا الموقع مُجهَّز بكل ما يلزم صناعة السيارات ويغطي جميع سلسلة المهن عالية القيمة، وهي عبارة عن منطقة للتجارة الحرة المتخصصة وتبعد عن الميناء بمسافة 20 كيلومترا عبر الطريق السيار، ومساحتها الإجمالية 300 هكتار، وبدأ تشغيلها سنة 2012.

وثالث تلك المواقع هي «تطوان شور» وهي منطقة مُخصصة لمهن ترحيل الخدمات، مساحتهـــا 20 هكتـــارا وانطلق تشغيلها سنة 2013، وتوفر مساحات للمهن من نـــوع ITO Information Technology Outsourcing، و BPO Business Processing Outsourcing، وKPO Knowledge Process Outsourcing، وتصنف على أنها منطقة إسناد الأعمال للشركات الخارجية وتقديم الخدمات.

والموقع الرابع هو «تطوان بارك»، وهي منطقة صناعية تُعتبر مُحركا أساسيا للتنمية الاقتصادية لمدينة تطوان، وتختص في إنشاء الوحدات الصناعية والخدمات اللوجستية التي تستهدف السوق الإقليمي في شمال المغرب، وتبلغ مساحتها 156 هكتارا، وانطلق تشغيلها سنة 2015، وتتمثل أنشطتها في الصناعات الخفيفة والتصنيع والتجارة والخدمات اللوجستية.

ومكنت المنصة الصناعية لطنجة المتوسط من إنشاء نسيج متنوع، تتقدمه صناعة السيارات، بما يشمل المقاعد والأسلاك وأنظمة تكييف الهواء والإضاءة وغيرها، وكذا صناعة الطيران بما يشمل القطع المركّبة وأجهزة تنقية الهواء وأجهزة الضغط وطلاء الأسطح، بالإضافة إلى الصناعات المتعلقة بالحلول ذات التقنية العالية للوصل بين الدورات الكهربائية، أما بخصوص صناعة الإلكترونيات فإن الأمر يشمل كابلات الألياف الضوئية والموصلات والأسلاك الضوئية والمكونات الهيدروليكية والهوائية والبطاقات الإلكترونية وغيرها.

وتحتضن هذه المنصة أيضا الصناعات الغذائية، بما يشمل عمليات التغليف ومعالجة المأكولات البحرية وتعبئة المشروبات، أما في صناعة النسيج، فإن مؤسسات صناعية عديدة استقرت بالمنطقة متخصصة في تصنيع المنتجات الجلدية والملابس والأحذية والزرابي، بالإضافة إلى تصنيع الخيوط والألياف النسيجية وإعادة تدوير المنتجات النسيجية، دون أن ننسى أيضا أنشطة الخدمات، ويتعلق الأمر بالهندسة وتطوير تكنولوجيا المعلومات، ومراكز الاتصال، والتصميم ثلاثي الأبعاد للسيارات، والدعم التقني.

+ . . .

«طنجة أوطوموتيف سيتي» تمثل **مركز التميز** في مجال أنشطة **صناعة السيارات** بفضل وجودها حول أكبر موقع تجميع في أفريقيا التابع لشركة «رونو»

أكثر من مجرد ميناء.. هذه هي خريطة طنجة المتوسط، الذي يربط المغرب بـ 70 دولة ويصل إفريقيا بالصين والولايات المتحدة الأمريكية في أيام

على الرغم من أنه العمود الفقري لمنظومة صناعة السيارات في المغرب، والمنصة الأهم لعمليات التبادل التجاري، والبوابة الحدودية الرئيسية للجالية المغربية المقيمة بالخارج، إلا أن ماهية المركب المينائي طنجة المتوسط لا تزال غير واضحة المعالم بالنسبة للكثير من المغاربة، لأن الأمر لا يتعلق بمعبر حدودي لدخول وخروج المسافرين فقط، ولا بفضاء لاستقبال السفن المحملة بالبضائع فحسب، بل بأكثر من ذلك بكثير.

ووفق معطيات إدارة الميناء، فإن مركب طنجة المتوسط الذي يقع على مضيق جبل طارق، يمثل قطبا لوجيستيا موصولا بأكثر من 186 ميناء عالمي وبقدرة استيعابية تبلغ 9 ملايين حاوية و7 ملايين راكب، بالإضافة إلى 700.000 شاحنة ومليون سيارة، كما أنه يمثل قطبا صناعيا لأكثر من 1000 شركة عالمية ناشطة في مجالات مختلفة من صناعات السيارات والطائرات والنسيج واللوجستيك والخدمات، بحجم تبادلات يفوق 7,3 ملايير أورو.

فضاءات شاسعة للتنافسية الصناعية

والمركب الذي شرع في العمل قبل 16 عاما، يمتد على مساحة مليون متر مربع، ويضم ميناء طنجة المتوسط الأول الذي يحتوي على محطتين للحاويات ومحطة السكك الحديدية ومحطة المحروقات ومحطة السلع المتنوعة ومحطة السيارات، ثم ميناء طنجة المتوسط للركاب والشاحنات، التي يتوفر على الأرصفة المخصصة لركوب المسافرين وصعود شاحنات النقل الدولي ونقاط التنظيم ومحطة الركاب، إلى جانب ميناء طنجة المتوسط الثاني، الذي يحتوي على محطتين للحاويات، وكذا مركز طنجة المتوسط للأعمال.

ومركب طنجة المتوسط المينائي، هو أيضا منصة إقليمية للتنافسية الصناعية، حيث تمتد المناطق الصناعية التابعة له على مساحة 16 مليون متر مربع، وتُعد منصة إقليمية للتنافسية الصناعية واللوجستيات والخدمات والتجارة، وتضم هذه المنصة كلا من المنطقة الحرة طنجة، وطنجة أوطوموتيف سيتي، وتطوان بارك، وتطوان شور، ومنطقة التجارة الحرة للخدمات اللوجستية، ومنطقة «رونو – طنجة المتوسط».

وميناء طنجة المتوسط الأول، يضم محطتين للحاويات هما TC1 وTC2، ومحطة للسكك الحديدية، ومحطة الهيدروكاربونات، ومحطة للبضائع المختلفة ومحطة للسيارات، أما ميناء طنجة المتوسط الثاني فيضم محطتين للحاويات أيضا وهما TC3 و TC4، في حين أن ميناء طنجة المتوسط للرُكاب يضم مناطق الدخول ونقاطا للتفتيش الحدودي، وأرصفة صعود الركاب وصعود شاحنات النقل الدولي ومناطق الإجراءات، بالإضافة إلى المرفأ البحري. ومن الأمور المهمة والنوعية في هذا المركب المينائي، المنطقة الحرة اللوجيستية Medhub، وهي الشركة التي تدير المنطقة الحرة اللوجستية لميناء طنجة المتوسط، بالإضافة إلى مركز الأعمال طنجة المتوسط المُخصص لاستقبال الشركات وتحديد أماكن الأنشطة الضمنية اللازمة لإدارة المركب المينائي.

مركب عملاق مرتبط بـ 180 ميناءً

ويوفر ميناء طنجة المتوسط، من خلال العديد من المُجهزين البحريين، ربطا دوليا يغطي ما يقارب 180 ميناءً و70 دولة في 5 قارات، حسب المعلومات التي توصلت بها «الصحيفة» من إدارته، وعلى سبيل المثال، يقع ميناء طنجة المتوسط على بعد 10 أيام من الولايات المتحدة الأمريكية و20 يوما من الصين، وبذلك يعد محور القارة الإفريقية، ويخدم ما يقرُب 35 ميناءً و21 دولة في منطقة غرب إفريقيا عن طريق الرحلات الأسبوعية.

ولا يمكن التطرق إلى هذا المركب المينائي العملاق دون الحديث عن دوره اللوجيستي المحوري وطنيا وإقليميا وقاريا، فحسب الإدارة المينائية، يتعلق الأمر بمنصة لوجستية وصناعية متكاملة، مُتصلة بشبكة نقل متعددة الوسائط، وتحديدا خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة، من أجل نقل البضائع والركاب إلى كافة المناطق الاقتصادية بالمملكة. ويتم تشغيل المحطات وجميع أنشطة الميناء بموجب عقود الامتياز يتم إبرامها مع شركات معروفة على المستوى العالمي، وهو التوجه الذي بدا واضحا منذ افتتاح الرصيف الأول سنة 2007 وصولا للرصيف الرابع الذي دُشن سنة 2019، ويضم ميناء طنجة المتوسط أكبر الترسانات العالمية لتجهيز السفن، ويتعلق الأمر بـ Maersk وCMA CGM وMSC، إلى جانب شركات رائدة في مجال الموانئ مثل APM TERMINALS وEUROGATE.

> توجد بمركب طنجة المتوسط محطة للمحروقات بطاقة استيعابية تصل إلى 15 مليون طن يمكن استخدامها لعمليات الاستيراد والتصدير

أرصفة الحاويات.. كاسحة تجارية

بخصوص محطات الحاويات الأربع للميناء، فأولاها تتولى تشغلها APM Terminals وكلفت مبلغ استثمار بقيمة 150 مليون أورو، ويصل حجم الرواج فيها إلى 1,6 مليون حاوية، وهي الأقدم بالميناء حيث انطلقت تشغيلها في يوليوز من سنة 2007، ثم تلتها المحطة الثانية التي تُشغلها Eurogate و CMA-CGM والتي كلفت بدورها استثمارا بقيمة 150 مليون يورو، ويصل حجم رواجها إلى 1,4 مليون حاوية. أما محطة الحاويات الثالثة، والتي بدأت عملها في يناير سنة 2021، فكلفت 240 مليون أورو، ويبلغ حجم الرواج فيها مليون حاوية، وتتكفل شركة Tanger Alliance بتشغيلها، أما المحطة المحطة الأكبر على الإطلاق فهي الرابعة، والتي وصل مبلغ الاستثمار فيها إلى 758 مليون أورو، ويصل طول رصيفها إلى 2000 متر، مقابل 800 متر للأرصفة الأخرى، بينما يصل حجم الرواج فيها إلى 5 ملايين حاوية، وتُشغلها APM Terminals.

وإذا ذُكر المركب المينائي طنجة المتوسط، لا بد من الحديث عن العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي يحتضنها، وفي مقدمتها صناعة السيارات، حيث يتوفر على محطة للعربات بطاقة استيعابية تبلغ مليون سيارة، وطبعا يظل العميل الرئيسي لهذه المحطة هي شركة «رونو» من منطقة ملوسة، وشركة «سطيلانتيس» من القنيطرة، المرتبطة بطنجة بواسطة خط للسكك الحديدية تربط بين المصانع والميناء، وتمتد هذه المحطة على مساحة 20 هكتارا من بينها 7 هكتارات للاستخدام المشترك، وهي مخصّصة لاستيراد وتصدير السيارات وشحنها.

وفي المركب نفسه توجد محطة للمحروقات بطاقة استيعابية تصل إلى 15 مليون طن يمكن استخدامها لعمليات الاستيراد والتصدير، وتمتد على مساحة 12 هكتارا، وهي مخصصة لتخزين الوقود وتزويد السفن بالوقود وشحن المنتجات المكررة وتصديرها، أما ترخيص استغلال المكان فقد ظفر به اتحاد الشركات المكون من شركة «شركو هورايزون» للمحطات المحدودة HTL والمجموعة البترولية المستقلة IPG وشركة أفريقيا.

ثم توجد أيضا محطة السلع المتنوعة، التي تمتد على مساحة 5 هكتارات، وهي مخصصة لأنشطة الاستيراد والتصدير للشركات الصناعية الموجودة في المنطقة، بقدرات عالية على إعادة التصدير والمعالجة تصل إلى 800 ألف طن من البضائع المتنوعة، وإلى جانبها توجد المنطقة الحرة اللوجستية، التي توفر عروضا عقارية تضم مستودعات مجهزة وأراضي، بالإضافة إلى محطات للشحن البري والبحري في تجاه إفريقيا وأوروبا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى عروض متكاملة للخدمات من طرف فاعلين لوجستيين دوليين. وطبعا لا يمكن أن يؤدي المركب المينائي دوره الاقتصادي على أكمل وجه دون أن يرتبط بالبنى التحتية الأساسية الأخرى، وعلى هذا الأساس يتوفر على محطة للسكك الحديدية تمتد على مساحة 10 هكتارات وتحتوي على 3 مسالك يبلغ طولها 800 متر، في حين تبلغ قدراتها السنوية 400 ألف وحدة مكافئة لعشرين قدمًا، تربط هذه الشبكة بين المدن الرئيسية للمغرب

مؤسسة طنجة المتوسط: للتنمية نصيب

ومع ميلاد ميناء طنجة المتوسط، ولدت أيضا مؤسسة طنجة المتوسط للتنمية البشرية، التي تأسست في ماي من سنة 2007، لتعزز استراتيجية مجموعة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط من حيث المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، ولتكون أداة دعم المبادرات المشتركة مع الفاعلين المدنيين في عمالات وأقاليم طنجة أصيلة والفحص أنجرة وتطوان والمضيق الفنيدق، وترتكز مشاريعها على 4 مجالات رئيسية، وهي التعليم والصحة والتكوين المهني، إلى جانب المجال الثقافي والاجتماعي.

وترتكز هذه المؤسسة أنشطتها محليا من خلال دعم مشاريع البنى التحتية أيضا، ومبادرات التنمية الاجتماعية ذات الطابع المستدام، بما يشمل المجال الاجتماعي والاقتصادي الخاص بسكان المناطق المستهدفة، وإجراءات للتوعية وحماية البيئة، وتشجيع التمدرس ودعم التميز، ومنذ سنة 2008، نفذت هذه المؤسسة 870 مشروعا تنموي لفائدة ما يقارب 534 ألف شخص. ففي مجال التعليم مثلا، أحدثت المؤسسة جائزة التميز «طنجة المتوسط»، كما تعمل على دعم النقل المدرسي وقامت بإنشاء مدارس صديقة للبيئة، بالإضافة إلى توفير النقل امتدربي التكوين المهني بجماعات القصر الصغير وقصر المجاز وملوسة والجوامعة المحيكة بالميناء، أما في المجال الصحي فتنظم بشكل دوري قوافل طبية، بالإضافة إلى إنشاء مركز لتصفية الدم ومركز للولادة بمدينة الفنيدق، واجتماعيا افتتحت مركزا لتنمية مهارات النساء بقصر المجاز، ومركزا للمبيت خاصا بالإناث في بليونش، أما على المستوى الاقتصادي فترتكز على تثمين المنتوج المحلي، من خلال إنشاء مصنع للجبن في منطقة العيايدة، ومبادرة تشاركية لفائدة صانعي الجبن التقليدي بملوسة.

ميناء المسافرين.. البوابة الرئيسية للجالية المغربية المقيمة بالخارج والعمود الفقري لعملية «مرحبا»

يعد ميناء المسافرين، حجر الزاوية في النشاط المينائي لمركب طنجة المتوسط خلال فترة الصيف، إذ يتعلق الأمر بالمعبر الرئيس للجالية المغربية المقيمة بالخارج ذهابا وإيابا في إطار عملية «مرحبا» التي تمتد لـثلاثة أشهر ما بين منتصف يونيو ومنتصف شتنبر، وهو الأمر الذي سيتكرر سنة 2023 للعام الثاني توالیا بعد سنة 2022، التي كانت الأولى إثر التوقف الممتد لعامين نتيجة جائحة «كوفيد 19».

وخلال موسم الصيف الماضي شهد الميناء وصول عدد كبير من المواطنين عبر رحلات الذهاب والإياب، وحسب كمال لخماس، مدير ميناء طنجة المتوسط للمسافرين، فإنه خلال الفترة ما بين 5 يونيو إلى 15 شتنبر 2022 استقبل هذه البوابة الحدودية 1,4 مليون مسافر وحوالي 350 ألف عربة، علما أن إجمالي المسافرين الذين استقبلهم هذا الميناء طيلة السنة يزيد قليلا عن 2,07 مليون مسافر. وفي السياق نفسه، يقول حسن عبقري، المدير العام للسلطة المينائية طنجة المتوسط، في حديث لـ«الصحيفة»، إن ميناء المسافرين استعاد نشاطه ابتداء من مارس 2022، ومنذ ذلك التاريخ استخدم ما يزيد عن مليوني مسافر هذه البوابة للسفر إلى العديد من الدول الأوروبية، وتحديدا إسبانيا، عبر ميناءي الجزيرة الخضراء وبرشلونة، وفرنسا عبر ميناء سيت، ثم إيطاليا عبر ميناء جنوى.

> استقبل 1,4 مليون شخص و350 ألف عربة خلال موسم الصيف سنة 2022

لكن عملا مهما ينتظر السلطات المينائية مستقبلا في إطار تجويد الخدمات المقدمة للمسافرين، وهو ما يؤكده عبقري الذي يتحدث عن رغبة الميناء في تحقيق طاقة استيعابية تصل إلى 40 ألف مسافر يتم استقبالهم يوميا، بالإضافة إلى 10 آلاف سيارة، وهو الأمر الذي يربطه بعملية «مرحبا» والاستجابة لحاجيات المواطنين المغاربة المقيمين في الخارج. وبلغة المعطيات، يمكن القول إن ميناء طنجة المتوسطي استفاد من الإغلاق القسري الذي فردته جائحة «كوفيد 19» لإجراء التحسينات اللازمة على نظام الاستقبال، حيث تمت تعبئة غلاف مالي قيمته 150 مليون درهم لتجهيز منطقة العبور بما يضمن الانسيابية والأمن والراحة لفائدة المسافرين، ويمكن الإدارة من والمتدخلين من التعامل مع فترات الذروة خلال فصل الصيف.

وهكذا، تم الرفع من عدد منافذ ختم الجوازات في محطة المشاة من 10 إلى 16، ووضع 32 منفذا مماثلا لأصحاب المركبات، بالإضافة إلى زيادة المساحات المظللة وتقوية الإضاءة وتطوير الأماكن المخصصة للأطفال والمساحات الخضراء، إلى جانب توفير عدد أكبر من منافذ المياه والمطاعم ونقط المعلومات والمرافق الصحية، وتحديد المسارات الخاصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو محدودي الحركة، ومن الأمور الجديدة التي جرى توفيرها أيضا تطبيقٌ للهاتف المحمول انضم إلى الشبكة التواصلية للميناء التي تتضمن منصة إذاعية محلية وحسابات مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها. وحظي ميناء المسافرين، أو ميناء الركاب والشاحنات، باهتمام من الملك محمد السادس الذي دشنه بشكل شخصي في 29 يونيو 2010، وقد صُمم هذا الميناء من أجل مواكبة تطوير حركة الركاب وحركة مرور شاحنات النقل البري الدولي على المدى الطويل، مع ضمان التعامل معهم في أفضل الظروف من حيث السيولة والراحة والسلامة، ويهدف ميناء الركاب إلى إنشاء جسر بحري حقيقي على المضيق، فهو يشكل عاملاً حاسمًا في حركة التجارة مع أوروبا، وفق شروحات الإدارة المينائية.

وتم تجهيز ميناء الركاب بـ 8 أرصفة مع أحواض 8 أمتار، وتبلغ مساحته 35 هكتار من الأراضي، ومنذ عام 2013، استفاد المسافرون بالسيارات من البنية التحتية التي تسمح بالفصل المادي لحركة مرور السيارات عند الدخول والخروج، ومضاعفة قدرة التعامل، وتحسين أوقات عبور المستخدمين في ظل أفضل الظروف والسلامة والأمن، كما تم تجهيز مناطق التحكم على مستوى دخول السيارات مع جميع الخدمات اللازمة للمستخدمين، الذين خُصصت لهم العديد من المساحات المظللة.

وبالإضافة إلى ذلك تم توفير مساحة عازلة لوقوف السيارات التي تنتظر الوصول إلى الميناء لتجنب ازدحام المرور في أيام الذروة، كما جرى إنشاء منطقة مساحتها 1,8 هكتار يتم استخدامها كمنطقة للتنظيم المينائي، وهي مزودة بالخدمات اللازمة لانتظار الركاب في أفضل ظروف الراحة والسلامة، وفق تأكيدات السلطات المينائية. ويمكن للمسافرين باستخدام السيارات المغادرة للمغرب الدخول الميناء من خلال مدخل خاص بالسيارات، ويمكن فيه اقتناء تذاكر السفر وتأكيدها، كما يتم تنفيذ إجراءات فحص وختم جوازات السفر، أما بالنسبة للركاب الذين يصلون إلى المغرب، يتم ختم جوازات السفر الخاصة بهم على متن السفن أثناء العبور.

وتتوفر منطقة الوصول والتفتيش الحدودي، بالنسبة للمسافرين المغادرين للمغرب، على 34 مقصورة شرطة تسمح بالتعامل مع 1000 سيارة في الساعة، و6 مكاتب خاصة بالمراقبة الجمركية لركاب السيارات، وتحتوي على مساحة 3000 متر مربع مخصصة لتفتيش السيارات ومكان دخول مخصص للحافلات، بالإضافة إلى موقف للسيارات بسعة 500 سيارة، ومنطقة للراجلين مغطاة لشراء التذاكر، كما يضم حمامات ومقهى وقاعة للصلاة، إلى جانب 8 مكاتب لتسجيل الوصول دون النزول من السيارة للركاب الذين يتوفرون على التذاكر. أما بالنسبة لمنطقة الوصول والتفتيش الحدودي بالنسبة للمسافرين الداخلين إلى المغرب، فتتوفر على مقصورة خاصة بمراقبة الشرطة لركاب السيارات، ما يسمح بالتعامل مع 500 سيارة في الساعة دون نزول الراكب من سيارته، بالإضافة إلى مكاتب خاصة بمراقبة الجمارك للركاب على متن سياراتهم، وتضم هذه المنطقة مساحة 1000 متر مربع مغطاة لتفتيش السيارات، بجوار مساحة تقدر بـ900 متر مربع من المباني الإدارية ومناطق استراحة لموظفي الجمارك والشرطة المسؤولة عن المراقبة، ومستوصف ومكتب مخصص لمؤسسة محمد الخامس للتضامن، وعلى 5 مكاتب مراقبة الجمارك للركاب على متن السيارات، ومكان دخول مخصص للحافلات.

وبهذا الميناء توجد أيضا منطقة ما قبل المغادرة، التي تتوفر على مناطق الاستراحة من أجل راحة الركاب أثناء عبورهم، ويتم تشغيل هذه المناطق من قبل المهنيين، وتشمل المطاعم والمقاهي، والمحلات التجارية الحرة والمستوصف، إلى جانب فضاءات للعب الأطفال وشرفات مطلة على الميناء بأكمله، إضافة إلى مبنى مخصص لخدمات ما قبل المغادرة، بمساحة إجمالية تصل إلى 550 متر مربع، بما في ذلك مكاتب شركات الشحن، ومكاتب مؤسسة محمد الخامس للتضامن، ومكاتب الشرطة والدرك الملكي، والمرافق الصحية والمقاصف.

حوار مع «الصحيفة»

حسن عبقري المدير العام للسلطة المينائية لطنجة المتوسط : أكثر من ثلث الحركة الملاحية في طنجة المتوسط مرتبطة بإفريقيا.. ورصيف جديد سيُدشن خلال العام المقبل لنصل إلى الطاقة القصوى

حسن عبقري
المدير العام للسلطة المينائية لطنجة المتوسط

• يصنف ميناء «طنجة المتوسط» في المرتبة الرابعة من بين 348 ميناء عالميا وهو الأعلى تصنيفا في أوروبا وشمال أفريقيا في مؤشر أداء موانئ الحاويات على مستوى العالم، ما الذي يعنيه ذلك في إطار طموح الميناء المغربي واستراتيجيته المستقبلية؟

بالفعل، يحتل ميناء طنجة المتوسط المرتبة الرابعة من حيث الكفاءة التشغيلية والفعالية على المستوى العالمي، وهذه المرتبة تدفعنا للتحسن المستمر من خلال تعزيز قدرة البنية التحتية والانخراط المتواصل في عملية الرقمنة، من أجل ضمان التشغيل الأوتوماتيكي للعمليات المينائية لأقصى حد ممكن، سواء على المستوى البحري أو البري.

وتصنيف البنك الدولي الذي صدر مؤخرا، بوضعه الميناء المغربي في الرتبة الرابعة، يضعه أيضا في الرتبة الأولى في منطقة أوروبا وإفريقيا من حيث الكفاءة التشغيلية، وهي نتيجة ترجع للنهج التشاركي والتعاون بين جميع المتدخلين، سواء تعلق الأمر بمشغلي الأرصفة وخطوط الشحن أو الإدارات العامة المسؤولة عن التحكم والأمن، حيث إن إدارة المركب المينائي تتبع أسلوبا يقوم على مراعاة توقعات العملاء لتنفيذ مهامهم وتحقيق أهدافهم التجارية، بما يسمح بالتحسين المستمر لظروف التشغيل والتقليل من زمن العبور وتكاليف التشغيل.

• كم تبلغ قيمة مساهمة المركب المينائي طنجة المتوسط في الاقتصاد المغربي؟

يمثل المركب المينائي طنجة المتوسط حاليا ما يقارب نصف تجارة المملكة مع بقية دول العالم من حيث الحجم والقيمة، وأتاح تحقيق إعادة التوازن الترابي في شمال المغرب من خلال إنشاء قطب صناعي واجتماعي جديد خلال أقل من 20 عاما من عمره، مع توفيره أكثر من 100 ألف فرصة عمل والوصول إلى أكثر من 20 مليار أورو من حيث القيمة، وخصوصا في مجال التصدير سنة 2022.

كما أن المركب المينائي والصناعي يتكامل مع البنى التحتية للربط الطرقي والسكك الحديدية، والاستمرار في تطويره سمح برؤية النمو الكبير الذي عرفته منطقة طنجة وتطوان مقارنة بالمناطق الأخرى في المملكة، وهذا المفهوم يرتكز أساسا على تعزيز القدرة التنافسية للمغرب عبر عرض لوجيستي من الطراز الأول، مكّن بثبات من جذب اللاعبين الرئيسيين في مجالات متعددة، أبرزها صناعة السيارات والطيران والنسيج، فضلا عن مجال الخدمات القوي، وجعل من الممكن إنشاء العديد من التجمعات التجارية التي تسمح للمملكة بالوصول إلى مراتب كانت في السابق غير متوقعة، من حيث القدرة التنافسية الصناعية.

• ما الفرق الذي أحدثه هذا الميناء، منذ افتتاحه، في خطوط التجارة الدولية البحرية، خصوصا المتعلقة بإفريقيا؟

يستفيد المركب المينائي طنجة المتوسط من موقعه الجغرافي الاستراتيجي الفريد في غرب البحر الأبيض المتوسط على مضيق جبل طارق، عند مفترق الطرق البحرية الرئيسية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، ما يسمح له بلعب دور المركز اللوجستي الدولي لعمليات الشحن البحرية، عبر تحالفات تجارة الحاويات الرئيسية.

وقد أتاح هذا الوضع للمغرب أن يحقق استفادة ذاتية أولا، ثم أن يحقق الفائدة للقارة الإفريقية بأكملها، وخصوصا منطقة غرب إفريقيا، عبر ضمان الربط الجيد بجميع مواقع الإنتاج والاستهلاك عالميا، ويرتبط ميناء طنجة المتوسط بأكثر من 180 ميناء في 70 دولة عبر العالم، وبأكثر من 40 ميناء و20 دولة في منطقة غرب إفريقيا حيث تُنظم الرحلات بوتيرة أسبوعية.

هذا الربط الفريد من نوعه جعل ميناء طنجة المتوسط بوابة حقيقية إلى إفريقيا مع أكثر من مليونين ونصف المليون حاوية تمر من المركب المينائي المغربي متجهة إلى باقي دول القارة سنويا، وهو ما يشكل 36 في المائة من إجمالي حركة الملاحة البحرية في الميناء.

وتساهم هذه القدرات في ربط المملكة بجميع تلك البلدان بشكل وثيق في مجال تعزيز التبادل التجاري جنوب – جنوب، وكذا في ربط عدد من الدول الإفريقية الصديقة بشكل منتظم ومباشر بالسوق العالمية، كما أن تركيز هذه العمليات في طنجة المتوسط يساعد على تحسين التكلفة اللوجيستية وترشيد مصاريف النقل من وإلى غرب إفريقيا.

> تصنيف البنك الدولي الذي صدر مؤخرا، بوضع الميناء المغربي في الرتبة الرابعة، يضعه أيضا في الرتبة الأولى في منطقة أوروبا وإفريقيا من حيث الكفاءة التشغيلية

• في إطار الاستراتيجية الوطنية للموانئ، يستعد المغرب لتدشين ميناء متوسطي آخر، هو ميناء الناظور غرب المتوسط، كيف سيتكامل هذا المشروع مع ميناء طنجة المتوسطي؟

تتجاوز حركة الملاحة التجارية في مضيق جبل طارق 110 آلاف سفينة سنويا، ووفقاً لدراسات مستقبلية يُقدر حجم الحاويات التي تتطلب الوصول إلى منصات عمليات إعادة الشحن في غرب المتوسط بـ 20 مليون حاوية، وتبلغ الإمكانيات الحالية للموانئ الموجودة في المنطقة، بما في ذلك ميناء طنجة المتوسط، حوالي 16 مليون حاوية، ما يجعل من الممكن التطلع إلى استقطاب عمليات إضافية عبر ميناء الناظور غرب المتوسط وتقوية الحضور المغربي في مجال الملاحة التجارية البحرية.

هذا المشروع الجديد هو جزء من استمرارية الرؤية الملكية بخصوص الأقاليم الشمالية للمملكة، وخلق قطب صناعي لخلق فرص الشغل والقيمة الاقتصادية المضافة بجهة الشرق، بنفس منطق تطوير طنجة المتوسط، بالإضافة إلى تعزيز القدرات اللوجستية من خلال إنشاء مركز مرجعي للطاقة بحوض البحر الأبيض المتوسط، وسيكون هذا المركب الصناعي المينائي الجديد قادرا على الاستفادة من الخبرة المتراكمة أثناء تدشين وتشغيل مركب طنجة المتوسط، وبالتالي المساهمة في تطوير مناطق أخرى في المغرب والاستفادة من مزاياها الجغرافية.

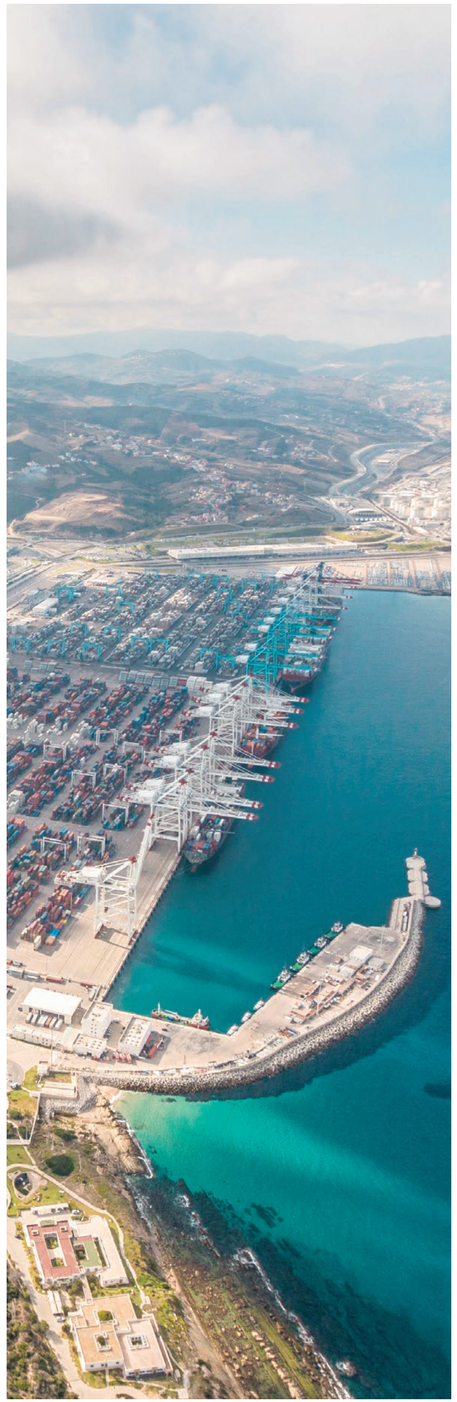

• تعد المنصة الصناعية طنجة المتوسط إحدى أهم نقاط القوة الاقتصادية للمركب المينائي، ما هي أبرز مكاسب المغرب في هذا المجال؟ وما أهم المشاريع المستقبلية التي ستحتضنها المنطقة؟

يتم تشغيل المنطقة اللوجستية المرجعية الوطنية، التابعة للمركب المينائي طنجة المتوسط، من طرف شركته الفرعية «ميد هوب»، وقد شهدت هذه المنطقة إقبالا قويا من طرف كبار العاملين في مجال اللوجستيك في العالم خلال السنوات القليلة الماضية.

وضمن هؤلاء الفاعلين نجد DHL- CEVA Logistics- Nippon Express- GEFCO- Dachser- Emirates- DECAHTLON- DB SHENKER- Adidas الذين استقروا جميعا في طنجة المتوسط من أجل تشغيل مركز التوزيع الخاص بهم نحو قارات إفريقيا وأوروبا وأمريكا.

وتم تطوير المنطقة وفقا للمعايير الدولية على مساحة 200 هكتار، وتُقدم عرضا عقاريا بما في ذلك المستودعات الجاهزة للاستخدام المخصصة للخدمات اللوجستية والمتاجر المتطورة، وتجمع منصة طنجة المتوسط الصناعية 6 مناطق نشاط صناعي ولوجستي على فضاء تبلغ مساحته 2500 هكتار، بينما شركة تابعة لمجموعة طنجة المتوسط، هي «طنجة ميد زون» هي المخطِّط المطوِّر والمشغِّل لمناطق النشاط.

هذا مع العلم أن منصة طنجة المتوسط الصناعية قد تطورت في السنوات الأخيرة في مجال القطاعات الصناعية الثابتة، لا سيما في قطاعات السيارات والطيران والنسيج والمواد الغذائية الفلاحية والخدمات اللوجستية.

وتختار الشركات متعددة الجنسيات المنصة الصناعية بفضل خصائص من حيث بنيتها التحتية وفقا للمعايير الدولية، ومزاياها التنافسية وقربها من الأسواق المستهدفة، ما يجعل من الممكن تعزيز قدرتها التنافسية وتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية، وفي سنة 2022 استقرت ما يقرب من 1200 شركة هناك وهي قيد التشغيل حاليا، ما رفع حجم الاستثمارات إلى 133 مليار درهم.

> بالفعل، يحتل ميناء طنجة المتوسط المرتبة الرابعة من حيث الكفاءة التشغيلية والفعالية على المستوى العالمي، وهذه المرتبة تدفعنا للتحسن المستمر من خلال تعزيز قدرة البنية التحتية والانخراط المتواصل في عملية الرقمنة، من أجل ضمان التشغيل الأوتوماتيكي للعمليات المينائية لأقصى حد ممكن، سواء على المستوى البحري أو البري.

> يمثل المركب المينائي طنجة المتوسط حاليا ما يقارب **نصف تجارة المملكة مع بقية دول العالم** من حيث الحجم والقيمة، وأتاح تحقيق إعادة التوازن الترابي في شمال المغرب من خلال **إنشاء قطب صناعي واجتماعي جديد** خلال أقل من 20 عاما من عمره، مع توفيره أكثر من 100 ألف فرصة عمل والوصول إلى أكثر من **20 مليار أورو** من حيث القيمة، وخصوصا في مجال التصدير سنة 2022.

• استطاع الميناء المغربي حسم سباق الكفاءة في إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، خصوصا مع جاره ميناء الجزيرة الخضراء، كيف تعملون على الحفاظ على هذه الصدارة القارية والإقليمية؟

بالفعل، بفضل الرؤية الاستراتيجية للملك محمد السادس، تمكن ميناء طنجة المتوسط من اغتنام زخم الاستثمارات في المواقع غير التقليدية وذلك في خضم الأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2008، وبناء على تعليمات ملكية مباشرة تم توسيع قدرات الميناء في استقبال الحاويات، عبر إنشاء ميناء طنجة المتوسط الثاني، وسمح هذا القرار الاستراتيجي بأكثر من طريقة للمركب المينائي بأن يكون المنصة الوحيدة في غرب المتوسط القادرة على تقديم قدرات شحن الحاويات في وقت استعادة النشاط لعافيته، على عكس اللاعبين الآخرين في المنطقة.

وهكذا، ففي عام 2016، تمكنا من تجسيد أحد أهم ميزات الموانئ على مستوى ميناء طنجة المتوسط الثاني باستثمار خاص يقارب مليار دولار أمريكي، لإنشاء محطة نصف آلية التي تديرها الشركة الرائدة في مجال النقل بالحاويات «ميرسك»، يليها امتياز ثان مُنح للفاعل الوطني «مرسى المغرب»، وسمح بدء نشاط هذين الرصيفين اللذين تم افتتاحهما في سنة 2019، لطنجة المتوسط بتحقيق السبق ورفع قدراته إلى 7,6 ملايين حاوية بحلول عام 2022، وبالتالي تأكيد مكانة الميناء الرائدة في البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، ويفرض علينا هذا الموقع الرائد مسؤوليات جديدة لضمان التميز التشغيلي والشفافية والقدرة على التنبؤ للحفاظ على مزايانا التنافسية وتحسين مكانتنا ومؤشراتنا في عالم الموانئ.

ونحن نتشاطر هذا الموقع الفريد على مضيق جبل طارق مع ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني، الذي أنشأنا معه تكاملا في التدفقات وحركة المرور، فضلا عن تجسيد مفهوم إضافي يتعلق بـ «مجموعة الموانئ»، الذي يمنحنا ميزة تنافسية شاملة، واليوم طنجة المتوسط هو أخيرا جزء من النادي المغلق جدا للخدمات اللوجستية الضخمة ومراكز الموانئ، الذي يضم مُركبات سنغافورة وروتردام وأنتويرب ولونغ بيتش وجبل علي وهامبورغ وغيرها، والتي تُعد اليوم مرجعا لتطورنا في المستقبل.

• منذ افتتاحه في 2007 ظل ميناء طنجة المتوسط يخضع لعمليات التوسيع والتطوير، ما هي أبرز المحطات القادمة بهذا الخصوص؟

من المقرر أن يتم تشغيل رصيف آخر لميناء طنجة المتوسط 2 خلال الأشهر الـ 12 المقبلة والذي يمتد على طول أكثر من 800 متر ومساحة تقارب 40 هكتارا، ما سيسمح للمركب المينائي بالوصول إلى طاقته القصوى في السنوات القادمة.

كما نستثمر في تعزيز قدرات الموانئ لدينا، في ما يتعلق بشاحنات النقل البري الدولي، من خلال إنشاء مناطق جديدة لمعالجة البضائع لدعم النمو المتوقع لحركة التصدير، وإضافةً إلى ذلك لا يزال إطلاق مشروع الناظور غرب المتوسط أهم مشروع يشارك فيه المركب المينائي طنجة المتوسط اليوم، فضلا عن تطوير علامة طنجة المتوسط التجارية من خلال تعزيز التعاون داخل المجموعة، ولاسيما بفضل الاستحواذ الجديد للمؤسسة على جزء من رأسمال شركة استغلال الموانئ «مرسى المغرب» التي تمثل بداية توسعنا الرأسي وانتشارنا القاري.

رابع مِوانئ العالم كفاءة، ورقم معاملاته يصل إلى 2,35 مليار درهم.. ميناء طنجة ينتزع الصدارة من الأوروبيين ويكتسح المتوسط

استطاع ميناء طنجة المتوسطي أن يحول نفسه إلى رقم صعب في منظومة الاقتصاد الوطني، بعدما راكم العديد من الأرقام الإيجابية خلال أكثر من عقد ونصف العقد من افتتاحه، لكنه حاليا لم يعد ينافس على الأرقام المحلية أو القارية، أو حتى على المستوى الإقليمي، باعتباره أصبح الميناء الأهم في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك موانئ الجنوب الإسباني التي كانت إلى وقت غير بعيد صاحبة الصدارة متوسطيا، وإنما صار رقما صعبا في خارطة الموانئ العالمية أيضا، الأمر الذي حول المغرب إلى مركز رئيسي للمعاملات التجارية والخدماتية على المستوى الدولي.

ويمكن الوقوف على القيمة الاقتصادية للميناء من خلال معاينة حجم تطور رقم المعاملات في السنوات الأخيرة، بما في ذلك خلال فترات أزمة «كوفيد 19»، إذ وفق الأرقام الصادرة عن السلطة المينائية في نونبر من سنة 2022، فقد سجل الميناء 2,35 مليار درهم عند متم شتنبر من سنة 2022، ما يعني ارتفاعا بـ11 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2021، في حين وصلت قيمة الاستثمارات إلى 544 مليون درهم، بما يشمل البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

الصدارة في معالجة الحاويات

ويحقق المركب المينائي قفزات نوعية خلال فترة ما بعد جائحة كورونا، فحسب السلطات المينائية دائما، وصل إجمالي الحاويات التي تمت معالجتها خلال الفترة ما بين بداية يناير ونهاية شتنبر من سنة 2022 84 مليون طن، علما أنه خلال أشهر يوليوز وغشت وشتنبر وحدها، أي الفصل الثالث من السنة، تمت معالجة 28 مليون طن من الحاويات، أما في نهاية السنة فارتفع هذا الرقم بشكل أوضح ليصل إلى 197 مليون طن، بزيادة سنوية وصلت إلى 6 في المائة.

وحسب معطيات السلطات المينائية، فإن هذا المركب استطاع خلال العام الماضي وحده معالجة 7,59 مليون حاوية، ومرت عبره 459 ألف شاحنة للنقل الدولي للبضائع، كما كان نقطة تصدير 478 ألف سيارة جديدة يتم تصنيعها في المغرب، وهو ما يفسر جزئيا الارتفاع الكبير في الأرباح المسجل سنة 2022، فحسب النتائج المالية السنوية للميناء المعلن عنها بداية مارس الماضي، فقد ارتفعت أرباح الميناء خلال عام واحد بـ35 في المائة، لتنتقل من 713 مليون درهم إلى 960 مليون درهم.

الميناء يجتاز امتحان الجائحة

وما يثير الانتباه أيضا، هو القدرة التي أصبح يتمتع بها الميناء في امتصاصا أعقد الصدمات، الأمر الذي اتضح خلال فترة جائحة «كوفيد 19»، إذ رغم الانحسار الكبير والإجباري في التجار العالمية، كشفت أرقام السلطات المينائية آن رقم المعاملات المدعم لسنة 2020 بالقطب المينائي لطنجة المتوسط سجل نموا بنسبة 1 في المائة مقارنة مع سنة 2019، حيث انتقل من 2,38 مليار درهم إلى 2.42 مليار درهم.

وقال بلاغ للسلطات المينائية لطنجة المتوسط صدر في فبراير من سنة 2021، إن رقم المعاملات المسجل خلال الفصل الرابع من سنة 2020، المتزامن مع استمرار الإغلاق وحالة الطوارئ الصحية، وصل إلى 649 مليون درهم، وهو المستوى ذاته المحقق خلال الفصل الرابع من عام 2019.

> تفوق ميناء طنجة المتوسطي إقليميا، فإن الأمر لا يتعلق بـ «بروباغاندا» للتسويق الإعلامي، وإنما بمعطيات وأرقام، وإذا كان تقرير البنك الدولي ومؤسسة «ستاندرد آند بورز» يجعله الأكثر كفاءة في منطقة أوروبا وشمال إفريقيا

ووفق الوثيقة نفسها، فإن الفصل الرابع من سنة 2020 بالقطب المينائي لطنجة المتوسط تميز بتسجيل نمو في أهم مؤشرات النشاط المينائي، مبرزة أنه تمت معالجة 5,77 مليون حاوية من حجم عشرين قدما مع متم دجنبر 2020، أي ما يعادل نموا بنسبة 20 في المائة مع سنة 2019، بينما تمت معالجة 1,3 مليون حاوية من حجم عشرين قدما خلال الفصل الرابع من سنة 2020، ما يعادل نموا بـ25 في المائة مقارنة مع الفصل الرابع من عام 2019.

وحسب السلطة المينائية لطنجة المتوسط، فإن الأداء المحقق في نشاط معالجة الحاويات مع متم عام 2020 يشكل حجم رواج لم يتم بلوغه أبدا من طرف موانئ حوض البحر الأبيض المتوسط، مضيفة أنه تم تجاوز عتبة 500 ألف حاوية معالجة في الشهر خلال خمس مرات سنة 2020، مع تسجيل رقم قياسي خلال شهر نونبر 2020 بمعالجة 553 ألفا و 164 حاوية، وهو أمر مثير للاهتمام في ظل الظرفية العالمية التي أثرت كثيرة على المبادلات التجارية الدولية حينها.

ولعب الميناء دورا رئيسيا في الحفاظ على تموين الأسواق بالمغرب حينها، واستمرار تدفقات البضائع من الخارج، بفضل الاستثناء الذي حصل عليه المتدخلون في هذه العمليات، وهو ما يفسر الأرقام المتعلقة بمعالجة شاحنات النقل الدولي، حيث أعلنت السلطات المينائية عن معالجة 357 ألفا و331 وحدة مع متم دجنبر 2020، وهو مستوى مماثل لسنة 2019، من بينها 103 ألفا و684 وحدة خلال الفصل الرابع من سنة 2020، بنسبة نمو بلغت 9 في المائة مقارنة مع سنة 2019.

في الكفاءة.. الرابع عالميا والأول متوسطيا وإفريقيا

ولم يعد طموح ميناء طنجة المتوسط في المنافسة على صدارة موانئ العالم خافيا على أحد، الأمر الذي لا تؤكده الأرقام الرسمية المغربية فقط، بل أيضا التقارير الدولية، وأحدها هو مؤشر أداء موانئ الحاويات العالمي، الخاص بسنة 2022، والصادر في ماي من سنة 2023، حيث احتل المركب المينائي المغربي الرتبة الرابعة عالميا من بين أكثر الموانئ كفاءة من أصل 370 ميناءً، متفوقا بالأساس على منافسه المباشر في المدخل الغربي لحوض البحر الأبيض المتوسط، ميناء الجزيرة الخضراء.

الترتيب الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة «ستاندرد آند بورز S&P» المتخصصة في المجال المالي والموجود مقرها في نيويورك، وضعت ميناء طنجة المتوسط في الرتبة الرابعة عالميا، بعدما كان يحتل الرتبة السادسة قبل عام واحد فقط، بعد كل من ميناء يانغشان الصيني وميناء صلالة في سلطنة عمان وميناء خليفة بالإمارات العربية المتحدة، متخطيا موانئ كانت تسبقه في التصنيف السابق، ويتعلق الأمر بميناء الملك عبد الله في المملكة العربية السعودية، وميناء حمد في قطر.

وتفوق ميناء طنجة المتوسط على موانئ عريقة مثل ميناء غوانغجو الصيني ويوكوهاما الياباني وبور سعيد المصري وفيرجينيا وميامي الأمريكيين، وكذا على ميناء سنغافورة الشهير، والملاحظ أيضا أنه كان الأول على مستوى إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، بل الأفضل من خارج قارة آسيا، بالإضافة إلى حسمه المنافسة المباشرة مع الموانئ الإسبانية، وخصوصا ميناء الجزيرة الخضراء الذي تراجع من الرتبة 11 إلى الرتبة 16، وميناء برشلونة الذي تدحرج من المركز 22 إلى المركز 34.

الإسبان متخوفون من التفوق المغربي

وعند الحديث عن تفوق ميناء طنجة المتوسطي إقليميا، فإن الأمر لا يتعلق بـ«بروباغاندا» للتسويق الإعلامي، وإنما بمعطيات وأرقام، وإذا كان تقرير البنك الدولي ومؤسسة «ستاندرد آند بورز» يجعله الأكثر كفاءة في منطقة أوروبا وشمال إفريقيا، متقدما على ميناء الجزيرة الخضراء وبرشلونة وسانتا كروز دي تينيريفي في إسبانيا، وبور سعيد ودمياط في مصر، ويارميكا وميرسين وأمبارلي واسكندرون في تركيا، وسينيس في البرتغال وبريمرهافن في ألمانيا وجويا تورو في إيطاليا، فإن منافسه المباشر ميناء الجزيرة الخضراء، يعترف بدوره بهذا التفوق المغربي.

ففي معطيات نقلتها صحيفة «لاراثون» الإسبانية عن سلطات ميناء الجزيرة الخضراء، في يناير من سنة 2022، واستنادا إلى النشاط التجاري المسجل طيلة سنة 2021، فإن الميناء المغربي تفوق على نظيره الإسباني بـ2,37 مليون حاوية، حيث سجل الميناء الموجود جنوب إقليم الأندلس مرور 4 ملايين و797 ألف وحدة، بتراجع نسبته 6 في المائة، في حين أن منافسه المباشر سجل حوالي 7 ملايين و174 ألف حاوية بزيادة وصلت إلى 24 في المائة.

ويسير ميناء طنجة المتوسطي في خط تصاعدي مطرد، مقابل تراجع سنوي تدريجي لميناء الجزيرة الخضراء، فخلال عام واحد ارتفع الفارق بينهما من 600 ألف حاوية مُعالجة إلى 3 ملايين و370 ألفا، رغم كونهما يوصفان بـ«الميناءين التوأمين» بسبب قربهما الجغرافي ولكونهما معا يمثلان دفتي البوابة المينائية للعالم في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، وهو أمر انتبهت إليه السلطات المينائية الإسبانية، وتعي خطورته جيدا على اعتبار أن ميناء الجزيرة الخضراء ليس فقط الأهم في إسبانيا، ولكنه يحتكر 85 في المائة من تدفقاتها التجارية.

وأشار التقرير ذاته إلى أن أهم مركز تاريخي لعمليات إعادة الشحن في إسبانيا، أصبح أقل جاذبية في ظل المنافسة المغربية المباشرة لميناء طنجة المتوسط، وأصبحت الضغوط كبيرة عليه عند افتتاح محطة الحاويات الثالثة في يناير من سنة 2021، وهي التي أعطت للمركب المينائي حجم رواج إضافي بقيمة مليون حاوية، لكن الضربة الأكبر كانت هي إنشاء محطة الحاويات الرابعة التي يبلغ حجم الرواج فيها 5 ملايين حاوية، ما يعني أن ميناء طنجة المتوسط عموما بإمكانه استقبال 8 ملايين حاوية سنويا.

وتعاين إدارة ميناء الجزيرة الخضراء الجاذبية الكبيرة التي أصبح يتوفر عليها الميناء المغربي المجاور، لذلك ترى أن الاستثمار الاستراتيجي لشركة Maersk الدنماركية العملاقة، يسير في اتجاه جعل المركب المينائي المغربي مركزها اللوجستي الكبير في حوض البحر الأبيض المتوسط هو الميناء المغربي، ما سيؤدي إلى تقليص حركة الميناء الإسباني لكونه سيصبح أقل تنافسية، ووفق التقرير فإن ميناء طنجة المتوسط يُرسخ مكانه كمركز رئيس لتحالفات الشحن العالمية الرئيسية بقيادة شركات Maersk Line وCMA CGM وHapag Lloyd.

2,2 مليار درهم من الاستثمارات في عام واحد

وتشارك المنطقة الصناعية لطنجة المتوسط في النجاح الذي يحققه المركب المينائي، وبدورها باتت تحقق أرقاما كبيرة سنويا، إذ في الربع الرابع من سنة 2022 وحده استطاعت استقطاب 45 مشروعا صناعيا جديدا، ما يمثل نموا بنسبة 25 في المائة مقارنة بسنة 2021، وبلغ حجم الاستثمارات خلال هذه المدة 2,2 مليار درهم مع خلق 5000 منصب شغل جديد، ما يعني أن المنصة الصناعية لطنجة المتوسط باتت تستقطب إجمالا 1200 شركة توفر أكثر من 100 ألف فرصة عمل.

وكشفت المعطيات الحديثة لإدارة المنصة الصناعية، أنها مستمرة في استقطاب صناعات السيارات عبر استقبال شركات من مختلف الجنسيات، وهكذا فإن «مارتور فومباك» الدولية التركية المتخصصة في إنتاج المعدات الداخلية ومقاعد السيارات، كانت من بين المستثمرين الجدد، وإلى جانبها SCS الألمانية المتخصصة في صناعة أنظمة وأجهزة القفل الميكانيكية للسيارات، ناهيك عن استثمارات أخرى تهم صناعة الألياف والورق ومواد التعبئة والتغليف والرقمنة والصناعات الغذائية وغيرها.

وبالإضافة إلى الشركات الجديدة التي وصلت إلى طنجة، دفعت المنصة الصناعية للميناء المتوسطي شركات أخرى لتوسيع أنشطتها، على غرار TE Connectivity الأمريكية الموجود مقرها الرئيس في سويسرا التي قررت إنشاء مصنع جديد للتكنولوجيا الصناعية في منطقة «طنجة أوطوموتيف سيتي»، أما «مارتور فومباك» التركية فاختارت أن يكون مشروعها الجديد متخصصا في صناعة مقاعد السيارات، في حين وسعت الشركة الإماراتية «الإمارات أوطوموتيف لوجيستيكس» التابعة لمجموعة «شرف»، نشاطها من خلال إنشاء مركز لوجستي متخصصة في مجال السيارات.

وتنعكس هذه الحركية الاستثمارية بشكل واضح على أرقام المجموعة المغربية، حيث بلغ حجم المعاملات بمناطق الأنشطة التابعة لطنجة المتوسط 133 مليار درهم في عام 2022 بزيادة نسبتها 45 في المائة مقارنة بعام 2021، وفق ما جاء في بلاغ للمؤسسة، والذي كشف أن قطاع السيارات وحده سجل رقم معاملات بلغ 95 مليار درهم بارتفاع نسبته 53 في المائة مقارنة بعام 2021، إذ إن هذه الزيادة الكبيرة ترجع إلى انطلاق مشاريع جديدة بمنطقة صناعة معدات السيارات «أوتوموتيف سيتي».

وحققت القطاعات الصناعية الأخرى أيضا نتائج إيجابية، وخصوصا قطاع النسيج وصناعة الطيران، اللذان وصل معا إلى رقم معاملات بقيمة 11 مليار درهم، بارتفاع بلغ 10 في المائة مقارنة بسنة 2021، في حين بلغ حجم معاملات الأنشطة اللوجستية 27 مليار درهم بارتفاع قيمته 29 في المائة، أما التدفقات اللوجيستية على المنصة الصناعية فازدادت بنسبة 16 في المائة، بما يشمل حركة الحاويات وشاحنات النقل الدولي العابر للقارات، ووصلت هذه التدفقات إلى 481.687 وحدة في عام 2022، مقارنة بـ413.905 وحدات في عام 2021، عبر جميع مناطق الأنشطة التابعة للمنصة الصناعية طنجة المتوسط.

خُصصت لها استثمارات بقيمة 150 مليون درهم سنة 2023

في انتظار أكثر من 3 ملايين من الجالية المغربية.. «مرحبا»، أكبر عملية عبور في العالم تفرض الاستنفار داخل ميناء طنجة المتوسطي

لا تعرف حدود أي دولة في العالم، عملية عبور منظمة للمهاجرين كتلك التي تشهدها المعابر الحدودية المغربية المختلف سنويا من شهر يونيو إلى منتصف شهر شتنبر، فالأمر يتعلق بعبور ما بين 3 إلى 3,5 ملايين شخص خلال مدة 3 أشهر قادمين من مختلف الدول الأوروبية، في عملية يلعب فيها ميناء طنجة المتوسطي الدور الرئيسي، الأمر الذي يتطلب استعدادات غير عادية تُحول المركب المينائي، وتحديدا ميناء المسافرين، إلى خلية نحل، سعيا وراء إتمام «عملية مرحبا» في أفضل الظروف.

إنها أكبر عملية للعبور في العالم، والأرقام تؤكد ذلك، فإذا كان عدد العابرين سنة 2022 هو 3 ملايين و81 ألفا، حسب أرقام مؤسسة محمد الخامس للتضامن، فإن 52 في المائة منهم يختارون الموانئ، وبالدرجة الأولى ميناء طنجة المتوسط، الذي يستقبل سنويا نصيب الأسد من القادمين عبر المعابر البحرية لدول إيطاليا وفرنسا، وخصوصا إسبانيا عبر ميناء الجزيرة الخضراء، سواء كانوا راجلين أو أصحاب سيارات أو من المسافرين عبر الحافلات، ثم يعود لاستقبالهم في رحلات الإياب.

الاستعدادات لـ «مرحبا 2023»

ولمعرفة حجم العمل الذي ينتظر ميناء طنجة المتوسطي هذه السنة، يكفي الرجوع إلى أرقام سنة 2022، التي شهد موسمها الصيفي عودة عملية «مرحبا» بعد توقف امتد لسنتين فرضته جائحة «كوفيد 19»، حيث استقبل المركب المينائي ما يزيد عن 1,35 مليون مسافر، وأكثر من 342 ألف عربة، وكان الميناء يشهد يوميا تحرك 17 سفينة للرحلات القصيرة والطويلة في المتوسط، مع استقبال 40 ألف شخص و10 آلاف سيارة.

وخلال العملية القادمة، سيستقبل الميناء 13 عبارة للمسافات القصيرة، تربطه بميناء الجزيرة الخضراء، يبلغ إجمالي طاقتها الاستيعابية مجتمعة 45.529 شخصا و12.357 سيارة، بالإضافة إلى 5 سفن للرحلات الطويلة، 4 منها تابعة لشركة واحدة تتولى ربط ميناء طنجة المتوسط بموانئ مارسيليا وسيت في فرنسا وجنوى وتشيفيتافيكيا في إيطاليا وبرشلونة في إسبانيا، بسعة إجمالية تصل إلى 9635 شخص و3212 عربة، أما الشركة الثانية فتربط بين الميناء المغربي وميناء برشلونة الإسباني، وتبلغ سعتها 2541 شخصا و2800 سيارة.

ويمكن للمسافرين التواجد في عدة مواقع بالميناء، منها منطقة ولوج السيارات عبر البوابة رقم 3، حيث يمكن التعامل مع 500 سيارة في الساعة، وهي تتوفر على 7 مكاتب لبيع التذاكر و10 منافذ لتسجيل الوصول دون الحاجة للخروج من السيارة و6 وكالات بنكية ومكتب للمعلومات، بالإضافة إلى العشرات من نقط الشرطة والجمارك وجهازين للسكانير المتحرك، أما منطقة المراقبة الحدودية عبر البوابة 2، ففيها أيضا يمكن إتمام إجراءات 500 سيارة كل ساعة، وتتوفر على 34 نقطة للشرطة و14 للجمارك وجهاز سكانير متحرك ومقصورة للمراقبة وفضاءات مضلّلة وغيرها.

والمحطة الميناءية التي تستقبل المسافرين الراجلين والقادمين عبر الحافلات، تتوفر على 7 مكاتب لبيع التذاكر، و3 قاعات للطعام، و4 وكالات بنكية و4 أجهزة للصرف الآلي، و10 مكاتب للشرطة خاصة بختم الجوازات و8 وحدات لفحص الأمتعة عن طريق السكانير، بالإضافة إلى خلية طبية تعمل على مدار 24 ساعة وسيارة إسعاف ومتجر للتسوق بالإضافة إلى قاعات الصلاة والحمامات وغيرها، في حين أن منطقة ما قبل الإركاب التي تصل طاقتها الاستيعابية لـ3061 سيارة مع 600 موقع إضافي عند توسيعها في فترات الذروة، فتتوفر على 8 أرصفة، وتحتوي على العشرات من المرافق الخاصة بالاستراحة والأكل والصلاة والنظافة والاستعلام والشحن واللعب بالنسبة للأطفال.

تخصيص استثمارات بقيمة 150 مليون درهم لعملية «مرحبا» لسنة 2023

وبخصوص عملية مرحبا 2023، تم تخصيص استثمارات بقيمة 150 مليون درهم، وتم تقسيم الاستعدادات إلى 4 مراحل، الأولى هي الفترة المشار إليها باللون الأخضر، حيث يكون عبور المركبات الخفيفة في حدود 200 مركبة كحد أقصى في الساعة، مع زمن انتظار لا يزيد عن ساعتين، وتتضمن خطة العمل هذه تقوية أسطول السفن من لدن مديرية التجارة البحرية الفاعلين في المجال، وتعميم تقويم التوقعات الخاصة بحركة المرور على مختلف المعنيين، وتجهيز مواقف السيارات والمركبات، وتثبيت هياكل للتظليل المؤقت لمناطق الانتظار، وهي أشغال تتكفل بها السلطات المينائية، ثم تعزيز حضور عناصر الأمن والجمارك والسلطات المحلية والهيئة المينائية ومختلف مقدمي الخدمات.

على الأرصفة البحرية فقد تم حجز موقعين بميناء طنجة المتوسطي 1 للسماح بتوقف السيارات ليلا، وتفعيل المراقبة التلقائية للسفن لتفادي أي احتمال للحوادث، بالإضافة إلى توزيع مواقع الرسو على السفن بطريقة منصفة حيث يتم تخصيص مرسى لكل سفينتين بالتناوب حسب الشركة التي تملكها

أما الفترة الثانية، فهي المشار إليها باللون البرتقالي، حيث تعبر يوميا ما بين 201 و250 عربة، مع زمن انتظار يتراوح ما بين ساعتين و4 ساعات، وتتوسع الاستعدادات هنا لتشمل تعزيز حضور عنصر الشرطة والجمارك بشكل أكبر في مختلف مواقع العبور والمراقبة، وخصوصا البوابة 2 والبوابة 3 ومناطق الإركاب، بما يضمن حدا أدنى من المنافذ لا تقل عن 12 وحدة، إلى جانب الرفع من عدد العاملين بوكالات النقل على مستوى المناطق المعنية

بتدفقات أفراد الجالية، كما سيتم اعتماد منصات إعلامية تشمل الإعلانات الصوتية الموجهة للركاب خلال فترة الانتظار، مع إخطار شركات النقل البحري لبرمجة رحلات إضافية.

والفترة الثالثة هي المشار إليها باللون الأحمر، وتعني الاقتراب من مرحلة الذروة، وهي حين يتم التعامل يوميا مع ما بين 351 و500 عربة، وتتراوح مدة انتظار المسافرين ما بين 4 و8 ساعات، وهي متوقعه خذه السنة بالنسبة للقادمين إلى المغرب ما بين 24 و27 يونيو، وأيام 15 و16 و21 و28 يوليوز، وخلال الأيام الثلاثة الأخيرة من الأسبوعين الأولين لشهر غشت، أما بالنسبة للمغادرين فتُتوقّع انطلاقا من 11 غشت وإلى غاية 10 شتنبر، مع ضغط أكبر خلال منتصف هذه المدة.

وهنا تضاف للإجراءات السابق ذكرها في المرحلتين الأولى والثانية، إجراءات أخرى مثل تفعيل إمكانية تبادل تذاكر السفر بين شركات الملاحة البحرية، وتشغيل إجراء تنظيم السيارات في مناطق الاستراحة والانتظار خارج الميناء، والمداومة في عملية مراقبة وتيرة الوصول بتنسيق مع مؤسسة الطرق السيارة بالمغرب، والتنسيق أيضا مع هيئة ميناء خليج الجزيرة الخضراء لمراقبة تطور الوضع على الضفتين وكذا لتعزيز وسائل المراقبة بنقط الشرطة والجمارك من أجل السماح للسفن بتنظيم العدد الأقصى من الرحلات ذهابا وإيابا بشكل يومي، وتخصيص مسار محدد لولوج الرحلات الليلية، وإتاحة إمكانية تسجيل السيارات في البوابة الثالثة وإدارة عمليات ما قبل الإركاب من طرف عناصر السلطات المينائية.

وفي هذه المرحلة أيضا يتم فتح إجراءات ما قبل الإركاب بشكل حصري لسيارات الركاب، وإنشاء مساحات خاصة لتخزين الشاحنات المخصصة للتصدير، مع تجهيز حافلات من قبل السلطات المينائية في منطقة الاستراحة التابع لمؤسسة محمد الخامس للتضامن، حيث يجري إتمام عمليات التسجيل والحجز وتوزيع تذاكر الركوب بواسطة عناصر الميناء المتوسطي، مع مراقبة صعود الركاب بتنسيق مع شركات الملاحة وتوفير المساعدة والدعم اللازمين للمسافرين، وافتتاح مرافق صحية إضافية ومواقع جديدة للاستراحة.

والفترة الرابعة من خطة عمل ميناء طنجة المتوسط خلال عملية «مرحبا»، هي مرحلة الذروة القصوى المُشار إليها باللون الأسود، حيث يتجاوز عدد السيارات المُتعامَل معها 500 سيارة، وتصل مدة الانتظار إلى 8 ساعات، وهذه الفترة متوقعة سنة 2023 أيام 22 و23 و29 و30 يوليوز بالنسبة للقادمين، وأيام 25 و26 و29 و30 و31 غشت و1 و2 شتنبر بالنسبة للمغادرين.

وفي هذه المرحلة يتم منع سفن المسافرين من شحن أي نوع من البضائع وتوجيهها إلى سفن خاصة معدة لهذا الغرض يتم التصريح بخروجها بين وقت وآخر، مع فتح البوابة الأولى لتجهيز مركبات المسافرين للمغادرة من الميناء المتوسطي على السفن المخصصة للمسافات الطويلة، وإغلاق بوابات دخول الميناء 2 و3 بمجرد وصول نسبة امتلاء الميناء إلى 80 في المائة، ولا تتم إعادة فتحها إلا بالتنسيق مع باقي المناطق عند إخلاء أماكن وقوف السيارات، كل ذلك مع تفعيل خطة إدارة الأزمات والتنسيق مع اللجنة المكلفة لاتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع تطورات وضع.

إجراءات برية وبحرية وخارج الحدود

وللاستعداد لانطلاق عملية مرحبا، شرعت سلطات ميناء طنجة المتوسطي مع مختلف شركائها في العديد من الإجراءات على المستويين البري والبحري، بما يشمل، برًا، دخول مواقع الخدمات الخاصة بمراقبة المسافرين على متن المركبات حيز الخدمة، وتعزيز التشوير وتركيب نظام صوتي تكميلي للميناء، وإطلاق خدمة WIFI لعامة الناس بما يغطي كامل محيط الميناء، بالإضافة إلى تعزيز معدات الموانئ وتوفير الحافلات للراجلين وعربات للأمتعة وكراسي وطاولات، بالإضافة إلى تعزيز النظام الصحي واستقبال تدعيمات من القوات المساعدة والوقاية المدنية.

أما على الأرصفة البحرية فقد تم حجز موقعين بميناء طنجة المتوسطي 1 للسماح بتوقف السيارات ليلا، وتفعيل المراقبة التلقائية للسفن لتفادي أي احتمال للحوادث، بالإضافة إلى توزيع مواقع الرسو على السفن بطريقة منصفة حيث يتم تخصيص مرسى لكل سفينتين بالتناوب حسب الشركة التي تملكها، كما أن السلطات المينائية تدخل على الخط لإدارة عملية تبادل التذاكر خلال مرحلة العودة ما بين 22 غشت وفاتح شتنبر، وتساعد أيضا على إتمام تدقيق بيانات الركاب داخل الحافلات وإعطائهم المعلومات والتوجيهات الضرورية. وخلال هذه الفترة يتم تفعيل آلية التنسيق مع سلطات ميناء الجزيرة الخضراء، بما يشمل تحديد زمن تفريغ السفن في الميناء الإسباني في ساعة ونصف، وتحديد مدة تحميل السفن بميناء طنجة المتوسطي في المدة نفسها، مع وضع جدولة خاصة للسفن القادمة من إسبانيا وتحديد وتيرة الإقلاع في سفينة على رأس كل ساعة من الميناء المغربي، بالإضافة إلى الرفع من حضور الشرطة في ميناء الجزيرة الخضراء عبر 13 مركزا بدل 8، والتقييد المتبادل لعملية شحن البضائع في الاتجاهين.

إنها أكبر عملية للعبور في العالم، والأرقام تؤكد ذلك، فعدد العابرين سنة 2022 هو 3 ملايين و81 ألفا، حسب أرقام مؤسسة محمد الخامس للتضامن

ولتفادي أي مفاجآت أو حوادث خلال هذه الفترة، يتم تفعيل مجموعة من البروتوكولات الخاصة بالحالات الطارئة، ففي حال ما تم رصد مسافر مريض أو يشكل خطرا على الصحة، يتم تشخيصه من طرف الوحدة الطبية لمؤسسة محمد الخامس للتضامن، ويحظى بمعاملة تفضيلية تتيح للمريض العبور من ممر خاص يقوده باتجاه نقاط مراقبة الشرطة أو الجمارك، وإذا كان على متن سيارة يوضع عليها ملصق خاص يشير لوضعه الاستثنائي يشير إلى أن الأمر يتعلق بحالة طبية طارئة، كما يتوفر الميناء على إجراءات خاصة في حال رفض إركاب النساء الحوامل بحيث يحظين بمعاملة خاصة ويتم إلغاء جميع الإجراءات وإعادة التذكرة لها.

ويتوفر الميناء على بروتوكولات أخرى تتعلق بكل المفاجآت المحتملة، مثل سوء الأحوال الجوية التي تؤثر على وتيرة الرحلات البحرية، حيث يسمح للراكبين بتغيير مواعيد رحلاتهم دون تكاليف إضافية أو استرداد قيمتها بالكامل مع تمكينهم من شراء تذكرة جديدة، ثم توجد إجراءات الركاب المتأخرين، والذين يُمكنون من تغيير مواعيد رحلاتهم باستبدال التذكرة الملغاة بأخرى جديدة دون تكلفة إضافية، وهو الإجراء المتبع أيضا في حال وقوع عطب في سيارة أحد المسافرين.

وتشمل خارطة الطريق الخاصة بعملية مرحبا خطة لتدبير الأزمات، خصوصا المرتبطة بفترة الذروة المصحوبة بطول ساعات الانتظار، ولهذا الغرض أعدت السلطات المينائية نظاما خاصة لتلبية احتياجات المسافرين عند تجاوز مدة الانتظار 3 ساعات، تتضمن توفير 6 مساحات تخزين مبردة حجمها الإجمالي 360 متر مكعب، و60 عنصرا يتولون عمليات التوزيع مع 6 سيارات، خلال فترة عمل تمتد من 7 صباحا إلى الواحدة بعد منتصف الليل. وتوفر هذه الخطة مخزونا آمنا من الأطعمة وقنينات المياه المعدنية يتم تحديثها كل 24 ساعة، بما يضمن وجود 100 ألف قنينة من المياه و30 ألف وحدة من الخبز، و10 آلاف عبوة من البسكويت و10 آلاف عبوة عصير، والتي يتم توزيعها على 5 نقط ثابتة في جميع مناطق استقبال الركاب، كما يتم دعم كل المناطق المرتبطة بحركة المرور بوحدتين متنقلتين للتخزين والتبريد بسعة 120 متر مكعب.

استثمارات للتحديث والتطوير

ومن بين الاستثمارات المخصصة لعملية مرحبا 2023، تلك التي تهم نظام مراقبة الحدود، التي كلفت غلافا ماليا بقيمة 26,55 مليون درهم، من أجل اقتناء جهاز سكانير متحرك جديد، ورفع قدرة عمليات الفحص بواسطة المسح الضوئي إلى 7 عربات عبر البوابة 3، مع شراء 20 كلبا للمراقبة، وتحديث وتركيب أجهزة OCR الضوئية لقراءة الحروف الخاص بالمراقبة الجمركية على البوابتين 2 و3، ورفع قوة التيار الكهربائي بالبوابة 3.

أما في المنطقة الخاصة بدخول الراجلين والمسافرين عبر الحافلات، فتم تعزيزها بأجهزة فحص جديدة للأمتعة، بالإضافة إلى تعزيز المراقبة بالكاميرات في منطقة ميناء طنجة المتوسط للمسافرين، مع تهيئة واقتناء المعدات الخاصة بالمراقبة والتنسيق بمحطة الركاب.

وبخصوص الخدمات الخاصة بالركاب فكلفت استثمارا بقيمة 14,08 مليون درهم، شملت فضاءات الاستراحة وأماكن الطعام، والفضاءات الصحية والحمامات وأماكن الصلاة، كما تضمنت إنشاء محطة لشحن السيارات الكهربائية وأماكن الركن المظللة، بالإضافة إلى مواقع للراحة والاسترخاء وتوفير حاويات للتخزين والتبريد وشاحنات لبيع المأكولات وغيرها.

أما في مجال الإعلام والتواصل فجرى تخصيص 36 مليون درهم لتجويد خلية المعلومات وإذاعة طنجة المتوسط، مع تقوية النظام الصوتي، وتحسين نظام عمل شاشات بث الرسائل، وتركيب جهاز جديد، عبارة عن شاشة عرض ديناميكية لتدبير مسارات الدخول عبر البوابة 2، وتقوية نظام الإشارات في المحطة المينائية وميناء الركاب، كما يتوفر الميناء حاليا على مكتبين للمعلومات والمرافقة وخدمات الإرشاد عبر الهاتف، إلى جانب وجود موقع إلكتروني خاصة بميناء المسافرين، باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، إلى جانب خدمات الإنترنت الرسائل النصية المجانية ورسائل البريد الإلكتروني المرتبطة بعناوين أكثر من 100 ألف شخص و500 جمعية تمثل الجالية المغربية المقيمة في الخارج.

وليد اشديرة للصحيفة: عائلتي ربتني على تعاليم الدين وحب الوطن.. وأعد المغاربة بتسجيل الأهداف مستقبلا

حاورته بمدينة باري أمال الصبهاني

من لاعب مغمور إلى نجم وهداف لفريق «باري» الإيطالي. شارك رفقة المنتخب المغربي في نهائيات كأس العالم بقطر2022 وكان من بين اللاعبين الذين قلدهم الملك محمد السادس وسام العرش من درجة ضابط نظير النتائج التي حققها «أسود الأطلس» في المونديال باحتلاله الصف الرابع ضمن كبارة المنتخبات العالمية. يشق طريقه بقوة إصرار عجيبة، ويشتغل لتطوير مهاراته وقدرته على صناعة الأهداف والتألق في الملاعب الأوروبية. يطمح لأن ينال المسار الاحترافي لزميله في المنتخب حكيم زياش، وأشرف حكيمي، ويعد المغاربة بتسجيل الأهداف وإسعاد الجمهور كما فعل زملاؤه في كأس العالم.

إنه اللاعب الدولي المغربي ونجم فريق «باري» الإيطالي وليد اشديرة الذي التقته «الصحيفة» بأروقة ملعب «سان نيكولا» بمدينة «باري»، وأجرت معه هذا الحوار الذي يروي فيه ما طموحه الرياضي، ومساره مع المنتخب المغربي في كأس العالم، وأهدافه المستقبلية، ورسائله إلى الجمهور المغربي.

• وليد، نبدأ الحديث من الإنجاز التاريخي الذي عاشه كل المغاربة بالتأهل لنصف نهائي كأس العالم في قطر2022.. كيف عشت هذه التجربة بشكل شخصي؟

إحساس رائع. إنجاز يشبه الحلم الجميل. فرحة وفخر وترابط بين المنتخب الوطني والشعب المغربي. بالنسبة لي كانت التجربة الأهم في مشواري الكروي لحد الآن، واعتبر أنه قد حالفني الكثير من الحظ لأكون بين اللاعبين الذين اختارهم المدرب وليد الركراركي ليكونوا في تشكيلة هذا الفريق الذي سَيُخلّد في أذهان المغاربة. تعلمت الكثير واكتسبت خبرة واسعة في هذه البطولة العالمية، عشت تجربة الضغط العالي وتذوقت طعم الفرح الكبير. إنه شعور لا يصدق.

• يبدو أن موسمك الكروي الحالي مميز جدا. فقد وصلت مع المنتخب المغربي إلى نصف نهائي كأس العالم بقطر كما يحقق فريقك موسما مميزا، فهل تعتبر نفسك في القمّة؟

أنا أعتبر نفسي في بدايات الاحتراف، وسواء الموسم المميز الذي أقدمه مع «باري» بالدوري الإيطالي، أو ما وصلت إليه مع «إخوتي» في المنتخب هو بداية الطريق فقط. مازال أمامي الكثير لتقديمه ورسم شخصية رياضية مميزة. أريد رفع العلم المغربي في محافل دولية أكثر وأطمح للتتويج بالألقاب وجعل إنجازاتي فخر لعائلتي ولكل المغاربة.

• هل كنت تتوقع أن يُوجّه لك مدرب المنتخب المغربي وليد الركراكي الدعوة للمشاركة في كأس العالم 2022 بقطر؟

كان لدي الثقة في شخصه كمدرب بأنه سيختار من يقدمون أداء جيدا رفقة أنديتهم، وأنا كنت بين هؤلاء المتألقين بداية الموسم. علمت أنه طرح اسمي في لائحة الخمسين لاعب المقدمة للاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا»، ومع ذلك كان لدي بعض الشك أنه قد يسقطني من اللائحة النهائية. جلست أمام التلفاز لحظة اعلان التشكيلة التي ستغادر معه إلى قطر، عند سماع اسمي شعرت بفرحة عارمة وأنا ممتن للثقة التي منحها لي.

• في نظرك، ووفق ما عشته في مونديال قطر 2022.. ماهي الخلطة السحرية التي قادت المنتخب المغربي للوصول إلى المربع الذهبي ضمن كبارة العالم في كرة القدم؟

كما قلت لك في السابق، نحن داخل المنتخب إخوة، والإحساس يجعلك تشعر أن الفريق ككل بلاعبيه وطاقمه التقنية هم عبارة عن عائلة متماسكة. اشتغلنا على نفس الهدف، ونفس الطموح، وبنفس القوة، وكانت هذه الخلطة هي السر المبهر في إنجازنا بمونديال قطر. كما أن المدرب وليد الركراكي زرع في المجموعة أجواء التلاحم، وكان يغرس فينا أن النتائج التي كانت تحقق هي نتاج عمل جماعي، وكل عنصر حتى ولم يشارك في المباريات بشكل أساسي هو عنصر فعّال داخل المجموعة من خلال تقديم الدعم المعنوي للاعبين، الذين كانوا يقدموا مردودا كبيرا على رقعة الملعب.

• بعد الوصول إلى مرحلة بات فيها «أسود الأطلس» محط اهتمام عالمي، هل بدأت تظهر ملامح «التدافع» بين اللاعبين، حول من يلعب أساسيا ومن يجلس في الاحتياط، وأقصد بالتحديد في مركز الهجوم بينك وبين حمد الله والنصيري؟

أبدا. كانت لدينا القناعة التامة بأن اختيارات المدرب في محلها، وتحديد من سيلعبون أساسيين في المباراة راجع لرؤية المدرب فيمن سيكون حاسما وسيقدم اللمسة المطلوبة في المباراة. الأهم كان بالنسبة للمجموعة هو الفوز والتأهل، وبالنسبة لي كنت مستمتع برؤية زملائي يقدمون ذاك المجهود وتلك القتالية التي كانت تبهر من يتابع المنتخب في كأس العالم بقطر، وكنت بدوري أنتظر فرصتي للدخول وتقديم الإضافة. ربما لم يحالفني الحظ للتسجيل في المباريات التي لعبتها في كأس العالم، لكن كما قلت سابقا نحن عائلة، وكل واحد فينا كان يكمل الآخر، وذاك التلاحم الذي كان بيننا خارج الملعب وداخله من منحنا تلك النتائج المبهرة التي حصلنا عليها في مونديال قطر.

نجاز يشبه الحلم الجميل. فرحة وفخر وترابط بين المنتخب الوطني والشعب المغربي. بالنسبة لي كانت التجربة الأهم في مشواري الكروي لحد الآن، واعتبر أنه قد حالفني الكثير من الحظ لأكون بين اللاعبين الذين اختارهم المدرب وليد الر ار ي ليكونوا في تشكيلة هذا الفريق الذي سَيُخلّد في أذهان المغاربة

• كان مدرب المنتخب المغربي يعتمد بشكل أساسي على المهاجم يوسف النصيري في الهجوم.. هل كان يعني ذلك أنه الأكثر فاعلية أمام المرمى بين المهاجمين؟

هو لاعب كبير، وإنسان موهوب جدا، ومثابر ولديه خصائص المهاجم الصريح، وأعتقد أنه لم يُخيّب ظن المدرب فيه، وأكد أنه في محل الثقة الكبيرة التي منحت له ليقود هجوم المنتخب في مباريات مهمة بكأس العالم بقطر 2022.

• من يلهمك من بين زملائك اللاعبين وتريد أن تصل إلى مستواه؟

الكثير من زملائي اللاعبين لديهم تجارب مُلهمة، وأنا أحاول التعلم من خلال تتبع مسارهم والسير على خطاهم للوصول إلى مستوى احترافي كبير. أتمنى أن أتمكن يوما من الوصول إلى ما حققه حكيم زياش، أو في مردود أشرف حكيمي واللعب لأندية كبيرة تنافس على بطولات قارية مثلهما.

• لو عدنا إلى كأس العالم بقطر.. حاول أن تقرب قراء الصحيفة من بعض الكواليس وحدثنا عن أي مباراة عشتم فيها أقصى درجات النشوة بالفوز؟

أعتقد أن فرحة التأهل إلى الدور الثاني، وتخطي المجموعة الصعبة التي كانت تضم منتخبات قوية مثل كرواتيا بلجيكا وكندا، كان أمرا لا يصدق. فلم يكن يرشحنا الكثيرون لعبور دور المجموعات بحكم قيمة المنتخبات التي تتواجد معنا، فما بالك بتصدرنا المجموعة وعن جدارة مستحقة، بانتصارين رائعين على بلجيكا وكندا، وتعادل منصف أمام كرواتيا.

فعليا، كانت الإعلام الدولي يعتقد أننا منتخب جئنا لنكتفي بشرف المشاركة في كأس العالم، ومع توالي المباريات بتنا المنتخب «الحالم» الذي يصنع التحدي الكبير أمام منتخبات كبيرة في عالم كرة القدم.

كنا فعليا منتخبا قويا، صنع مجده بعرق لاعبيه وحنكة مدرب شاب عاشق للتحدي، وجمهور ساحر يدفعك لرفع التحدي عاليا. إنه حلم جميل كان يتحقق في ملاعب قطر وأنا فخور جدا به، وبما قدمه زملائي.

• هل كانت هناك لحظات صعبة في مسار المنتخب المونديالي؟

بالنسبة لي، وأيضا لكثيرين من الجمهور المغربي تحديدا، كانت هي ضربات الترجيح أمام إسبانيا. لعبنا مباراة في ضغط عال جدا، ووصلنا إلى الأشواط الإضافية. كان التحدي هو الحفاظ على التركيز حتى الدقائق الأخيرة. عشنا لحظات صعبة من الترقب والتوتر، لكن الله بارك عملنا والجهد الذي بذلناه وفزنا في تلك المواجهة التاريخية، بضربات الجزاء التي كانت حاسمة وتألق فيها الحارس ياسين بونو بشكل ملفت.

• كيف عشت احساس الاستقبال الكبير من قبل الجمهور في العاصمة المغربية الرباط، ثم التكريم الذي خصّه الملك محمد السادس لبعثة المنتخب في القصر الملكي؟

لم أكن أتوقع أبدا هذا الكم من الجماهير المغربية التي خرجت لتحيينا، احساس بالفخر والامتنان لهذا الشعب العظيم الذي استحق كل ما قدمناه من أجلهم.

التوشيح من قبل الملك محمد السادس كان شرفا كبيرا لي ولعائلتي التي تواجدت بالقصر الملكي، وحضيت بهذا التقدير، كما أنها لحظة اعتزاز لنا بالوطن وبمغربيتنا التي نعتز بها.

• خلال الدقائق التي أقحمك فيها وليد الركراكي، لم تهتدي للتسجيل خصوصا في مباراة إسبانيا الصعبة.. كيف تعاملت مع الانتقادات التي طالتك من طرف الجمهور على مواقع التواصل الاجتماعي؟

في الحقيقة أنا لا أفتح الباب لقراءة الرسائل عبر مواقع التواصل الإجتماعي، المفتاح الأول صوب الاحتراف هو العمل دون الاكتراث للانتقادات الغير البناءة، نحن في عالم كرة القدم نعي جيدا عقلية المشجعين حين تسجل بمجدونك وأنت الأفضل وعندما تفشل توجه لك الشتائم، لكن أنا أرى نفسي أتطور بشكل تدريجي وأعد الجماهير المغربية أنه سأسجل أهدافا كثيرة وسأدخل للبيوت فرحة مضاهية لي ماعاشوه معنا في كأس العالم بقطر 2022، «جاي الخير من هنا القدام إنشاء الله».

• عكس المنتخب، في ناديك «باري» تسجل بغزارة وتنافس على صدارة هداف الدرجة الثانية من الدوري الإيطالي؟

نعم، ربما أنا معتاد أكثر على الأجواء داخل فريقي، وأشعر بالاستثناس الذي يمنحني الثقة للتسجيل، لهذا أقدم مردودًا جيدا، واعتقد أن استمراري بهذا الشكل سينعكس ايجابا على مشاركاتي مستقبلا مع المنتخب الوطني.

• 27 هدفا لحد الآن ولم ينته موسمك بعد مع «باري»، هل تتوقع أن تحصد لقب الهداف؟ وما أجمل أهدافك هذا الموسم؟

مازالت لدينا مباريات، وكل شيء ممكن، لكن كما قلت سابقا لا أحب التركيز على أرقامي الشخصية، بل أطمح إلى المضي بالفريق إلى الأفضل، وهدفنا الأكبر هو الصعود للدرجة الأولى، ونحن قاب قوسين من تحقيق ذلك.

الهدف الأفضل هذا الموسم هو عندما سجلت هاتريك في مرمى جانلويجي بوفون، الجميع يعلم من هو هذا الحارس العملاق وأسطورة كرة القدم الإيطالية، هز شباكه ثلاث مرات في ذات المقابلة بالنسبة لي إنجاز كبير ولحظة مهمة في مساري الرياضي.

• هل بتحقيق الصعود للدرجة الأولى ستصبح «أسطورة النادي»؟

عشت مع باري مسارا تصاعديا مهما، قبل عام كنا في الدرجة الثالثة ونجحنا في تحقيق الصعود للدرجة الثانية، ونحن نناقس على مقعد في «سيري A» إنه حلم. سكان مدينة باري طيبون ويقدمون لي الحب والدعم الكبير وأنا أحمل على عاتقي مساعدتهم للصعود إلى الدرجة الأولى، وكما قلت سابقا، الأمر أكبر من التركيز على النجاح الشخصي، بل هو نوع من الامتنان والالتزام مع الجماهير التي تضع كامل ثقتها في كمهاجم.

• لعبت مباريات مهمة وسجلت أهدافا حاسمة في شهر رمضان، ألم يؤثر الصيام على أداءك؟

أبدا. الأمور الدينية بالنسبة لي ثابتة وتأتي في مقدمة أي شيء في هذه الحياة. وبالعكس قدمت مردودا جد إيجابي خلال شهر رمضان، أشعر بطاقة واندفاع كبيرين، وكان الاتفاق مع المدرب والطاقم الطبي أن ألعب بشكل أساسي على أن يتم استبدالي في الشوط الثاني لتفادي الاصابات، والنتائج كانت ممتازة.

• تشبتك بكل ما هو ديني يعود للتربية في بيت العائلة بالرغم من أنك قد ولدت في إيطاليا؟

بالتأكيد، أنا ولدت وعشت كل حياتي في إيطاليا، لكن داخل منزلنا كان عبارة عن مجتمع مغربي مصغر فيه كل القيم الدينية والعادات والتقاليد المغربية، والتفاصيل الدقيقة التي تربطنا بوطننا، كما أنه مع العائلة نتحدث فقط العربية «الدارجة المغربية».

• من أي مدينة في المغرب تنحدر أصولك؟ وهل تواصل زيارة العائلة باستمرار؟

نحن من مدينة بني ملال، واعتز بهذا الانتماء، عندما كنت طفلا كنا نتردد سنويا لزيارة الجد والجدة وقضاء العطل برفقتهما، لكن بعد وفاة كلاهما باتت زيارتنا إلى هناك تتراجع زيارتنا باستمرار إلى مسقط العائلة، ومع ذلك، وبالرغم قصر فترة الراحة التي تمنحها لنا الأندية أواظب على القدوم للمغرب وقضاء الوقت معا لأصدقاء في مراكش.

• هل تتابع الأندية الوطنية، ومن تشجع؟

«يضحك».. لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال. ربما اختيار فريق معين سيغضب فئة من الجماهير المغربية، وفي الحقيقة لست متابع جيد للبطولة الوطنية، ربما لأنه لا أملك الوقت لكن أشاهد بالتأكيد مباريات الوداد والرجاء.

• هل من الممكن تلعب في يوم من الأيام بأحد الأندية المغربية؟

يضحك. كل شيء ممكن لما لا.

• في هذه الحالة ستختار اللعب للوداد أم الرجاء؟

لكلاهما

• لو لم تتلق دعوة الانضمام للمنتخب المغربي، وجاءك استدعاء من الاتحاد الإيطالي، هل كنت ستوافق؟

أبدا. أنا لطالما انتظرت أن تلتفت إلي الجامعة، وتوجه لي دعوة حمل قميص المنتخب الوطني. منذ كنت صغيرا وأنا أشعر أن هذا انتمائي وأريد حمل ألوان العلم الأحمر والأخضر.

• في نهاية حديثنا لو لم تكن لاعب كرة قدم، ماذا ستكون مهنتك؟

على الأغلب كنت سأستمر في الدراسة للحصول على شهادة جامعية، وكنت سأعمل في مجال التسيير الرياضي.

مسار اللاعب
وليد شديرة

من مواليد 22 يناير 1998، ببلدة لوريتو التابعة لمقاطعة ساليرنو، في منطقة كامبانيا جنوب إيطاليا. يحمل وليد اشديرة الجنسية الإيطالية والمغربية.

قضى اللاعب أربع سنوات في الأقسام الدنيا من الدوري الإيطالي، وبتاريخ 10 يوليو 2019، وقع أول عقد إحترافي له مع نادي «بارما» لمدة 3 سنوات الذي أعاره إلى نادي «أريستو» في الدرجة الثالثة. تدرج اللاعب في العديد من الأندية قبل أن ينضم شديرة إلى فريق «باري» على سبيل الإعارة، الذي جعل الصفقة دائمة في 30 يونيو 2022، حيث وقع اللاعب عقدًا حتى يونيو 2025 مع الفريق الإيطالي ليصبح أحد نجومه. يشغل اللاعب مركز المهاجم، وحصيلته (إلى حدود إجراء الحوار) 27 هدفا مع فريقه «باري» الإيطالي.

تم استدعاء وليد اشديرة لأول مرة إلى المنتخب المغربي في المباراتين الوديتين ضد تشيلي وبارَاغواي في شهر سبتمبر سنة 2022 وكان أول ظهور له كبديل في الشوط الثاني من مباراة المنتخب ضد تشيلي. اختاره المدرب وليد الركراكي ضمن قائمة اللاعبين الذين شاركوا في كأس العالم بقطر 2022 ونال مع «أسود الأطلس» المركز الرابع في المونديال. قلد الملك محمد السادس وليد اشديرة وسام العرش من درجة ضابط رفقة بعثة المنتخب المغربي بعد النتائج التي حققوها في كأس العالم بقطر2022.

بشير الراشدي، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها لـ»الصحيفة»:

وضع الفساد في المغرب مُقلق للغاية.. ويجب أن نؤسس لثقافة الاستقالة من المناصب عند المتابعة القضائية

حوار – خولة اجعيفري

يُواصل المغرب تراجعه في مؤشرات مدركات الفساد طيلة العقدين الماضيين، وتذيُّله المراتب المتأخرة عالميا دونما إحراز أي تقدم في هذا المجال، بإقرار رسمي وغير رسمي، على الرغم من كل المجهودات المبذولة في هذا الإطار التي قادتها مؤسسات الدولة لإطلاق ما أسمتها المرحلة الجديدة في مكافحة الفساد القائمة على مبدإ سيادة القانون، الذي يجعل من الشفافية والحكامة قواعد لا غنى عنها لتلبية الانتظارات المشروعة للمواطنين في إطار النموذج التنموي الجديد.

وفي هذا الحوار مع جريدة «الصحيفة»، يسلط محمد بشير الراشدي، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الضوء على ما تحقق وما لم يتحقق وسُبل إدراكه في ورش مُكافحة الفساد في المملكة، إلى جانب مدى استجابة الحكومة لتوصيات هذه الهيئة الدستورية الجديدة ذات الصلاحيات الواسعة والمتقاطعة من سلطات أخرى، وذلك بعد ستة أشهر على دخول قانونها حيّز التنفيذ ومباشرتها رسميا عملها غير المسبوق في المغرب، عقب تعيين أعضائها.

وتطرّق الراشدي في هذا الحوار المطول، لأول مرة، لموضوع تعويضات أعضاء الهيئة التي وصفت بـ»السمينة»وأثارت الكثير من الجدل، كما تحدث عن تنزيل مبدإ ربط المسؤولية بالمحاسبة ومتابعة المسؤولين في قضايا مرتبطة بالفساد والتي عادت إلى واجهة النقاش من جديد، داعيا إلى ضرورة التطبيع مع ثقافة «التنحي عن مناصب المسؤولية».

بشير الراشدي
رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

• مضت ستّة أشهر على خروج الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من المرحلة الانتقالية ودخولها حيّز التنفيذ، ما هي المهام التي باشرتها خلال هذه الفترة؟

الهيئة خلال الفترة الانتقالية، اشتغلت على تهييئ أسس الانتقال إلى حقبة جديدة في مكافحة الفساد، وبعد دخول القانون 46.11 حيّز التنفيذ، سهرت الهيئة على تثمين هذا العمل من خلال الاشتغال على أزيد من 34 موضوعا أصدرت تقاريربخصوصها؛ سواء في إطار التقارير السنوية أو التقارير الموضوعاتية الخاصة. في هذه المواضيع التي عالجتها الهيئة يوجد ما يُناهز 1000 توصية، وإن كان العدد ليس المُهم، ولكن فقط من أجل إعطاء نظرة على أهمية العمل التهييئي قبيل تبني رؤية كاملة، لأن هذه المواضيع لا تعد مشتتة وإنما منبثقة عن رؤية واضحة ومهيكلة من خلال محاور استراتيجية واضحة وركائز الانتقال في إطار التوجهات الاستراتيجية.

> وضع الفساد في المغرب غير مرضي، وتوجد مجموعة من الانجازات التي من الممكن تثمينها وجعلها أبعد لتحقيق نتائج ذات أثر، كما توجد قناعة أنه إذا سرنا في اتجاه التكامل المؤسساتي والانخراط الجماعي في مسؤوليات مركبة ومفصلية، وكل سلطة ومؤسسة تتحمل مسؤوليتها في إطار المسؤوليات المركبة سنتمكن من بلوغ نتائج ملموسة..

ومن بعد دخول الهيئة حيز التنفيذ، تَم أولا عرض ما أُنجز على الأعضاء لننتقل من مرحلة أن يكون الرئيس هو المسؤول عن هذا التوجه في الانتاجات والبناء، إلى مرحلة تُصبح الهيئة، بصفتها الدستورية، الحاملة لهذه المسؤوليات المتعددة، وقد استكملنا هيكلة الهيئة من خلال المجلس وأيضا من خلال إحداث لجن، أولها اللجنة التنفيذية التي يُنص عليها القانون الداخلي والتي أُنيطت إليها مسؤولية مواكبة الرئيس من خلال تحمل الصلاحيات المباشرة التي يكفلها القانون في مجال البث في مآل البحث والتحري، وهذه صلاحية أصلية للجنة إضافة إلى صلاحيات تنظيمية، إذ يُمكن للرئيس التفويض لنائبه أو للجنة القيام بمساعدته، كما أكملنا الهيكلة من خلال إحداث هذه اللجان وأنهينا المصادقة على النصوص التنظيمية في النظام الداخلي والأساسي وكذلك دليل المساطر، خاصة بالنسبة لجهاز المأمورين والبحث والتحري، ودخلنا كهيئة، في مرحلة تطوير القدرات على اعتبار أن الهيئة لديها مهام جد مختلفة ومتعددة وبها نوع من الثقل في العمل، وبالتالي استقطبنا كفاءات مهمة لمواكبة الهيئة في هذه المهام.

وفضلا عمّا سبق، وضعنا أيضا البرامج التكوينية لإدماج هذه الكفاءات، لأننا في مجال خاص يمكن أن تتوفر فيه الكفاءات، لكن تملك معضلة الفساد وتمظهراتها وتشعباتها وكيفية مواجهتها تستدعي أن يكون التكوين المستمر قاعدة أساسية، وبالتالي انطلقنا في هذا الاتجاه، وهذا كله يصب في أن نصل إلى الأهداف المرحلية التي من بينها وضع توجهات استراتيجية لسياسة الدولة وآليات تنزيلها، والتي لا تعني فقط الهيئة ولكن جميع السلطات ومؤسسات الدولة المعنية بهذا المجال بكيفية واسعة. واليوم، دخلنا مرحلة النقاش مع السلطات والهيئات المعنية من أجل إغناء هذه التوجهات التي اقترحتها الهيئة، في أفق أن نمر إلى تنزيل استراتيجية من الجيل الجديد تصبو تقوية المضمون والكيفية.

• تحدّثتم عن إحداث جهاز المأمورين المُحدث، ما المقصود به بالضبط وما هودوره؟

في إطار المرحلة الجديدة التي تحدّثتُ عنها، نعمل على تهييئ هذا الجهاز ليقوم بمهام تلقي الشكايات والتبليغات ومعالجتها وكذلك المعلومات التي من الممكن أن تصل إلى علم الهيئة عبر أي قناة من قنوات التواصل والتي من الممكن أن تأخذ الهيئة بخصوصها قرار التصدي التلقائي، لهذا وضعنا النواة الأولى لجهاز المأمورين الذي يضم كفاءات عالية جدا من سلطات ومؤسسات تقوم بمهام من هذا النوع على غرار المجلس الأعلى للحسابات والجمارك وضباط الشرطة القضائية ومراقبة التراب الوطني وغيره.

• في هذه الحالة، ما هي مصادر التبليغ عن قضايا الفساد التي ستعتمدها اللجنة أو يستند إليها جهاز المأمورين الذي تحدثت عنه في تلقي المعلومات؟

لا يوجد في الحقيقة مصادر مُحددة، فهي منفتحة على جميع القنوات. وفعلا كل مواطن وكل فاعل في المجتمع المدني أو القطاع الخاص أو موظف أو مسؤول وغيره، الجميع يُمكنه تقديم تبليغات لدى الهيئة لمعالجتها من خلال قراءة تمهيدية للتحقق من أنها ضمن مجال تدخل الهيئة ونطاق عملها، وثانيا استيفائها للشروط الشكلية التي وضعها القانون والتي سنتواصل بخصوصها ليكون الوضوح، وهي عموما شروط عادية يمكن اختصارها في أنها إذا كانت شكاية أو تبليغ يجب أن يقدم المُبلِّغ هويته وهوية المُبلَّغ عنه والأفعال المعنية والقرائن التي تعطي مستوى أنه توجد أفعال فساد بالفعل، مع العلم أن القانون لا يُعطينا فقط الإمكانية ولكن المسؤولية وواجب إخفاء الهوية إذا طلب المشتكي أو المبلغ، وهذه ضمانة تُمكن من انخراط المواطنين في هذا الاتجاه.

• لكن، هل نحوز فعليا اليوم آلية لحماية المبلّغين من الانتقام الكيدي، وهنا نتحدث بالأساس عن الموظفين، إذ توجد أمثلة كثيرة لـ»ضحايا» التبليغ عن الفساد؟

صحيح، بلادنا يجب أن تتقدم في ما يتعلّق بالحماية الشاملة التي تتعلق بجميع جوانب حماية المبلّغين عن الفساد من الانتقامات، وفي انتظار أن يأخذ المشرّع بادرة تثبيت حماية أقوى مما هي عليه الآن، الحماية المتوفرة اليوم لدى الهيئة هي إخفاء هوية المبلغ والحفاظ على المبلغين، لتبقى هي فقط؛ باعتبارها مؤسسة دستورية، في الواجهة كإطار للبحث والتحري،أما بخصوص الموظفين أو لنقل جميع المسؤولين، سواء كانوا في القطاع العام أو الخاص، لا تبقى لديهم إلزامية السر المهني، وبالتالي يستحيل مواجهتهم بتهمة إفشاء السر عند تقدمهم بالتبليغ عن طريق الهيئة، وهذه مسألة إيجابية جدا ومُشجعة على التبليغ عن الفساد.

وأود أن أضيف أن الهيئة تمتلك أيضا صلاحيات طلب معلومات من جميع الإدارات والمؤسسات العمومية أو الخاصة، التي تُفيدها في البحث والتحري في ملفات الفساد، كما أنه وفي حالة عدم التجاوب مع طلبات المعلومات الخاصة بالهيئة فالقانون يعتبرها عرقلة لعمل المؤسسة الدستورية، ويُعاقب على الأمر بغرامات مالية تصل إلى 100 ألف درهم، ويُمكن أن تتحول إلى متابعة جنائية، سيّما إذا أُثبت أن هذه العرقلة تسير في اتّجاه التستر على فعل من أفعال الفساد، وهذه كلها ضمانات تُوفرها الهيئة وتتماشى والانتظارات القوية لدى الرأي العام الوطني، فالهيئة تشتغل على تقوية القدرات وتجميع الوسائل التي تُمكنها من القيام بمسؤوليتها في أحسن الظروف، لأن مصداقيتها أن تقوم بهذه المهام بكيفية ترتكز على أسس قوية تكون فيها ضمانات المعنيين بهذه الشكاوى والتبليغات وبالتالي حقوقهم مضمونة، ولا يمكن التشهير بهم أو المساس بقرينة البراءة التي ينص عليها الدستور المغربي كحق سام، ويجب علينا كمؤسسات الدولة الحفاظ عليها،وطبعا، بالمقابل، يجب محاربة الإفلات من العقاب.

قد نواجه نوعا من نفاذ الصبر لدى المواطنين الذين يرون أن النتائج ليست مباشرة وهذه مسألة طبيعية،ولكن الأمر يتطلب قليلا من الوقت، وهذا نعيه جيدا كهيئة وعبّرنا عنه في تقاريرنا، وبالتالي نؤكد أن عامل الوقت مهم جدا، ومن شأنه إعادة الثقة في مؤسسات الدولة في مجال مكافحة الفساد، والمسؤولية تتطلب أن نبني هذا الهدف على أسس متينة.

• مثلا أنا باعتباري مُبلّغا عن شبهة فساد، وطالبت الهيئة بإخفاء هويتي.. إلى أي مدى ستبقى مخفية؟ وهل ذلك ممكن أيضا حتّى أمام القضاء؟

في أول مرحلة، عندما يتقدم مُبلغ لدى الهيئة يتم إخفاء الهوية وإعطاء هوية مستعارة. وفي مسلسل البحث ككل، المأمورون المكلفون بتلقي الشكايات والتبليغات والرئيس وحدهم المُخوّل لهم كخلية الإطلاع على هوية المُبلِّغ، فيما تبقى سرية بالنسبة حتى لباقي الأعضاء، بمن فيهم المأمورين المكلفين بالبحث والتحري؛ فهم نفسهم لا تكون لديهم أية فكرة عن هوية هذا المُبلِّغ الحقيقية بل نعتمد هوية مستعارة.

عندما يكون تبليغ في غالب الأحيان لا تكون حاجة للتعرف على الشخص المبلّغ، لأن ما يهم هو الأفعال، والشخص يكون قناةً لتزويد الهيئة بالمعلومات ولن يكون في الواجهة، وعندما نصل لمرحلة القضاء، الهيئة مطالبة بإحالة محضر خاص للهوية وتُطالب النيابة العامة بنفسها باستمرار إخفاء الهوية وحماية المُبلِّغ، وهذا يعني أنه توجد فعلا حماية قانونية.

• ما هو تقييمكم اليوم لوضعية الفساد في المغرب؟ وأي دور يُمكن أن تلعبه الهيئة في تقويض هذه الظاهرة في ظل تراجع المغرب على مستوى مؤشر الفساد العالمي؟

نتحدّث كثيرا عن المحاربة والزجر، وهما أمران مهمان، لكن إذا اكتفينا بهما لا يُمكن حل معضلة الفساد لأن الوضع معقّد وتفشيه كبير، وطبعا هو ليس بمعزل في بعض الحالات، بل أخذ حجما كبيرا، وبلادنا مُطالبة بمواجهته وفق كيفيات متعددة. هنا أريد الإشارة إلى أن أول ركيزة هي المعرفة الموضوعية وتعميقها لأنها جانب أساسي، ونشرنا تقارير تُعطي نظرة أدق وما زلنا نشتغل في هذا الإطار للإلمام بتمظهرات الفساد والثغرات التي يستغلها هؤلاء المفسدون للاستمرار بما يفعلونه.

وجانب المعرفة هو جانب أساسي، وبالتالي وضع الفساد من خلال تحليل تطوّر الفساد لما يزيد عن ربع قرن أوصلنا إلى نتيجة أن المغرب لم يتمكن من تحسين وضعه من ناحية الرتبة في مؤشرات متعددة وليس واحدة، والهيئة اليوم حقيقةً مُطالبة بإنتاج المعلومة وليس فقط استهلاكها . وفي هذا الإطار، نحن الآن في طور دراسة ميدانية وطنية كبيرة تهم أزيد من 6000 مواطن بمن فيهم مغاربة الخارج و1200 مقاولة لتشمل جميع المكونات والفاعلين، وهذه المعطيات ستعطينا فكرة أكبر عن أين وصل المغرب في مؤشر الفساد وسنقوم بالبحث العلمي والسوسيولوجي ليكون الفهم على أسس متينة وسنقوم بدراسات قطاعية وموضوعاتية، وهذا كله سيفرز لنا معطيات قابلة للمعالجة.

الأبحاث التي نقوم بها ستُمكننا أيضا من قياس أثر السياسات العمومية، ومواكبتها لنوجّهها ونقوي الأثر الملموس للمواطن والفاعل الاقتصادي والمدني ليحس بالتغيير ويسترجع الثقة وينخرط في هذه الدينامية الواسعة. صحيح أن وضع الفساد في المغرب غير مرض، وتوجد مجموعة من الإنجازات التي من الممكن تثمينها وجعلها أبعد لتحقيق نتائج ذات أثر، كما توجد قناعة أنه إذا سرنا في اتجاه التكامل المؤسساتي والانخراط الجماعي في مسؤوليات مركبة ومفصلية، وكل سلطة ومؤسسة تتحمل مسؤوليتها في إطار المسؤوليات المركبة، سنتمكن من بلوغ نتائج ملموسة.. نعم نحن غير راضين، لكن كل شيء سيتغير للأفضل مستقبلا.

• لأكون صريحة، عبارة «وضع الفساد غير مرضٍ ولكن يُمكنه أن يتغير» ليست غريبة ومنذ سنوات وهي تُردد على مسامع المواطنين، ونفس عبارات عدم الرضى تضمّنتها تقارير لمؤسسات دستورية وغير دستورية، وكل هذا يبقى حبيس الورق دون أن نتقدّم خطوة في مؤشر الفساد، أين يكمُن الخلل حقا؟ ولماذا فشل المغرب في تنزيل التوصيات التي لطالما تبنّتها مؤسساته؟

أتفق معك. نحن واعون تماما بواقع خيبات الأمل المتتالية والانتظارات، وفعلا كانت توجد مخطّطات متعددة واستراتيجية متكاملة تملك مقومات جيدة وكان المفروض أن تنجح، وهذا حقيقة دفعنا للقيام بتحليل دقيق ليس للنتائج ولكن لماذا لم نصل لتلك النتائج وما السبب، وأخذنا كل برنامج على حدة ووقفنا عند كل المكونات لنرى ما الآثار الممكنة ولماذا لم تتحقق.

على سبيل المثال، في البرنامج المرتبط بالمواطنين والإدارة توجد مجموعة من الإصلاحات المبرمجة ومجموعة منها تم تنزيلها من بينها رقمنة المرافق العمومية وتبسيط المساطر وغيرها، هذا الأخير ذو أهمية قصوى بحيث أن مضمونه إذا طبقناه ستجفف بؤر الفساد بكيفية قوية بحيث أننا ندوّن وننشر المساطر ونجعلها ملزمة لجميع الأطراف، وتوجد إجراءات تظلم مباشر إذا لم تطبق، ولا نترك مجالا للمقايضة في الخدمة العمومية، وإذا أضفنا الرقمنة نُنحّي الاحتكاك بين المواطنين وأعوان الإدارة وقرار اللجنة المكلفة بتبسيط المساطر لم يصل هذه المرحلة، وهذا الشق في حد ذاته هو الذي يُعطي النقلة النوعية.

من بين الانجازات أنه توجد معالجة قانونية لهذه المساطر ولم نصل مرحلة التبسيط، يعني فقط مرحلة الإلزامية، إذا وصلناها سنكون تقدمنا بخطوة هامة جدا أكثر من كل ما تم القيام به.

أما الرقمنة، فلدينا قطاع مكلف يقوم بعمل مهم في الانتقال الرقمي، والوصول للهدف بالنسبة لمجال الوقاية من الفساد، وإعطاء نظرة دقيقة لكيفية إدارة هذا الورش وتنزيله، وهذا سنوافي به المسؤولين لاحقا من خلال التقارير التي اشتغلنا عليها، وتسريع التنزيل كذلك لأن عامل الوقت مهم في هذا المجال، والجائحة أكدت أنه من الممكن أن نسير بشكل أسرع من المتوقع، ففي عهدها حققنا إنجازات عدة في وقت وجيز جدا، وهذا كله يعطينا نظرة حول كيف يمكننا الخروج من سياسات وإصلاحات لا تحقق نتيجة.

• تقصد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي أطلقها المغرب في 2015؟ من يتحمّل مسؤولية فشلها؟

صحيح. أود التأكيد أنها متكاملة وتملك مقومات استراتيجية ناجحة، بحيث انطلقت من تشخيص دقيق ونوعي وجريء ووضعت مقومات كيف يسعنا معالجة هذا الوضع بطريقة واضحة وعشر برامج مهيكلة، ولكن ما جعل أننا لم نصل إلى أهدافها هو إطار تنزيلها، وإطار تنسيقها وضمان التتبع الذي لم يكن دقيقا ليجعلنا نسير في الالتقائية ونبقى لصيقين مع الأهداف والاستمرار في تحقيق إنجازات، ونرى هل حققت أهدافا، وهذا ما قلته بخصوص تبسيط المساطر الذي ذكرت، أيضا، الحق في الوصول إلى المعلومة مجال ذو أهمية لكن لم نستطع الوصول إلى جعله حقا ثابتا . لكن تنزيل الحق في الوصول إلى المعلومة عموما ضعيف جدا رغم النضج التشريعي. تماما، لأن الكيفية التنزيل وقيادة هذه البرامج لا تبقى مستمرة في علاقة مع الأهداف.

• هل يمكننا التفاؤل بشأن مكافحة الفساد في غياب تفعيل مبدإ ربط المسؤولية بالمحاسبة؟

نعم. عندما نتكلم عن مقاربة لتعبئة جميع السلطات والهيئات المعنية بمسؤولياتها وأدوارها وتكون مسؤولية مركبة لا تُفرغ المسؤوليات من محتواها، لأنه عندما نردد أن محاربة الفساد مسؤولية الجميع هي بالفعل كذلك، ولكن هي ليست مسؤولية معوّمة فهي مسؤولية مركبة.

فالهيئة مثلا تملك مسؤولية دستورية واضحة، والحكومة لديها مسؤولية جوهرية لأنها مالكة آلية التشريع والإصلاح، والسلطة القضائية بدورها لديها دور هام في مكافحة الإفلات من العقاب، وهناك سلطات ومؤسسات دستورية بالموازاة لديها أدوار، أي تركيبة هذه المسؤوليات وخلق إطار مؤسساتي يكون في عمق هذه المؤسسات المحددة مسؤولياتها كل واحدة على حدة، ما يمكننا من التقدم في هذا الورش ذو خصوصية التعقيد، كما أن تضافر الجهود في إطار منسق يمكّننا من بلوغ هذه النتائج.

• لكن ما الذي يجعل من تنزيل ربط المسؤولية بالمحاسبة مهمة صعبة حاليا؟

لأكون صريحا، يجب أن تكون قناعة مشتركة ورؤية موحّدة والاتفاق على توجه استراتيجي بما فيه النتائج المرتقبة والمبرمجة بتحديد الوقت، بما معناه هذه السنة ماذا سنحقق، وليس ماذا سنحقق بعد 10 سنوات، وتحمل كل طرف المسؤولية بشكل منعزل لن يوصلنا إلى نتيجة، بل يجب أن تُحدد المسؤوليات وفق المجالات بوضوح من يقوم بماذا وما المُحدد للوصول إلى نتيجة، وما الذي سيمنع الوصول إليها في حالة تهاون المسؤول. هنا يكون الوضوح.

هذا يتطلب الرؤية الموحدة وتبني استراتيجية دقيقة ومبرمجة يتماشى مضمونها مع عمق التغيير، وهذا يستلزم بالضرورة أن تكون لدينا جرأة لأنه سنغير وضعا قائما ونمس مصالحا، وبالتالي وجب تقوية المصلحة العليا، ونُواكب ليتأقلم الناس مع الوضع والتوجه الجديدين.

• منذ ثمانينيات القرن الماضي، ونحن نتحدث عن الفساد ونربطه بضعف العزيمة السياسية لمحاربته، على الرغم من إعلان النوايا، وهاهنا في 2023 نقولها مرة أخرى؟

أنا لم أقصدها وإن كانت ضرورية، فلا يسعنا محاسبة أي مسؤول إلا إذا كان قد عبّر سلفا عن هذه الإرادة لكي نكون واعيين بضرورة التغيير ونرسم طريقنا، وبالتالي، نعم يجب أن تكون هناك عزيمة للتغيير وأخرى لمواكبة هذا التغيير بكيفية واسعة وإيجابية للمواطنين على اختلاف مواقعهم، وبالتالي يجب أن نواجه قوى المقاومة لأنه يوجد من سيقاوم هذا التغيير بما أنه لا يصبّ في مصلحته.

• طيب، عن أي عزيمة نتحدّث وبأي إرادة سنُقنع المواطنين، ونحن جميعا نعلم أنه تحت قبة المؤسسة التشريعية عدد من البرلمانيين يستمرون في أداء مهامهم بكل أريحية رغم توّرطهم أو متابعتهم في قضايا مرتبطة بالفساد والنصب والتلاعب بالمال العام، والبعض قضوا فترة حبسية وعادوا للبرلمان بصفتهم نواب للأمة بشكل عاد جدا، فكيف يُمكن التماهي مع هذه الصورة الوردية والجميع يرى أن هذه الفئة تحتمي بمناصبها وعصية عن المُحاسبة؟

عندما نتحدث عن التغيير، فإننا نتكلم عن أن مسؤولي الدولة يعملون على خلق إطار جديد يمنع الفساد ومتشبع بأن التغيير ضروري ولا يمكن الاستمرار في تأخيره، لأنه مرتبط بانتظارات المواطنين وبلدنا لتكون لدينا القوة سواء على المستوى الوطني أو داخل المجتمع الدولي، لهذا من الضروري أن نقوم بهذا التغيير والتحول ليفتح مجال التنمية القوية المستدامة والتي تفتح مجال طاقات أكثر تعددا وقوة بكثرة، وهذا يُعطينا دينامية أكثر، ما سيمكننا من التجاوب مع انتظارات المواطنين المشروعة والتي لا نقاش فيها، ومسؤولي الدولة بكل مكوناتها بما فيها الهيئات الدستورية وهيئتنا يجب أن تملك هذه العزيمة لنسير نحو التغيير.

سواء تعلق الأمر بالمسؤولين السياسيين أو الاقتصاديين أوغيرهم، أكيد عندما نغير هذا النوع من الواقع سيتم الانضباط للشروط الجديدة، فمعالجة الماضي ليست هي معالجة المستقبل، يجب أن نتوجه نحو المستقبل دون أن ننسى الماضي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيته ونتعامل معه دون أن يكون الإفلات من العقاب ولكن الأخذ بعين الاعتبار السيرورة التاريخية.. والمستقبل يجب أن يكون حازما أكثر، وإذا تعاملنا بنفس الكيفية مع الماضي، فإن في المستقبل سنواجه صعوبة الانتقال إلى مرحلة جديدة، وإذا استعملنا منطق «لا تسامح في المستقبل» ستكون الإمكانية لتحقيق الأهداف.

• بهذا المنطق، إذا نظرنا اليوم هذه النظرة الاستشرافية للمستقبل التي تتحدث عنها لتأسيس كيفية جديدة، ألا يعد تطبيعا، أو لنَقل ألا يُشكل وجود متهمين بالفساد في البرلمان عرقلة لمهام الهيئة بصفتها مؤسسة دستورية وُجدت لمحاربة الفساد وتجفيف منابعه؟

إذا كانوا متابعين، يوجد نقاش مجتمعي وتوجد قرينة البراءة من ناحية ومصداقية المؤسسات من ناحية ثانية، ونحن مع طرح هذا النوع من النقاشات المجتمعية في الساحة لتقوية بلادنا، لأنه لا يمكن أن نضرب في قرينة البراءة تماما كما لا يمكن لهذه الأخيرة أن تضرب بدورها في مصداقية المؤسسات، ووجب استحضار هذا النقاش لنر كيف سيكون هذا الوضع.

• عموما هو ذات النقاش الذي يُطرح في دول أخرى، ويفقد المسؤول منصبه أو حصانته البرلمانية والأمثلة كثيرة أليس كذلك؟

نعم، لكن يكون هو صاحب القرار، ففي هذه الدول توجد ثقافة تجعل السياسيين الذين تحوّلوا إلى موضوع متابعة وقبل أن يكون مدانين حتى، يأخذون هم قرار الانسحاب أو الاستقالة، ليتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم بكيفية موضوعية ودون أن يكون هناك أي خلط بين موقعه كمسؤول أو مواطن متقاضي، وهذه الثقافة حقيقة يجب أن نؤسس لها.

• في سياق التأسيس لهذه الثقافة، توجد مطالب برلمانية، بتفعيل مدونة الأخلاق داخل البرلمان، وإسقاط الحصانة البرلمانية عن مجموعة من البرلمانيين المتابعين في قضايا لها علاقة بشبهة الفساد المالي، هل تتفقون مع هذا الأمر؟

الهيئة حقيقة لا يمكن أن يكون لديها موقف مسبق، لأنها تشتغل في إطار قوانين محددة وتقدم مقترحات، وفي هذا المجال الهيئة اعتبرت أن الإستراتيجية الوطنية في تقاريرها وقفت على أن هناك فراغ في مجال الحياة السياسية ومجال الانتخابات ولم تُعالج هذا الجانب من بين المجالات التي يجب أن تكون ضمن برنامج الوقاية من الفساد ومكافحته، لأن الحياة السياسية والانتخابات ذات أثر على سير البلاد بكيفية عامة وعلى مجال الشفافية والنزاهة بصفة خاصة. والهيئة تشتغل في هذا الإطار، على الخروج بتصور مع المسؤولين والسياسيين ومكونات هذا المجال لنخرج بنظرة متقدمة، ولحد الآن الهيئة لم تصل إلى توصيات واضحة للخروج بها في ما يتعلق بهذا الشأن للرأي العام، ولكن تؤكد أنه مجال مهم جدا وكيفما عالجت مواضيع أخرى وأعطت تشخيصا متكاملا وتوصيات واضحة تصل حتى لاقتراح مسودات نصوص تشريعية سنصل لهذا المستوى أيضا.

• أفهم من كلامك، أن الهيئة قد تصل يوما ما إلى اقتراح نصوص تُسقط الحصانة البرلمانية على المتّهمين بالفساد وتدارك الفراغ الذي تضمنته الاستراتيجية الوطنية؟

لا أرغب في التسرع والخروج بموقف حقيقة، لدينا منهجية تَبَنَّيْنَاهَا ووضعناها مُسبقا قبل معالجة المواضيع التي تكلمنا عنها، وهذه المنهجية تتضمن عددا من المكونات من بينها مكون الدراسة المقارنة لنرى التجارب الفضلى في هذا المجال ودراسة المعايير الدولية المعتمدة في كل مجال وأيضا المراجع الوطنية وطبعا الدستور والتوجيهات الملكية التي هي المدخل الأول، فضلا عن مراجع أخرى، تمكننا من الوصول إلى تحليل موضوعي.

• هل يوجد تداخل بين مهام اللجنة والنيابة العامة، تحول دون أدائها الأدوار المنوطة بها لمحاربة الفساد؟

هذا نقاش طرحناه حقيقة عند وضع القانون، هل هناك تداخل؟ لا يوجد تداخل، هل هناك مهام مشتركة؟ نعم توجد، ولكن القانون حدد الإطار الذي جعل القيام بهذه المهام لا يكون فيه تضارب وإنما تكامل وبالتالي الهيئة تقوم بمهام البحث والتحري الذي هو من اختصاص النيابة العامة في الأصل، ولكن عندما يفتح القضاء الملف، الهيئة ترفع يدها عنه، وعندما تقوم بالبحث وتحري محاضرها وتقاريرها تملك قوة ثبوتية وتحيلها على النيابة العامة عندما يكون الطابع الجنائي، وفي حالة الطابع التأديبي يكون الأمر بين يدي السلطات والهيآت الأخرى، إذن بالتنسيق ووضع التكامل كأساس العمل لا يكون تضارب.

• يُسجل المغرب تدنيا على مستوى الثقة في المؤسسات بسبب الفساد، مما ينعكس على المشاركة الديمقراطية وتفشي التهرب الضريبي. كيف تتعاملون مع هذا الأمر كلجنة دستورية؟

من بين الأهداف السامية التي وضعتها الهيئة هي إعادة بناء الثقة، وهذا طبعا ليس إجراء من السهل إنجازه أو تبنيه، فهي نتيجة لمسار. وهنا نؤكد ضرورة وضوح الرؤية وأولويات تُعطي نتائج ملموسة في المعيش اليومي للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين، وبالتالي إعطاء الإحساس بأن هناك تغييرا جديا وذو استدامة، وهذا يعطي مصداقية وأساس لإعادة الثقة، وبالتالي هذه هي المنهجية التي نقترحها لأننا ننطلق من إنجازات الماضي، والخطاب الذي يكون مبنيا على الموضوعية وحقائق ثابتة يكون من الصعب الضرب فيه. بالنسبة لوضع الفساد، الهيئة لن تُغطي على الحقيقة، بل هي مقتنعة أن لغة الحقيقة هي أساسية للتعامل مع المواطنين ومع الرأي العام والفاعلين عموما، ونحن نتبنى لغة الحقيقة في جميع ما تقوم به وبهذه الكيفية يسعنا التقدم. نحن لا نقول نقوا بنا سنقضي على الفساد، بل نقول للمواطنين نقوا بنا نحن منخرطون في مسلسل الإصلاح، ولا نتوقع أن إعادة الثقة ستكون مباشرة بعد التصريح بهذه الكيفية، بل نقول إنه عندما تكون نتائج لهذه الاستراتيجية الجديدة سنصل لهذه النتيجة.

• لكن لا يسعنا الحديث عن الثقة دونما استحضار مسألة المُحاسبة، كيف سيتق المواطنون في المؤسسات والأشخاص ومدبّري الشأن العام وأمامهم حالات لمتابعين أو متّهمين في قضايا فساد أقصى ما يُمكن أن يحدث لهم هو الإعفاء؟

هذه العلاقة حقيقة سجّلناها في الهيئة، أفعال الفساد ليست من نفس نوع الجرائم الأخرى، وكنا أصدرنا رأيا في مشروع إصلاح المسطرة الجنائية، ووقفنا على خصوصية أفعال الفساد التي تجعل أنه لا يمكن الحديث عنها بالتقادم وبنفس الكيفية. ولأوضح، أكثر، الجرائم الأخرى يكون الكشف عنها مباشرة بعد الجريمة كالقتل، السرقة وغيرها، أما الفساد الذي يمارسه شخص في موقع مسؤولية عندما يستثمر سلطته لإتيان أغراضه الخاصة، على غرار تفويت صفقات عمومية أو غيرها لحسابه الخاص

لمدة 20 سنة وهو في نفس المنصب، تُمكنه من التستر على أفعاله طيلة هذه الفترة من موقعه، وبالتالي لا يمكن للفعل أن يكون بالتقادم وإنما بما وقع حالا، أي وقت اكتشافه أو على الأقل عند مغادرته موقع المسؤولية، وهذا مثال، والهيئة أعطت أمثلة على المجالات التي لا تتوفر على قوانين اليوم وهي مداخل أساسية أو قوانينها لا فعالية لها، على غرار التصريح بالممتلكات؛ لدينا قانون لكن بدون فعالية والهيئة تقدمت بتقرير متكامل وقدّمت وأعطت الجوانب سواء على مستوى التشريع أو التنظيم أو المعالجة، وأيضا الكيفية للموقوف على الحالات التي يمكن أن يكون فيها مشكل، أي تصور متكامل. الهيئة أيضا أعطت رأيها بخصوص الإثراء غير المشروع كمدخل لمكافحة الفساد، واقترحت كيفية للمعالجة تخرج عن نطاق التجاذبات، لكن تعطي ضمانات لأنه لا يمكن مساءلة أي أحد عن ثروته، دون تثبت وجود فرق بين مستوى ثروته ومداخيل الممتلكات المعروفة والمشروعة، وأن المعني يمكنه من موقع مسؤوليته ممارسة الفساد، وهذه الثلاث شروط تدفعنا لمسائلته في هذه الحالة. وهذا يجعل أنه إذا سرنا في هذا المسار وسرّعناه سنضيق فعلا على ممارسة الفساد، ويمكن أن يكون العقاب أسهل لأنه لن يبقى شائعا بهذا الحجم.

• تحدّثنا عن كون مكافحة الفساد وحتى الوقاية منه، مسألة معقّدة وتتداخل فيها عدد من المؤسسات الحكومية والدستورية والأمنية، وتتطلب تضافر الجهود، هل توجد استجابة من هذه المؤسسات للدور الذي تضطلع به الهيئة في هذا الإطار منذ دخول عملها حيز التنفيذ؟

نشتغل على أن تكون التقائية وتوحيد الرؤية والتفاف حول توجهات استراتيجية موحدة وواضحة. ونعتبر أنه اليوم توجد قنوات مفتوحة؛ مثلا اليوم نشتغل مع رئاسة الحكومة على كل هذه المواضيع التي تطرّقنا لها، وصراحة يوجد انفتاح يعطي دفعة للتقدم على أساس أن نصل إلى نتائج في الأسابيع أو الأشهر المقبلة. نعم، الحكومة الحالية منفتحة، ونبقى في مجال الموضوعية لأنه لا يمكن أن أتحدث باسم السلطات الأخرى، وننطلق من التوجيهات الملكية الواضحة سواء خلال الاستقبال أو الخطب الملكية والدستور، وكل ما تقدمنا به لم تكن هناك أي معارضة له من طرف الحكومة عليه، وإن كنا نسجل عدم تفاعل معه، وطبعا هذه مسألة طبيعية لأنها حديثة العهد،ولم يكن القانون دخل حيز التنفيذ آنذاك، ولم تكن الهيئة تتوفر على وضع قانوني وبالتالي هذا النوع من تفاعل المؤسسات مع التوصيات مسألة طبيعية لأنها لم تكن في نفس المستوى الذي هي فيه اليوم. فهل يوجد استعداد؟ يوجد انفتاح مبدئيا.

• أفهم من كلامك، أنه يوجد تنسيق وشيء ما جديد ينسق مع الحكومة؟

فعلا، وسوف نصل لنتائج سنُعلن عنها قريبا، ربما في الأسابيع أو الأشهر القادمة. مصالح الهيئة تشتغل مع مصالح رئاسة الحكومة من أجل تهييئ اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والتي في إطارها ستُؤخذ قرارات من المرتقب أن تكون هامة جدا.

• لكن سحب الحكومة لمشروع القانون رقم 10.16 المتضمن لمقتضيات متعلقة بتجريم الإثراء غير المشروع دونما بديل، ألا يُكرس هذا لانطباع أن الحكومة تكتفي بإعلان النوايا فقط دون الانخراط الجدي في محاربة الفساد؟

لهذا الهيئة لا تتعامل مع النوايا أو تفسير المعطيات، نحن نتعامل مع الوقائع، لقد قدّمنا رأيا في هذا الموضوع وتواصلنا مع الجهات المعنية في رئاسة الحكومة، وأبدت انفتاحها على الاشتغال مع الهيئة بهذا الخصوص وهو ما نشتغل عليه اليوم، وسيكون مُحددا بالنسبة للبلاد.

• ما المقصود بالانفتاح وقد طالبتم بإعداد مشروع قانون جديد يتعلق بتجريم الإثراء غير المشروع؟ هل توجد استجابة من طرف الحكومة في هذا الموضوع؟ وأين وصلتم؟

القناة مفتوحة كما ذكرت، ومصالح الهيئة تشتغل على هذا الموضوع، وفعلا كان هناك اجتماع مع رئيس الحكومة وانطلاقا من هنا مصالح المؤسستين باشرت التنسيق للاجتماع الذي سيُثمر قرارات جديدة. مع العلم، نشتغل مع رئاسة الحكومة على إطار مؤسساتي جديد يمزج ما بين مسؤولية الحكومة في وضع وتنسيق السياسات العمومية والمسؤوليات التي يضعها الدستور على عاتق الهيئة والمتمثلة في الإشراف والاقتراح في السياسات المتعلقة بمجال تدخلها كالوقاية والتعبئة والتحسيس وهذه السياسات الهيئة مطالبة بها، وهذا الإطار المؤسساتي الذي نتحدث عنه يجعلنا ملزمين بأن نكون في التقائية وعمل مشترك لنصل الأهداف.

• تقصد خطوات جديدة وقوانين جديد؟

نعم خطوات جدّية، لكن لا يمكن أن أجزم لك بوجود مشروع قانون جديد فنحن ما زلنا نشتغل لبلوغ هذا الهدف، أي مشروع قانون جديد يسهم في مكافحة الفساد وتجفيف منابعه.

• صدر المرسوم المتعلّق بتعويضات أعضاء مجلس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها أخيرا، لكنه أثار تحفظ عدد من المراقبين بمن فيهم حماة المال العام الذين اعتبروا أنها «مبالغ فيها» سيّما في سياق الأزمة الاقتصادية التي تتخبّط فيها بلادنا، لم نسمع تعليقكم بهذا الخصوص؟

هذا موضوع ذو أهمية حقيقة بالنسبة لتدبير الشأن العام. أولا نعتبر أنها مسألة مشروعة أن يكون الرأي العام مطلع على تعويضات المسؤولين العموميين، وهذا نوصي به أيضا في تقاريرنا، تماما كما نرفض تضارب المصالح، وهذا كله يجب أن يكون داخل إطار، أولا أن المعلومة موضوعة رهن إشارة الرأي العام وبالمقابل أيضا، يجب أن تكون قراءة موضوعية لهذه التعويضات بعيدا عن القراءات التي تحتوي نقصا في الموضوعية، ويجب أن تكون مبنية على قراءة حقائق بكيفية موضوعية.

• ما هي هذه الحقائق؟

لنبدأ بتوضيح أن أعضاء الهيئة الـ 12 فردا، 3 نواب للرئيس و9 أعضاء لا وضع قار لهم ولا يمارسون مهامهم باستمرار، وهؤلاء خصّصت لهم تعويضات مرتبطة بالاجتماعات كما تضمّن ذلك المرسوم موضوع سؤالك،والذي يُحدد تعويضاتهم بالنسبة لاجتماعات المجلس واللجان الدائمة. بالنسبة للأول؛ أي المجلس، توجد تعويضات على أكثر تقدير كل شهر، ونحن حاليا حدّدنا اجتماعات كل شهرين عوض كل شهر وبالتالي الأعضاء لديهم الحق فقط مرة كل شهرين في هذا التعويض الذي أثار التحفظ، أما تعويضات اللجان الدائمة ففي أبعد أو أكثر تقدير هناك4 تعويضات في الشهر، وهنا نصل إلى سؤال ما هو القدر الأعلى الذي من الممكن أن يحصل عليه العضو وهو محدد في 16 ألفا و400 درهم فقط وليس 7 ملايين سنتيم التي رُوّج لها، وهذا كما ذكرت أقصى تقدير، يعني إذا عقدت أربع اجتماعات واجتماعا كل شهرين، وهذا ما وضعناه في النظام الداخلي للهيئة.

> **سوف نصل لنتائج سنُعلن عنها قريبا ربما الأسابيع أو الأشهر القادمة، مصالح الهيئة تشتغل مع مصالح رئاسة الحكومة من أجل تهييء اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والتي في إطارها ستُؤخذ قرارات من المرتقب أن تكون جد هامة.**

اجتماعات المجلس هي اجتماعات ذات ثقل كبير وقد دامت في بعض الأحيان يومين والتهييئ لها يتطلب الكثير من الوقت، ولأوضح لك الفكرة الاجتماع المقبل سنناقش فيه دليل مساطر جهاز المأمورين، والدراسة الميدانية، وتحيين برنامج عمل الهيئة، وكل موضوع من هذه في البرنامج يتضمن تقارير من 120 صفحة، وإن كان الكمي ليس مهما، ولكن هذا الأمر برمته يستلزم كفاءات وخبرات ودراسات متقدمة ليقوموا بدورهم.

• ماذا بخصوص نواب رئيس الهيئة الثلاث؟

بالفعل يتقاضون 67 ألف درهم خاما، وتصل تعويضاتهم على حسب نوع صندوق التقاعد المنتمين إليه إلى ما بين 40 إلى 42 ألف درهم شهريا كأجر لا يضاف إليه تعويضات أو أجر آخر، يعني لا يستفيدون من أي علاوات أو تعويضات أخرى، ومعايير تنصيب نواب الرئيس يمكن أن يكون الأجر الذي يتقاضونه أقل مما كانوا يتقاضونه في عملهم السابق، وفعلا لدينا حالة لنائب رئيس في الهيئة، وهو كفاءة يتقاضى أقل مما كان يتقاضاه سابقا. وبالتالي، كما ذكرت، وجب أن تكون قراءة موضوعية للتعويضات، خصوصا أن الهيئة تضم خيرة الخبرات ونحن حرصنا على أن يكونوا على درجة عالية من الكفاءة. صحيح أنه في الخدمة العمومية يمكن أن تكون تضحيات ونضال، أنا مع هذا الطرح، لكن لا يمكن أن نُعمم، ولا يمكن أن نكرس لفكرة أن كل من يخدم الصالح العام يجب أن يبقى في إطار النضال، بل يجب المأسسة لأن تكون الخدمة العامة تؤدى من طرف كفاءات عليا سنستثمرها لنتمكن من التقدم وتحقيق القيمة المضافة، ونحن في أمس الحاجة لذلك.

• حماة المال العام بدورهم استنكروا حصول أعضاء الهيئة على التعويضات السالفة الذكر بأثر رجعي للأشهر الماضية واعتبروا أنها تتنافى مع القواعد القانونية والأخلاقية لاعتبارات عدة من بينها أن عدد من الأعضاء جرى تعيينهم مؤخرا ولم تشهد الفترة السابقة تفعيلا لمهام اللجنة، كيف تردون على هذه النقطة؟

الأعضاء تقاضوا تعويضاتهم انطلاقا من الوقت الذي تم تعيينهم في نونبر، أما نواب الرئيس فسيتقاضون تعويضاتهم من يناير الماضي، ومن المؤكد أن تعيينهم في هذا المنصب سيتقاضون عليه أجر لأنهم باشروا العمل في وقت تنحّوا عن مناصبهم السابقة، ما يعني أن هذا حقهم في نهاية المطاف، الأجر مقابل العمل، مع العلم أنه إلى حدود الساعة لم تتم تسوية وضعيتهم، ولكن أؤكد أنه لا يوجد ولا يوم واحد تقاضوا فيه أجرا من عملهم السابق وقد التحقوا بالهيئة.

• مغادرة المغرب المنطقة الرمادية ومؤخرا المنطقة السوداء، إلى أي حد يمكن أن يُحسب للمغرب إيجابا خصوصا في سوق الاستثمارات ومناخ الأعمال؟

هذا يحسب للمغرب إيجابيا باعتباره أصبح منطقة استثمار آمنة وأكثر شفافية، وأكثر من هذا نعتبر أن محاربة تبييض الأموال وعلاقته مع الإرهاب ذو علاقة متينة مع جرائم الفساد، لأن تبييض الأموال منبثق عن الجريمة الأصلية المتمثلة في الفساد، وبالطبع تهريب المخدرات الذي من الممكن أن يكون وراءه تبييض الأموال. التقدم مسألة إيجابية ونحن على تواصل مستمر لنضع إطار تعاون مؤسساتي بين هيئة معالجة المعطيات المالية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

• وقعتم اتفاقية مع وزارة الخارجية مؤخرا، ما هي مضامينها وكيف من الممكن أن تكون ذات صبغة دولية؟

القانون يُعطي للهيئة مسؤولية التتبع وملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ولدى الهيئة قانونيا مسؤولية تهييئ الانضمام للاتفاقيات الدولية كما أنها تنسق مشاركة المغرب في المحافل الدولية وهي كلها مجالات تملك غطاء في العلاقات الخارجية والوزارة مسؤولة عن الأمر وبالتالي للتنسيق في هذا المجال وقعنا الاتفاقية وكان هناك تجاوب إيجابي من طرف الخارجية مع توصيات كنا أصدرناها سابقا بهذا الخصوص، وسنتمكن من مواكبة المغرب في المحافل الدولية والاتفاقيات وإمكانية أن يكون رائد في مكافحة الفساد.

SIAM
SALON INTERNATIONAL DE L'AGRICULTURE AU MAROC

الـ SIAM يستقطب ما يقارب مليون زائر بمشاركة 70 بلدا و500 تعاونية

المعرض الدولي للفلاحة.. بعد ثلاث سنوات من الغياب القسري ينبعث من رماد الجائحة ليحقق أرقاما تتجاوز الأهداف المُسطّرة

من تحت رُكام تداعيات الجائحة الوبائية لـ «كوفيد19-» وما تلاها من أزمات اقتصادية وجيوسياسية، فرضت تأجيل المعرض لثلاث سنوات متتالية، انبعثت الدورة الـ 15 من الملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب، لتُحقق جميع الأهداف وتتجاوز الأرقام المُسطرة من طرف المنظمين.

ونجّحت الدورة التي احتضنتها العاصمة الإسماعيلية للمملكة، على مدار ستة أيام ممتدة من 2 إلى 7 ماي الماضي تحت شعار «الجيل الأخضر.. لأجل سيادة غذائية مستدامة»، في سرقة الأضواء واستقطاب ما يناهز 923 ألف زائر من مختلف الأعمار والجنسيات لمختلف أقطاب الملتقى المنظم على مساحة 18 هكتارا، منها 11 هكتارا مغطاة، أي بزيادة قدرها 2 في المائة مقارنة بسنة 2019، التي شهدت تنظيم آخر نسخة من هذا الموعد المهني قبيل تسلل جائحة كوفيد19 إلى بر المملكة المغربية.

الدورة ذاتها، التي أتت في سياق استثنائي من حيث الموعد المهني الفلاحي الأكبر في قارة إفريقيا، الذي يلمّ شمل الفاعلين المهنيين من مختلف مشارب المعمور ممّن يواجهون ذات التحديات ويسعون وراء جملة من الأحلام، بعد توقف دام ثلاث سنوات، باعتباره «معرضا دوليا منسجما مع زمانه وقارّته»، حسب المنظمين، عرف أيضا مشاركة 70 بلدا مقابل 60 بلدا سنة 2019، على امتداد جناح تزيد مساحته عن 16 ألف متر مربع.

وانتظم المعرض حول 10 أقطاب مختلفة: قطب الجهات وقطب المؤسسات والجهات الداعمة، والقطب الدولي وقطب المنتوجات المحلية وقطب الآلات الزراعية وقطب المنتجات وقطب اللوازم والأدوات الفلاحية وقطب تربية المواشي وقطب المزودين وقطب الطبيعة والحياة، إلى جانب جناح «قرية المقاولات الناشئة»، وهو قطب جديد تم إنشاؤه لأول مرة بمبادرة من المندوبية العامة للملتقى.

ومن أبرز ما جاءت به هذه النسخة، التوقيع على 19 عقد برنامج من الجيل الجديد، من طرف الدولة ومهنيي القطاع، لتنمية وتحديث سلاسل الإنتاج الفلاحي، بمبلغ إجمالي قدره 110.698 مليار درهم على مدى 10 سنوات.

كما شهدت الدورة الخامس عشرة من الملتقى تنظيم ندوة رفيعة المستوى، من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تحت عنوان «الجيل الأخضر: لأجل استدامة السيادة الغذائية»، لمناقشة عدة قضايا، بما فيها تحول النظم الغذائية في سياق الأزمات، ومرونة نظم الإنتاج واستدامتها، ودور التقدم العلمي والتكنولوجي في سياق تغيرات المناخ الحادة، بالإضافة إلى أهمية التعاون بين بلدان الجنوب في تعزيز السيادة الغذائية المستدامة.

التعاونيات المحلية تسرق أنظار الزوار

وشهد المعرض الفلاحي في نسخته الأخيرة أيضا، مشاركة 500 تعاونية كانت حاضرة في قطب «المنتجات المحلية»، وتمكّنت من لفت انتباه الزوار الذين عبّروا عن اندهاشهم وإعجابهم بالمنتجات المحلية التي تم تجميعها في قطب مخصص للتعاونيات والجمعيات من مختلف أنحاء المملكة، والتي تحظى منتجاتها بشهادة العلامات التجارية أو المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية «أونسا».

ولأول مرة منذ انطلاق المعرض الدولي للفلاحة عام 2006، شارك هذا الكم من تعاونيات المنتوج الفلاحي في هذا الفضاء الذي ضم ثروات محلية تعد الشاهد الأكبر على الهوية المجالية المتنوعة والغنية، ويعرف دينامية تجارية مكثفة، كما أتاح سفرا حقيقيا على امتداد المغرب من خلال الألوان والنكهات والأذواق المتنوعة.

وأتاح هذا الفضاء للزوار الاطلاع عن قرب على المنتجات المحلية الخاصة على غرار الأركان وأملو والعطور والمواد الطبيعية والمستحضرات التجميلية الطبيعية، والعسل والأعشاب المنسمة وغيرها من المنتجات التي تحمل علامة الجودة الأصلية من قبل الجهات الوصية.

وعرف الجناح المخصص للمنتجات المحلية إقبالا كبيرا من طرف زوار المعرض بمن فيهم الأجانب والمغاربة، ممّن أغرتهم الروائح العطرة للمنتجات المحلية المتمركزة في الأربعة فضاءات الكبرى المتداخلة التي تستوعب التعاونيات المشاركة ضمن المساحة المخصصة من طرف المنظمين.

وتمكّنت التعاونيات الفلاحية، من تحقيق إقبال منقطع النظير طيلة فترة تنظيم المعرض، انعكس على مداخيلها، وأيضا على التفاعل الإيجابي مع المنتجات المحلية وطريقة تحضيرها من طرف الفلاحين والمقاولين خاصة المقاولات النسائية.

أرفع سلالات الماشية في استقبال زوار المعرض

وغير بعيد عن التعاونيات الفلاحية، عرض حوالي 2000 من مربي الماشية أرفع السلالات والأصناف بالمملكة في قطب تربية المواشي، والتي حظيت بدورها بإعجاب وإشادة زوار المعرض الدولي للفلاحة الذين يأتون ليطلعوا على أجود سلالات المواشي بالمغرب.

قطب تربية المواشي بالمعرض الدولي للفلاحة بالمغرب، عرض ما يناهز ألفي نوع حيواني، وكانت مناسبة لمربي المواشي من أجل الترويج لمنتجاتهم من خلال المشاركة في مسابقات حول المحافظة على السلالة والجمالية. وشهد الملتقى الدولي للفلاحة، إقبالا كبير من قبل ساكنة العاصمة الإسماعيلية والوافدين من مختلف مدن المملكة، فضلا عن الزوار الأجانب الذين قدموا بأعداد غفيرة لاكتشاف الثروات الفلاحية للمغرب ولعدد من مناطق العالم.

وسجل الأطفال حضورهم في القطب المخصص لتربية المواشي، والذي يجذب أنظارهم ويدهشهم بالأنواع المختلفة من الحيوانات المعروضة، والتي تمثل تربية المواشي المغربية أحسن تمثيل.

ووفق البلاغ الختامي لمنظمي المعرض الذي تسهر عليه وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، فقد انضم 800 خبير من مختلف الجنسيات سواء الإفريقية، الأوروبية، الشرق أوسطية وغيرها لمناقشة مواضيع متعددة وذات اهتمام مشترك.

قرية المقاولات الناشئة.. لأول مرة في تاريخ المعرض

احتضنت ولأول مرة في تاريخ المعرض الدولي للفلاحة بمكناس، جناح «قرية المقاولات الناشئة»، وهو قطب جديد تم إنشاؤه بمبادرة من المندوبية العامة للملتقى، وضم حوالي 30 مقاولة ناشئة وطنية ودولية ضمن برنامج غني يجمع بين الموائد المستديرة والمؤتمرات والعروض التوضيحية. الفضاء الذي يُعد ملائما لعرض أحدث الصيحات في مجال الحلول الفلاحية، ووفق المنظمين يأتي في إطار استعراض الحلول والابتكارات التكنولوجية الجديدة، التي أصبحت موردا لا غنى عنه لتنمية الفلاحة المغربية والإفريقية.

وفي هذا الإطار، مكّن الملتقى بصفة غير مسبوقة الشركات الناشئة من تقديم مبادراتها للمهنيين والعموم، وذلك للنهوض بقطاع فلاحي ذكي وفعال ومستدام، يتماشى مع طموحات استراتيجية «الجيل الأخضر 2030-2020»، التي تدعو لتعزيز صمود القطاع. وتأتي هذه الشركات الناشئة لاستعراض حلولها التي من شأنها تطوير نموذج الأعمال الفلاحي، وعروضه وممارساته وخبراته، مع الاستجابة للتحديات الزراعية والاقتصادية والبيئية المفروضة عليه، على امتداد مساحة تناهز 1200 متر مربع، وفي إطار دينامي ومبتكر. وتجمع المساحة المذكورة الشركات الناشئة من مختلف التخصصات، على غرار التكنولوجيا الزراعية والتكنولوجيا الغذائية والتكنولوجيا الخضراء وتكنولوجيا الماء، ضمن جناحها، مختلف الجهات الفاعلة بهدف تسريع الابتكار والسيادة الغذائية والاستدامة، والقدرة التنافسية لفلاحة الغد.

الأمن الغذائي.. التكنولوجيا الذكية في خدمة الفلاح

تحقيقا لما سبق، تم وضع مزرعة رقمية استعراضية، تم تركيبها على مساحة 300 متر مربع في قلب الجناح، مع شباك للخدمات الإلكترونية «FirmaTech»، ومتجر للتكنولوجيا الزراعية، ووحدة للتحليل الزراعي، ومكتب لدراسات «الزراعة الذكية»، وأكاديمية لـ «الزراعة الذكية»، وذلك بغية تعريف زوار الجناح بعالم الفلاحة الذكية.

ومن أجل ربط الفلاحين بالخدمات الإلكترونية، قدمت الشركات الناشئة خدمات متعددة لخوض تجربة فلاحية ذكية، بما في ذلك تقنيات الري والأنظمة الذكية، كما قدمت المزرعة الرقمية كتجربة غامرة وتفاعلية للزوار، تسلط الضوء على أحدث التكنولوجيات والممارسات الفلاحية المستدامة، والتي تهدف إلى تحديث القطاع الفلاحي، في المراحل المختلفة من عملية الإنتاج. وفي ما يتعلق بتكنولوجيا الطاقة، عرضت الشركات الناشئة، كذلك، خبرتها في مجال الانتقال الطاقي، وقدّمت خدمات في المجالات المتعلقة بالتدبير والتحكم في استهلاك الطاقة، وتحسين النجاعة الطاقية، فضلا عن إدماج مصادر الطاقة الكهروضوئية، حيث تتطلب التحولات التكنولوجية المقترنة بتحديات متعددة، بما في ذلك التغير المناخي والإجهاد المائي، مبادرات مبتكرة لتحويل القطاع الفلاحي بهدف ضمان الأمن الغذائي.

قطب الآلات والمعدات يجذب فلاحي المغرب

ومن بين الأقطاب التي حظيت بإقبال لافت، قطب الآلات والمعدات الذي يمثل لوحده معرضا حقيقيا، إذ يضم تشكيلة متنوعة موجهة للاستغلال الفلاحي. وتحول فضاء الملتقى الدولي للفلاحة المشيد بساحة صهريج السواني على امتداد 18 هكتارا، 11 منها مغطاة، طيلة أيام إلى نقطة جذب رئيسية ومسرحا لدينامية تجارية قوية، حيث تم تحفيز المبيعات والمشتريات من خلال عروض خاصة بالملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب، إضافة إلى التنوع الكبير للمنتجات المعروضة، كما مكن الفلاحين من الاستفادة في عين المكان من تدابير المواكبة والتمويل المعروضة.

> **نُظـــم ولأول مرة في تاريخ المعرض الدولي للفلاحة بمكناس، جناح «قرية المقاولات الناشئة»، وهو قطب جديد تم إنشاؤه بمبادرة من المندوبية العامة للملتقى، وضم حوالي 30 مقاولة ناشئة وطنية ودولية**

وتزين أقطاب أخرى هذه التظاهرة الدولية الفلاحية الكبرى، ولاسيما تلك المتعلقة بمنتجات التموين الفلاحي، والطبيعة والحياة وتربية المواشي والجهات والقطب الدولي وأقطاب الفاعلين المؤسساتيين.

وتقاسم الفاعلون بالسوق الدولية، وكذا على المستوى الوطني الإقبال على هذا الملتقى، مثلما شهد على ذلك ارتفاع عدد المشاركين في هذه الدورة من المعرض الفلاحي بمكناس، حيث لم يقتصر التطور المسجل على الجانب الكمي فحسب، بل شمل كذلك الجانب النوعي الذي تعززه الهوية الفريدة للملتقى كموعد متميز لتقاسم المعلومة العلمية المحينة ونسج علاقات التعاون والتقييم علاوة على عرض آخر المستجدات في المجال الفلاحي.

البحث العلمي حاضر وبقوة

شمل المعرض الدولي للفلاحة أيضا، برنامجا علميا سلط الضوء على المواضيع التي تستجيب للتحديات الراهنة للفلاحة المغربية على غرار السيادة الغذائية ضمن مؤتمر رفيع المستوى، والفلاحة المرنة لأجل سيادة غذائية، والتكنولوجيا الفلاحية ورقمنة الفلاحة بالمغرب، والأمن الغذائي المائي، وكذا السلاسل البيولوجية وغيرها من المواضيع، كما تضمن البرنامج العلمي كذلك مؤتمرا وزاريا سنويا لمبادرة تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية.

وفي إطار تشجيع البحث الزراعي باعتباره مفتاحا للعديد من الاستراتيجيات في قطاع الفلاحة لما يضطلع به من دور جوهري في عصرنة القطاع الفلاحي المغربي واستدامته، ذلك أنه يمكن من تطوير تكنولوجيات وممارسات فلاحية وأصناف نباتية جديدة من شأنها تحسين إنتاجية المحاصيل وجودتها واستدامتها مع تعزيز الأمن الغذائي، خصّصت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات اهتماما خاصا بجائزة الحسن الثاني الكبرى عن الاختراع والبحث في الميدان الفلاحي، والتي تعتبرها إحدى الوسائل الرئيسية للتشجيع على الابتكار في المجال الفلاحي ومواكبة استراتيجيات قطاع الفلاحة.

وحرصت الوزارة في هذا الإطار، على منح 9 جوائز خلال مراسيم توزيع الجوائز المنظمة بالملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب للباحثين والمخترعين الذين قدموا إسهامات بارزة للقطاع الفلاحي المغربي ولتشجيع الابتكار في هذا القطاع الحيوي للاقتصاد بالمغرب.

وغطت الأعمال الحائزة على جوائز ميادين الفلاحة المندرجة في إطار توجهات استراتيجية الجيل الأخضر: زراعة الخروب، والتقنيات الجديدة للحماية البيولوجية للنباتات وكتيبات عملية تقنية لفائدة الفلاحين، والمستشارين والطلبة، واستغلال النظام الشمسي في تعزيز الإنتاج الفلاحي المندمج، وغيرها، وينحدر الفائزون من المعهد الوطني للبحث الزراعي، ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، وكليات العلوم وهيئات التنمية بالإضافة إلى القطاع الخاص.

ومن شأن هذا الحدث أن يساعد في «تعزيز التعاون بين الباحثين في المغرب وفي دول أخرى، من خلال خلق فضاءات تسمح لهم بتبادل الأفكار والخبرات ونتائج الأبحاث، كما يمكن لأسلاك دراسات الدكتوراه المساعدة في تعزيز تكوين طلاب الدكتوراه المغاربة في مجال التواصل العلمي من أجل تعزيز نشر نتائج البحث وتأثير أشغال الدراسة» بحسب ما أكده مدير التعليم والتكوين والبحث الفلاحي بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بلال حجوجي، الذي شدّد في حوار أجراه مع وكالة الأنباء الرسمية، على أنه «يمكن لهذه الأسلاك الإسهام في تنامي البحث العلمي والابتكار بالمغرب وخارجه، من خلال خلق فضاء يحفز التعاون والتواصل والتكوين، كما ستساعد على جذب الانتباه إلى تحديات البحث البارزة في المغرب، مثل الفلاحة المستدامة والأمن الغذائي والتغير المناخي من بين تحديات أخرى عديدة».

وتم خلال الدورة ذاتها، تقديم أشغال بحث طلاب الدكتوراه المنتمين لمركز دراسات الدكتوراه بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة خلال هذه التظاهرة، لتمنح بذلك الفرصة لاكتشاف أحدث التقدمات المحرزة في هذا الميدان. وتعكس المشاركة الفعالة للباحثين بسلك الدكتوراه في هذا الحدث، وفق مدير التعليم والتكوين والبحث الفلاحي بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بلال حجوجي «التزامهم ورغبتهم الكبيرة للإسهام في تنمية الفلاحة المغربية من خلال تطبيق معارفهم وخبراتهم المكتسبة خلال تكوينهم العالي»، مشيرا إلى أن هذا الحدث يمنح «فرصة ثمينة لفائدة طلاب الدكتوراه لإنشاء علاقات مع الباحثين والفاعلين السوسيو. اقتصاديين والتعريف بأنفسهم لدى المشغلين المحتملين».

من جهة أخرى، شهد هذا الحدث تقديم أزيد من ثلاثين عرضا شفويا لباحثين مثبتين وطلاب سلك الدكتوراه، وذلك لتشجيع الباحثين الشباب، كما منحت جوائز لفائدة العرضين الشفويين المتميزين حسب مجال البحث ولفائدة أفضل ثلاث ملصقات خلال حفل الختام.

وهمت أبرز المواضيع التي تم التطرق إليها: الرقمنة، وإدارة الموارد المائية، والري الذكي، والفلاحة الدقيقة، والحفاظ على التربة، والمحاسبة المائية، والطاقات المتجددة، والصحة الحيوانية، والصيد، والابتكار المؤسساتي في القطاع الفلاحي، ومواضيع أخرى. وتكمن مهمة مركز دراسات الدكتوراه لمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، الذي يحظى باعتراف كافة المؤسسات الأعضاء في الائتلاف، استقبال الباحثين في سلك الدكتوراه المتفوقين وتأطيرهم علميا. ويوفر المركز، الذي تمت إعادة المصادقة عليه حديثا، خمس تكوينات في سلك الدكتوراه وتستند إليه 20 وحدة بحث، كما أن أزيد من 145 طالب دكتوراه تخرج من هذا المركز، منذ سنة 2009، من بينهم قرابة عشرين دكتورا بإشراف مشترك. كما أصدر أكثر من 450 مقالا علميا نشرت في مجلات مصنفة.

الحكومة والمهنيون يتفقان على عقود جديدة

ومن أبرز ما جاءت به هذه النسخة التوقيع على 19 عقد برنامج من الجيل الجديد، من طرف الدولة ومهنيي القطاع، لتنمية وتحديث سلاسل الإنتاج الفلاحي، بمبلغ إجمالي قدره 110.698 مليار درهم على مدى 10 سنوات، منها 42.477 مليار درهم مساهمة من الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية.

وتصبو هذه العقود إلى تجديد البرامج الخاصة بـ 19 برنامجا سبق توقيعها ضمن مخطط «المغرب الأخضر»، إلى جانب عقد جديد خلال الاستراتيجية الفلاحية الجديدة «الجيل الأخضر» مرتبط بعقد دعم تخزين القمح اللين المستورد، لتصبح بذلك عقود البرامج 20 عقدا.

وتخص هذه الاتفاقيات 4 سلاسل حيوانية، ويتعلق الأمر بسلسلة الحليب وسلسلة اللحوم الحمراء وسلسلة الدواجن وسلسلة تربية النحل، و15 سلسلة نباتية، ويتعلق الأمر بسلسلة الزيتون، وسلسلة الأشجار المثمرة، والحوامض، ونخيل التمر، والحبوب والقطاني، والنباتات السكرية، والزراعات الزيتية، والخضروات البواكر، والأركان، والبذور، والسلسلة البيولوجية، والفواكه الحمراء، والزعفران، والأرز، والورد العطري. ويهدف تنفيذ التزامات هذه العقود إلى تحسين ربحية الإنتاج الفلاحي وتثمين الإنتاج وتحديث أساليب التسويق والتوزيع، إضافة إلى تحسين البحث والتكوين وظروف عمل الفلاحين والعمال، فضلا عن دعم هيكلة وتنظيم الهيئات المهنية لخلق جيل جديد من الهيئات المهنية الفلاحية الفعالة.

كما شهدت الدورة الخامس عشرة من الملتقى تنظيم ندوة رفيعة المستوى، من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تحت عنوان «الجيل الأخضر: لأجل استدامة السيادة الغذائية»، لمناقشة عدة قضايا، بما فيها تحول النظم الغذائية في سياق الأزمات، ومرونة نظم الإنتاج واستدامتها، ودور التقدم العلمي والتكنولوجي في سياق تغيرات المناخ الحادة، بالإضافة إلى أهمية التعاون بين بلدان الجنوب في تعزيز السيادة الغذائية المستدامة. وتميزت نسخة سنة 2023 بانعقاد الاجتماع الوزاري الثالث بخصوص مبادرة «تكيف الفلاحة الإفريقية»، حول موضوع «تحول الفلاحة الإفريقية من أجل التكيف مع تغير المناخ».

وضمت قائمة هذه الدورة حفل توزيع الجوائز على الفائزين في المباراة الوطنية الثالثة عشرة لاختيار أفضل منتجي زيت الزيتون البكر الممتازة للموسم الفلاحي 2023-2022، والنسخة السابعة للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة الفلاحية والقروية، التي عرفت تتويج ستة صحافيين، والنسخة الثالثة عشرة من جائزة الحسن الثاني الكبرى عن الاختراع والبحث في المجال الفلاحي، فضلا عن انعقاد أيام الدكتوراه 2023 لمركز دراسات الدكتوراه التابع لمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرية.

الجفاف والأزمات المناخية حاضرة

لم تغب أزمة المياه التي تتكبّدها المملكة وتعد الأسوأ من نوعها تاريخيا عن المعرض الدولي للفلاحية، الذي ينظم في سياق التغييرات المناخية المتعاظمة في الآونة الأخيرة، خاصة وأن هذا الإكراه يعرقل برامج المغرب والطريق التي رسمها لبلوغ أهداف «الجيل الأخضر».

وبرز هذا جليا، في الدعوة التي وجّهها رئيس الحكومة، عزيز أخنوش على هامش الملتقى، عندما شدد على أن الاستثمار في النجاعة المائية حاضر أيضا ضمن الأهداف، من أجل الحفاظ على الموارد المائية، مشيرا إلى أن أزيد من 27 في المئة من التحفيزات موجهة لتمويل التقنيات المقتصدة لمياه الري.

وأكد وزير التجهيز والماء، نزار بركة، بدوره أن الحكومة تعمل عبر مجموعة من البرامج على ضمان الأمن المائي للبلاد والذي من شأنه المساهمة في ضمان الأمن الغذائي والسيادة الغذائية للمملكة، مشيرا في كلمته خلال أشغال المناظرة الوطنية المنظمة على هامش الدورة الـ15 للملتقى الدولي حول السيادة الغذائية، أن المغرب من أكثر الدول تهديدا بالتغيرات المناخية وقلة التساقطات المطرية والفيضانات بحكم موقعه الجغرافي، مبرزا أن الحكومة تعمل على تجاوز هذا الوضع عبر عدة إجراءات عملية.

وكشف وزير التجهيز والماء أن وضعية التساقطات المطرية خلال العام الحالي أدت إلى تسجيل واردات مائية تناهز 3 ملايير و38 مليون متر مكعب، إلى حدود 28 أبريل المنصرم، مسجلة بذلك عجزا يقدر بـ 69 في المئة بالنسبة للمعدل السنوي في السنة الماضية، فيما يتوفر المغرب في السنة العادية على موارد مائية تقدر بنحو 22 مليار متر مكعب؛ أي ما يناهز 650 مترا مكعبا لكل فرد حاليا.

القرض الفلاحي يواكب الفلاحين لتحسين أوضاعهم الاجتماعية ودعم فلاحتهم عبر برامج للمواكبة

مُواكبة للفلاحين، ولدعم الجانب الاجتماعي الذي يخصهم، تعبأ القرض الفلاحي للمغرب، الشريك الأول للفلاحين والعالم القروي، إلى جانب كل من وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل إنجاح برنامج تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة الفلاحين، وذلك عبر إطلاق منتوج خاص بالتغطية الصحية الإجبارية «تسبيق الضمان الاجتماعي» ووضع آلية خاصة لمواكبة هذا البرنامج.وتندرج مواكبة القرض الفلاحي للمغرب في إطار رؤية الملك محمد السادس، التي تهدف إلى النهوض بالعنصر البشري وتحسين ظروف عيش الفلاحين وأسرهم في الوسط القروي. حيث تتوخى هذه المواكبة تسهيل انخراطهم في التغطية الصحية الإجبارية مع تبسيط إجراءات اقتطاع واجبات الانخراط وتسديد تعويضات التغطية الصحية الإجبارية للفلاحين.

وتدور هذه المواكبة حول ثلاثة محاور رئيسية، هي تبادل المعطيات؛ والتواصل مع المستفيدين وتحسيسهم؛ والإستبناك والإدماج المالي. وفيما يتعلق بالتواصل مع المستفيدين وتحسيسهم، عبأ القرض الفلاحي للمغرب شبكته الواسعة من وكالات البنك وفروعه (مؤسسة أرضي، تمويل الفلاح، الفلاحي كاش والأخضر بنك)؛ للتواصل مع الفلاحين وتحسيسهم بهذا البرنامج، حيث استهدف البنك عبر وكالاته المتنقلة، فلاحي المناطق النائية، إضافة إلى تسخير مركزه للعلاقات مع الزبناء ومختلف قنواته الرقمية عبر استعمال الخدمات الرقمية التي طورها البنك خلال السنوات الأخيرة خاصة التطبيق الخاص بالفلاحين «Imtiazat-e».

أما المحور الثالث، المتعلق بالإدماج المالي والاستبناك، فكان هدفه تسهيل انتظام اقتطاعات واجبات الانخراط في التغطية الصحية الإجبارية، وتمكين الفلاحين من الحصول على تعويضات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في أحسن الظروف. لهذا الغرض تم إحداث منتوج بنكي خاص تحت اسم «تسبيق الضمان الاجتماعي».ويتعلق الأمر بتسبيق سيقدمه القرض الفلاحي للمغرب أوتوماتيكيا إلى الفلاح بناء على طلبه وبدون أية ضمانة والذي سيتيح له تسديد الاقتطاعات الشهرية للضمان الاجتماعي من حسابه المهني لمدة يمكن أن تصل إلى ثلاث سنوات، وذلك حتى في حالة عدم توفر الرصيد. وسيتيح هذا الإجراء للفلاح إمكانية الاستفادة الكلية من التغطية الاجتماعية كاملة ومن خدمات التغطية الصحية الإجبارية. وسيتم صرف تعويضات الضمان الاجتماعي في الحساب الشخصي للفلاح مهما كان رصيد حسابه المهني، بعد اقتطاع مبلغ المساهمات التي قام القرض الفلاحي بتسبيقها.كما أعلن القرض الفلاحي للمغرب، أنه باعتباره الشريك التاريخي للفلاحة والعالم القروي، قد ابتكر آلية جديدة في علاقته بالفلاح، عبر إطلاق مقاربة تمكن الفلاح من التوفر على حسابين منفصلين ومعزولين عن بعضهما البعض، وهما «حساب الأرض» وهو حسابه المهني المرتبط بضيعته الفلاحية ونشاطه المهني، و«حساب الدار» وهو حساب شخصي لتدبير احتياجاته الخاصة والأسرية.وبخلاف ما كان عليه الحال تاريخيا في العالم القروي، حيث كان الفلاحون، وفي غياب هيكلة قانونية لأنشطتهم المهنية، يخلطون بين نفقاتهم الشخصية والمهنية في أغلب الأحيان، يمنح القرض الفلاحي للمغرب اليوم للفلاحين حلا فريدا يمكنهم من التمييز بين احتياجاتهم ودخلهم ونفقاتهم الشخصية كزبناء خواص، وبين دخلهم ونفقاتهم المرتبطة بأنشطتهم المهنية على غرار ما يجري به العمل في الوسط الحضري.

وتندرج هذه المقاربة الجديدة في إطار دعم ومواكبة تفعيل السجل الوطني للفلاحة وبرنامج تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة الفلاحين، حيث أن هذه المقاربة التي تجسد مفهوم العلاقة البنكية المزدوجة مع الفلاحين من أجل مواكبتهم، في أنشطتهم المهنية والخاصة على حد سواء، ترتكز على السجل الوطني للفلاحة من أجل ضمان تدبير خاص ومتميز للمشاريع الممولة المرتبطة بالحساب المهني للفلاح، مع فتح حساب خاص مجاني يغطي كافة احتياجاته الشخصية والأسرية.وطور القرض الفلاحي العديد من برامج المواكبة التي تخص دعم الفلاح لمواجهة موسم الجفاف والاسترشاد والطرق المثلى للاستبناك، وهو ما جعل القرض الفلاحي الشريك الأول للفلاحين والعالم القروي.

الدورة 15.. تستأثر باهتمام 700 صحافي

الدورة الـ15 من الملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب، نجحت أيضا في أن تكون العنوان الأبرز للتغطية الصحافية خلال شهر ماي، بحيث واكب تغطية أشغالها حوالي 700 صحافي معتمد بالمغرب وعلى الصعيد الدولي. وأشار المنظمون، إلى أن الصحف الوطنية والدولية بنوعيها الورقي والإلكتروني، وكذا الإعلام المسموع والتلفزة والوكالات كانت في موعد تغطياتها المكثفة لهذه الدورة «الناجحة»، حيث جرى استعراض إنجازات المغرب في هذا المجال وتأكيد الدور المحوري للقطاع الفلاحي كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية.

وتميّزت هذه الدورة من المعرض الدولي للفلاحة المنظمة تحت رعاية الملك محمد السادس والتي تعد من بين أكبر التظاهرات المخصصة للفلاحة والفاعلين في القطاع الفلاحي بإفريقيا، بتقديم باقة من المنتجات وأحدث الآليات الفلاحية التي من شأنها تطوير الإنتاج الفلاحي وإنتاج الثروة الحيوانية وتثمين القطاعات الرئيسية للاقتصاد الجهوي، بما في ذلك الصناعة الغذائية.

القرض الفلاحي للمغرب
www.creditagricole.ma
creditagricoledumaroc
creditagricolemaroc

SIAM
SALON INTERNATIONAL DE L'AGRICULTURE AU MAROC

حوار مع «الصحيفة»

جواد باحجي، المدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية:

نعمل على تهيئة الظروف الكفيلة بانبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية

أكد المدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية في حوار مع الصحيفة أن هناك خطة عمل يتم الاشتغال عليها حالي تخص إرساء فلاحة مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية عبر الاستثمار في النجاعة المائية والطاقية من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، وخلق أنشطة جديدة مذرة للدخل والشغل من جهة أخرى وذلك من خلال متابعة برامج تعبئة واقتصاد مياه السقي، وتشجيع الطاقات المتجددة، ونشر تقنيات المحافظة على التربة.

جواد باحجي
المدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية

مع موجة الجفاف القاسية التي تضرب المغرب.. ما هي الاستشارات التي قدمتم للفلاحين من أجل تجاوز ضعف الإنتاج والتكيف مع الفلاحة التي تستهلك مياها أقل؟

حظي الري على الدوام بطابع الأولوية ضمن اهتمامات السلطات العمومية، نظرا للأهمية الأساسية التي يكتسيها بالنسبة للأمن الغذائي، وأهميته البالغة في تنمية الاقتصاد الوطني والقروي، ودوره الحاسم في التكيف مع التغيرات المناخية، ونتائجه الملموسة في مجال إنعاش الشغل في الوسط القروي. ومن أجل مواجهة قلة الموارد المائية بالنظر إلى دورها الكبير في تأمين احتياجات السقي الفلاحي، عملت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على وضع برنامج وطني لاقتصاد الماء وتثمينه في الفلاحة السقوية، تقوم على أساس الرفع من حجم المنتوج الفلاحي وتطوير خدمات السقي وتقوية وملاءمة نظام التمويل وتشجيع آليات ترشيد الماء وتطوير جميع أوجه دعم القطاع الفلاحي.

وفقا لذلك، كان قد اعتمد مخطط «المغرب الأخضر» لبلوغ هدف البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري، تحويل ما يناهز 550 ألف هكتار من الأراضي المسقية إلى الري الموضعي عبر عدة آليات تتمثل في عصرنة شبكات الري العمومية لجعلها تتلاءم مع متطلبات الري الموضعي، ومنح مساعدات مالية تتراوح ما بين 80 إلى 100 في المئة من كلفة التجهيز، واعتماد تقنيات الري الموضعي ودعم ترشيد مياه الري والرفع من قدرات الأطر الفلاحية والفلاحين. وتوطيدا للمكاسب والإنجازات التي حققها مخطط المغرب الأخضر من حيث نمو واستدامة القطاع الفلاحي، تسعى استراتيجية الجيل الأخضر 2020–2030 اليوم إلى إرساء فلاحة مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية عبر الاستثمار في النجاعة المائية والطاقية من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، وخلق أنشطة جديدة مذرة للدخل والشغل من جهة أخرى وذلك من خلال متابعة برامج تعبئة واقتصاد مياه السقي، وتشجيع الطاقات المتجددة، نشر تقنيات المحافظة على التربة.

> لنتذكر أولا أنها ليست المرة الأولى التي يعيش فيها المغرب وضعية الجفاف أو ارتفاع الأسعار، لكن المعطى الحقيقي هو أن الدولة لم تتدخل في حينه لتفرض على الأبناك إعادة جدولة ديون الفلاحين وتأخير الأداءات خلال مرحلة الجائحة

كما تتوخى هذه الإستراتيجية الجديدة متابعة المجهودات المبذولة في مجال ضبط وترشيد استعمال المياه في الفلاحة بإتمام عدة مشاريع جارية، ويتعلق الأمر بتفعيل الشق الخاص بالمياه الزراعية في البرنامج الوطني للتزويد بمياه الشرب والري 2027–2020. ويهم هذا البرنامج مساحة إجمالية تناهز 510000 هكتار لفائدة 160000 مستفيد، باستثمار يصل إلى 14,7 مليار درهم. ويهدف إلى تجهيز مساحة إضافية تبلغ 350 000 هكتار، لترتفع المساحات الإجمالية المجهزة بأنظمة الري المقتصدة للماء إلى أزيد من 940 000 هكتار في أفق سنة 2027، أي حوالي 60٪ من المساحات المسقية، كما سيمكن ذلك من اقتصاد أزيد من 2,5 مليار متر مكعب من الماء سنويا.

ولمواكبة هذه البرامج، يبذل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية جهودا كبيرة تتمثل في توعية الفلاحين بشأن توفير وترشيد مياه السقي، واعتماد الممارسات الجيدة في تسيير وقيادة نظام الري بغية تحسين إنتاجية المحاصيل الفلاحية، وكذا، تنظيم ومواكبة الفلاحين في إطار جمعيات مستعملي المياه في الفلاحة «AUEA».

يتوخى المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية تطوير فلاحة حديثة وفعالة تتكيف مع قواعد السوق، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، وتعزيز الفلاحة القائمة على التضامن والتي تهدف إلى مكافحة الفقر.. هل حققتم الأهداف التي كنت تصعونها؟

منذ انطلاقته في أبريل 2008، عمل مخطط المغرب الأخضر على جعل الفلاحة رافعة أساسية للنمو الاقتصادي للبلاد، فضلاً عن كونها أداة فعالة لإنعاش الشغل وتحقيق الإدماج الاجتماعي من خلال مشاريع تنموية مرتكزة أساسا على تنظيم حاملي هذه المشاريع أو المستفيدين منها في إطار التجمعات ذات النفع الاقتصادي، وجمعيات مهنية وتعاونيات فلاحية.

وتهدف استراتيجية «الجيل الأخضر 2020 – 2030» اليوم إلى تعزيز إنجازات مخطط المغرب الأخضر مع وضع العنصر البشري في صلب اهتماماتها، خاصة وأن تطوير المشاريع الفلاحية التضامنية وريادة الأعمال الفلاحية، يعتمد بشكل أساسي على بلورة جيل جديد من التنظيمات الفلاحية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي.

وتسعى هذه الاستراتيجية الجديدة الى تقوية الطبقة الوسطى الفلاحية وضمان استمرارها من خلال خلق جيل جديد من المقاولين الفلاحيين الشباب في القطاع الفلاحي وإلى إحداث آلية انتقال من الفلاحين المسنين الراغبين في بيع أو تأجير أراضيهم إلى المقاولين الشباب الراغبين في الاستثمار في القطاع، وكذا مواكبة الإدماج المهني للشباب من خلال توفير فرص الشغل المدرة للدخل عبر عروض تثمين الأراضي الجماعية، ودعم إقامة المشاريع الفلاحية، وخلق المقاولات الفلاحية، زيادة على توفير التكوين والتأهيل المهني.

وتحقيقا لهذه الغاية، تم توقيع اتفاقية محددة بداية 2021 بين المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية ومكتب تنمية التعاون، والتي تهدف إلى إنشاء وتنفيذ برنامج وطني لإنشاء 18000 تعاونية فلاحية مقاولاتية من الجيل الجديد من خلال تعبئة حوالي 1100 مستشار فلاحي بالقطاعين العام والخاص في أفق عام 2030.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد وتنفيذ خطط عمل مشتركة لتحويل هذه التعاونيات من النموذج الكلاسيكي إلى ما يسمى بنموذج «الأعمال»، لجعلها شركات منتجة ومستقلة وفعالة وذلك من خلال تعزيز تنظيم وتجميع الفلاحين في إطار تنظيمات فلاحية فعالة تروم، تعميم نماذج جديدة من التنظيمات والتعاونيات الفلاحية والتجميع من خلال المزج بين القيمة الاقتصادية والاجتماعية، وانبثاق نماذج جديدة للتنظيمات والتعاونيات الفلاحية والتجميع لتحسين معدل التنظيم من 5٪ إلى 25٪، وكذا، تعزيز استقلالية الهيئات البيمهنية والغرف الفلاحية عبر التسيير المباشر من طرف المهنيين لنحو 30٪ من الميزانية العمومية.

وفي نفس السياق، تم تصميم نموذج لدعم المشاريع المقاولاتية الفلاحية في شكل مراكز جهوية للمقاولين الفلاحيين الشباب والصناعات الغذائية (CRJEA) بتنسيق بين المديريات الجهوية للفلاحة (DRA) والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية (ONCA) ووكالة التنمية الفلاحية (ADA) وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وشركاء آخرين مؤسساتيين ومن القطاع الخاص. ويعتمد هذا البرنامج على خمس خطوات رئيسية ترتكز على إعداد الخرائط وتحديد الفرص، والتواصل وتبادل الفرص، ودعم ما قبل الإنشاء، اختيار المشاريع، وكذا، دعم ما بعد الإنشاء. وهكذا، سيستفيد ما لا يقل عن 180000 مقاول فلاحي شاب من المساعدات الموجهة لإنشاء المشاريع والاستثمار الفلاحي، فيما يرقب أن تمكن المساعدات من إنشاء المقاولات وإحداث 170000 فرصة عمل في مجال الخدمات الفلاحية والتحويل. ينضاف إلى ذلك، استفادة 150000 شاب من التكوين والتأهيل.

خلال أزيد من عقد على مخطط الأخضر.. تبين اليوم أن العديد من النواقص الاستراتيجية التي رافقت تنزيل هذا المخطط.. هل يمكن القول إن الفلاحة المغربية لم تستفد من الاستشارة المستقبلية الكافية للتكيف مع الوضع الطبيعي لبلد مثل المغرب يعاني من سوء انتظام الأمطار ومن شح في المياه؟

قصد تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في إطار مخطط المغرب الأخضر، ومعالجة النواقص الاستراتيجية التي أبان عنها تقييم منجزات هذا المخطط.. تم تبني استراتيجية «الجيل الأخضر 2020–2030» التي تعتمد على ركيزتين أساسيتين، هما إعطاء الأولوية للعنصر البشري واستدامة التنمية الفلاحية وذلك من خلال اعتماد رؤية جديدة ووضع إمكانيات حديثة في خدمة القطاع الفلاحي. كما واصل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية

لعب دور مهم في استدامة مكتسبات مخطط المغرب الأخضر وتنفيذ استراتيجية الجيل الأخضر من خلال إنشاء جيل جديد من المقاولين الفلاحيين الشباب وإحداث جيل جديد من التنظيمات الفلاحية وخلق جيل جديد من آليات المواكبة قصد تعبئة أكثر من 5000 مستشار فلاحي بحلول عام 2030 وربط مليوني فلاح بالخدمات الفلاحية الرقمية

> نحن كلنا تفاؤل ولدينا القناعة الراسخة أن الفلاحة المغربية، على الرغم من الواقع الحالي المتسم بحدة التغيرات المناخية والتطور المهول لتقنيات الفلاحة، تسير في الاتجاه الصحيح

في هذا الصدد انخرط المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية كفيره من هياكل الوزارة، في تفعيل مضامين هذه الخطة الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بتهيئة الظروف الكفيلة بانبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية من خلال تحسين دخل الأسر النشيطة في القطاع الفلاحي وتمكينها من الحماية الاجتماعية من خلال تحفيزات دقيقة وموجهة للرفع من الدخل، وكذلك من خلال توسيع المساحة المستهدفة بالتأمين الفلاحي لحماية المزارع من مخاطر الكوارث في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم. كما سيواصل المكتب عمله في مواكبة تفعيل المشاريع الكبرى المهيكلة لبرامج وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في مجال الاستشارة الفلاحية، وهي: مشاريع الدعامة الثانية، سلاسل الإنتاج، التنظيم المهني للفاعلين، البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي، مشاريع التجميع، المساهمة في جمع البيانات المتعلقة بالإحصاءات الفلاحية في إطار النظام المعلوماتي لتتبع الموسم الفلاحي، صندوق التنمية الفلاحية، التأمين الفلاحي متعدد المخاطر المناخية.

من جهة أخرى، أصبحت الفلاحة الذكية مناخيا تفرض نفسها كمعيار جديد، وقد اخترنا أن نضع أنفسنا في سياق الاستراتيجية الجديدة الجيل الأخضر وكذا البرنامج الوطني للتزويد بمياه الشرب ومياه السقي 2027–2020 اللذان يعملان على تنمية فلاحة مستدامة قادرة على مقاومة التغيرات المناخية من خلال مضاعفة كفاءة استخدام المياه وتوفير مياه الري وكذا استخدام تقنيات المحافظة على التربة حيث تعتبر من بين الاوراش المهمة التي انخرط فيها المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية مع عدد من شركائه في الميدان. وفي هذا الصدد تم تعزيز المكتب الوطني منذ سنة 2018، من خلال تعيين مستشارين فلاحيين مختصين، حيث أعطيت الأولوية لدوائر الري في مناطق نفوذ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي. كما حشد المكتب مستشارين فلاحيين خواص لدعم وتطوير مهارات الفلاحين وجمعيات مستخدمي مياه الري على مستوى الدوائر المذكورة لتوسيع وتحويل أنظمة الري التقليدية إلى نظام الري بالتنقيط.

وفي إطار اتفاقية الشراكة الإطار التي تم توقيعها بمناسبة انعقاد مجلس إدارة الدورة الثانية في ديسمبر 2018 مع مديرية الري وتجهيز المجال الفلاحي، أعطى المكتب الوطني أولوية وطنية لتقييم الاستثمارات التي تم القيام بها من خلال الدعم المكثف والمحلي للفلاحين لتحقيق أقصى استفادة من هذه الاستثمارات وتحسين دخلهم.

بالنسبة للسنة المالية 2022، تم دعم 16 دائرة سقوية من البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي (PNEEI) وبرنامج الاقتصاد من الماء والسقي (PEI) كما تم في هذا الصدد تنفيذ 1875 عملية استشاريّة لصالح 5969 فلاحا وفلاحة. وهذا يقودنا إلى الحديث عن البرنامج الوطني لتشجيع الزرع المباشر للحبوب والذي يهدف إلى تحسين مرونة القطاع في مواجهة التغيرات المناخية. ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الخاضعة للزرع المباشر إلى مليون هكتار من الحبوب بشكل تدريجي في أفق 2030 مصحوبة بعدد معين من تدابير التنفيذ، ولا سيما التشجيعات الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية (FDA) للحصول على البذارات الخاصة بالزرع المباشر، وتعزيز مختلف عمليات الاستشارة الفلاحية من خلال منصات التجارب.

في ظل الواقع الحالي والتغيرات المناخية وتطور تقنيات الفلاحة.. في اعتقادكم إلى أين ستتجه الفلاحة المغربية خلال العقد القادم؟

نحن كلنا تفاؤل ولدينا القناعة الراسخة أن الفلاحة المغربية، على الرغم من الواقع الحالي المتسم بحدة التغيرات المناخية والتطور المهول لتقنيات الفلاحة، تسير في الاتجاه الصحيح، ذلك أن كل المحاور التي يعززها الجيل الأخضر ويروم الوصول إليها خلال العقد القادم هي محاور واعدة وواقعية وأثرها ملموس؛ حيث تصبو إلى جعل التنمية البشرية في صلب التدخل لإظهار وتعزيز طبقة وسطى فلاحية في العالم القروي، وتشجيع الشباب على الاستثمار في القطاع الفلاحي، وخلق الظروف المواتية لذلك من خلال المواكبة والتكوين والاستشارة.

ناهيك على أن هذه الاستراتيجية، تضم حيزا كبيرا يهتم باستدامة التنمية الفلاحية ونجاعة سلاسل الإنتاج، وهو ما تحتاجه فلاحتنا اليوم، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال مجموعة من الإجراءات مثل التحكم في المنظومة الفلاحية وكمية المياه المستخدمة، وتشجيع اقتصاد الماء وتعزيز الموارد المائية المستدامة وتبني التكنولوجيات الحديثة، وإيلاء المزيد من الاهتمام للتربة، بهدف تحقيق التكيف الناجع مع التغيرات المناخية بالإضافة إلى أن هذا المخطط يسلط الضوء على كل الجوانب الأخرى المرتبطة بإشكالية التسويق والإصلاح الهيكلي لشبكات التوزيع، التأمين الفلاحي وغيرها، ولعل الهدف من كل ذلك، هو تحقيق السيادة الغذائية للوصول إلى السيادة الفلاحية المنشودة.

وكل هذه الأمور وما سيليها من أنشطة تحت لواء الجيل الأخضر ما هي، إن شاء الله، إلا مؤشرات، تدل على أن الفلاحة المغربية خلال القادم من العقود ستصل إلى تنمية وازدهار منقطع النظير.

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH